الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد وتسيير مؤسسات

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان:

الأنظمة الجمركية الإقتصادية كآلية لترقية الصادرات

–دراسة حالة إدارة الجمارك الوادي–

(2022–2017)

من إعداد:

- قديري هنية
- قادري أنفال

نوقشت بتاريخ: 2023/06/07 أمام اللجنة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
زغدي عادل	جامعة الوادي	رئيساً
خضير عقبة	جامعة الوادي	مشرفاً
هويدي عبد الجليل	جامعة الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد وتسيير مؤسسات

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية بعنوان:

الأنظمة الجمركية الإقتصادية كآلية لترقية الصادرات

–دراسة حالة إدارة الجمارك الوادي–

(2017–2022)

من إعداد:

- قديري هنية
- قادري أنفال

نوقشت بتاريخ: 2023/06/07 أمام اللجنة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
زغدي عادل	جامعة الوادي	رئيساً
خضير عقبة	جامعة الوادي	مشرفاً
هويدي عبد الجليل	جامعة الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

(قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم) سورة البقرة الآية 32.

(لئن شكرتم لأزيدنكم) إبراهيم الآية 7.

أما بعد

الحمد الله رب العالمين الذي أنار لنا الطريق وجعل العلم هو الرفيق و الأستاذ هو ا لصديق لنبلغ الهدف الدقيق. ننحني بالشكر كالسنابل التي نضجت حباتها تعتز بساقيها وحاميها والساهر عليها إلى كل من أرشد دربنا وسدد خطانا، نزف تحية عطرة ملأها الحب والإخلاص إلى الذي له الفضل في الإشراف على بحثنا هذا الأستاذ "خضير عقبة" و نشكره شكرا خالصا وخاص مع أسمى عبارات التقدير و الاحترام. كما نقول من صميمنا شكرا .....شكرا وكلمة شكر لا تكفي إلى الذي من أفادنا بالمعلومات ولم يبخل علينا و ساعدنا من قريب وبعيد الأستاذ"قعيد إبراهيم" . إلى كل من أضاء طريقنا يوما ووضع لنا جسر للوصول إلى هدفنا هذا. نتقدم بصدر رحب سعيد بهذه الكلمة لأعضاء مفتشية أقسام الجمارك وأعضاء الغرفة التجارية بالوادي ونلفظهم بنغمات متتالية شكرا.....شكرا إلى نهاية السطر وكذلك نتوجه بالشكر الجزيل للجنة المناقشة ، إلى كل من أمدنا بالعون ولو بكلمة طيبة إلى كل هؤلاء نقول:

شكرا وألف تقدير لكم.

الإهداء

قادري أنفال

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار "والدي العزيز" وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمة الحياة وسر الوجود وإلى من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب "امي الحبيبة" وإلى من له الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومن منة تعلمت المثابرة والاجتهاد وإلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من عرفت معهم معنى الحياة "إخوتي وأختي" وإلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء وإلى من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت وإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير "أصدقائي الأعزاء" بتوفيق من الله، وبدُعاء من الام لم يبق سوى خطوات قليلة لإنهاء مسيرتي الدراسية، شكرًا لكل من مد لي يد العون

واسأل الله التوفيق لي ولكم.

الإهداء

قديري هنية

إلى من كان قوتي عندما تسلل الضعف في لحظات التعب إلى قلبي، الداعم الأول لي يمهد لي طريق طلب العلم من أحمل إسمه بكل فخر ذو القلب الكبير الذي لن أوفي ولو بالبسيط من تضحياته "والدي الحبيب". إلى من حملتني في بطنها في يدهافي حضنها إلى رمز الحب من سهرت الليالي وتعبت في تربيتي إلى من كان دعاؤها سر نجاحي من كان قدوتي ومثلي الأعلى دوماً أغلى الحبايب "والدتي الغالية" إلى المساند والداعم والكتف الذي أتكئ عليه عندما تقرر الحياة أن تميل بي و عزّي في هذه الحياة، حماه المولى لقلبي ورعاه "أخي الحبيب"

إلى بسمة الحياة، نبع الأمل الذي يفيض على قلبي بالتفاؤل دوماً من تعلمت منها حب الحياة حفضها المولى لي "أختي الحبيبة"

من أُبصر في عيونهن الأمل، وأستشعر من نظراتهن حب الخير لي "أقاربي الأعزاء" إلى من تطيب الأوقات بصحبتهم، ويصبح لكل شيء معنى أعمق بضحكاتهم.. "أصدقائي الأحباء"

إلى من حملهم قلبي ونسيهم قلمي أهدي هذا العمل المتواضع.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الأنظمة الإقتصادية الجمركية في ترقية الصادرات باستعمال الأسلوب الوصفي التحليلي، أما الدراسة الميدانية فقد تمت في مديرية الجمارك الجزائرية بالوادي، حيث تم إجراء مقابلة مع رئيس مفتشية ومراقبة العمليات التجارية ومحاولة دراسة واقع المرافقة والدعم الذي تقدمه الدولة من من خلال الهيئات التي وضعتها في متناول المؤسسات الاقتصادية. ومن خلال دراستنا هذه حاولنا تحليل واقع التجارة الخارجية وخاصة الصادرات،وبناءا على ماسبق تم الخروج بأهم النتائج التالية إذ أن للأنظمة الإقتصادية الجمركية دور هام في ترقية الصادراتفهي تمثل تسهيلات تقدم للمؤسسات لتحفيزهم على الإنتاج و التصدير.كما تم التوصل أن الأنظمة تمنح تخفيضات أو إعفاء أو إيقاف البضائع من الرسوم و الحقوق الجمركية مما يقلل من مختلف التكاليف مما يضمن السرعة في آداء المهام في وقتها إد يتم استنتاج أن الجمارك تلعب دور مهم في حماية الاقتصاد الوطني من العقبات التي تواجهه.

الكلمات المفتاحية :أنظمة جمركية ,جمارك ,تصدير,مؤسسات اقتصادية ,تجارة خارجية .

SUMMARY:

The study aimed to determine the role of customs economic systems in promoting exports using the descriptive analytical method. As for the field study, it was conducted in the Algerian Customs Directorate in El-oued, where an interview was conducted with the head of the Inspectorate and Control of Commercial Operations and an attempt to study the reality of the accompaniment and support provided by the state through the bodies that placed within the reach of economic institutions .Through our study, we tried to analyze the reality of foreign trade, especially exports, and based on the foregoing, the following most important results were obtained, as the customs economic systems have an important role in promoting exports, as they represent facilities provided to institutions to stimulate them to produce and export. It was also concluded that the systems grant discounts or exemptions Or stopping goods from duties and customs rights, which reduces the various costs, which ensures speed in performing tasks in a timely manner. It is concluded that customs play an important role in protecting the national economy from the obstacles it faces.

KEYWORDS:customs regulations, customs, export, economic institutions, foreign trade.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر والعرفان	I
الإهداء	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس الجداول	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري حول آلية الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات	
تمهيد	6
المبحث الأول: المفاهيم النظرية للأنظمة الجمركية	
المطلب الأول: نشأة الأنظمة الجمركية الاقتصادية	7
المطلب الثاني: تعريف الأنظمة الجمركية وخصائصها	7
المطلب الثالث: التصنيفات الوظيفية للأنظمة الجمركية الاقتصادية	10
المطلب الرابع: الإمتيازات الضريبية الممنوحة للمصدرين في إطار الانظمة الجمركية الإقتصادية	21
المبحث الثاني: الصادرات مفاهيم واستراتيجيات	

المطلب الأول: مفهوم، أهمية،وأهداف التصدير	22
المطلب الثاني: أنواع، مؤشرات وقواعد التصدير	25
المطلب الثالث: طرق، مراحل وسياسات التصدير	28
المطلب الرابع: تنمية الصادرات(إستراتيجية، إجراءات، وآليات)	32
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	
المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تناولت الأنظمة الجمركية	40
المطلب الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت الصادرات	50
المطلب الثالث :الدراسات السابقة التي تناولت الأنظمة الجمركية والصادرات	64
المطلب الرابع: أوجه التشابه والإحتلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	67
خلاصة الفصل	71
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية حول آلية الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات–دراسة حالة جمارك الوادي(2017–2023)–	
تمهيد	73
المبحث الأول: لمحة عامة حول إدارة الجمارك	
المطلب الأول: المديرية العامة للجمارك	74
المطلب الثاني: مفهوم إدارة الجمارك والهيكل التنظيمي لها	78
المطلب الثالث: مهام إدارة الجمارك ومجال إدراتها	80
المطلب الرابع: وسائل الأساسيةلإدارة الجمارك	82

المبحث الثاني: التسهيلات والإجراءات الجمركية في عملية التصدير	
المطلب الأول: الوثائق اللازمة في عملية التصدير	**84**
المطلب الثاني: الإجراءات الجمركية عند التصدير	**96**
المطلب الثالث: التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير	**99**
المطلب الرابع: إحصائيات حجم الصادرات في ولاية الوادي للفترة(2017–2022)	**105**
المبحث الثالث:اختبار الفرضيات وعرض النتائج ومناقشتها	
المطلب الأول :إختبار الفرضيات	**110**
المطلب الثاني :عرض نتائج الدراسة	**112**
المطلب الثالث :مناقشة النتائج	**113**
خلاصة الفصل	**116**
الخاتمة العامة	**118**
قائمة المراجع	**122**
الملاحق	**132**

فهرس الأشكال	**الصفحة**

| **الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك** | **78** |
| **الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك** | **80** |

الشكل رقم(03): مخطط يوضح طريقة عبور السلع.	**100**
الشكل رقم(04): منحنى بياني يمثل عدد التصريحات الجمركية للفترة(2018-2022)	**106**
الشكل رقم(05): منحنى بياني يمثل حصيلة التصدير للفترة(2017-2022) حسب شهادة المنشأ	**107**
الشكل رقم(06):أعمدة بيانية تمثل حصيلة تصدير التمور للفترة(2017-2022) حسب شهادة المنشأ	**108**
الشكل رقم(07): أعمدة بيانية تمثل حصيلة تصدير البطاطا للفترة(2017-2022) حسب شهادة المنشأ	**109**

فهرس الجداول	**الصفحة**
الجدول رقم(01): يمثل أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	**67**
الجدول رقم(02): عدد التصريحات الجمركية للفترة(2018-2022)	**105**
الجدول رقم(03): حصيلة التصدير للفترة(217-2022) حسب شهادة المنشأ	**107**

قائمة الملاحق	
الملحق رقم(01): التصريح الجمركي	132
الملحق رقم(02): الفاتورة التجارية الموطنة	133

الملحق رقم(03): التوطين البنكي	134
الملحق رقم(04): طلب فتح ملف توطين البنكي	135
الملحق رقم(05): تعهد لدى البنك الجزائري الخارجي	136
الملحق رقم(06): شهادة المطابقة	137
الملحق رقم(07): شهادة المنشأ	138
الملحق رقم(08): السجل التجارية	141
الملحق رقم(09): السجل التجاري للشخص طبيعي	142
الملحق رقم(10): رقم التعريف الضريبي	144
الملحق رقم(11): طلب تصدير المنتوجات النباتية للإستهلاك	147
الملحق رقم(12) : شهادة تنقل السلع بموجب الاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي	145
الملحق رقم(13): شهادة التنقل بموجب اتفاق تفاضلي بن الجزائر والمجموعة الأروبية	146
الملحق رقم(14): أداة تشميع	147

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الرئيسي الذي يربط الدول لأنها جزء مهم من الاقتصاد الوطني لأي بلد، كما أنها تعتبر القناة الرئيسية لتحقيق الاستيراد والتصدير، لأن الغرض من النقد الأجنبي هو زيادة الدخل من العملة الصعبة من البلاد لتحسين مستوى المعيشة، لأنه من المستحيل على أي دولة أن تعيش بمعنزل عن العالم الخارجي، ذلك لأنه لا يستطيع تلبية جميع احتياجات المستهلكين.

كما تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في الحياة الاقتصادية، حيث تعتبر محركا للنمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية من خلال التوسع الاقتصادي، من خلال التنويع والترويج للصادرات الانتاجية خارج المحروقات،والتي تمثل منظومة الانتاج لتلبية احتياجات الاقتصادية المتقدمة وقدرة السكان على تحقيق معدلات نمو مبنية على الاحتياجات الاجتماعية للسكان وفائض الصادرات، الاقتصاد العالي، ثم تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

تعتبر أحجام الصادرات مؤشرا حقيقيا على جودة الانتاج في إقتصاد الدولة المصدرة، حيث أن قبول السوق العالمي لتداول منتجات الدولة المصدرة يتطلب الامتثال لمعايير الجودة الدولية، مما يجبر المنتجين على السعي باستمرار لتحسين مستويات جودة الإنتاج، ويدفعهم إلى التطوير المستمر لتقنيات العمل ومستويات أداء العمال.كما تعتبر الصادرات من العوامل التي تشجع على ارتفاع معدلات التوظيف وخلق فرص عمل مستدامة في قطاعي الانتاج والخدمات، كما أنها تلعب دورا مهما في جذب الكفاءات المؤهلة ذات القدرات الإبداعية، ومن بينها تحفيز التناوب على مستويات التعليم ورفع مستوى الكفاءة المهنية والتقنية، مما يساعد على تحفيز التنمية الاجتماعية والتطور الفكري والثقافي للمجتمع.

ونظرا للتوجه الاقتصادي الذي تنتهجه الجزائر والقائم على النقد الأجنبي وتشجيعه، والانسحاب التدريجي للدولة من توجيه الانشطة الاقتصادية، وكفاية توجيهتها ورقابتها وتنظيمها فإن مايسمى اقتصاد السوق يقوم على المنافسة والحرية الاقتصادية، ويهدف إلى تطبيق المنافسة السليمة، وتشجيع الصادرات وجذب الاستثمار، مما جعل سلطات الجمارك تجد نفسها مضطرة إلى تعديل دورها الضريبي البحت من أجل لعب دور اقتصادي أكثر أهمية يتنافس في إطار هذه التحويلات، بحيث يقوم هذا التكييف أساسا على وضع آليات جمركية من طرف المشرع لفائدة المتعاملين تدعى بالأنظمة الجمركية، باعتبار إدارة الجمارك أهم مؤسسة تسعى على سير ورقابة التجارة الخارجية، مما أدت إلى التغيرات في الاقتصاد العالمي والتحولات في العولمة إلى تسريع وتيرة الضغط لمعالجة تحرير التجارة الخارجية. وهذا يضع الجزائر في حالة

حتمية للانتقال قبل الاندماج في الاقتصاد العالمي هذا قصد التمكين من الانسجام في المعايير الدولية للاقتصاد.

أولا: طرح إشكالية الدراسة:

فيما يتمثل دور الآنظمة الجمركية في ترقية الصادرات؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية:

- ما هي مشاكل وتحديات قطاع الجمارك في الجزائر ؟
- هل تسهل الأنظمة الجمركية عمل المصدرين والمؤسسات الإقتصادية ؟
- ما مدى فعالية الأنظمة الجمركية في الأنشطة الصناعية والتجارية؟
- كيف تساهم إدارة الجمارك في حماية الإقتصاد الوطني؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية وتسهيل الإجابة على الاسئلة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تتمثل تحديات الجمارك الجزائرية في ضعف الجهاز الجمركي من الناحية التشريعية والتنظيمية والتكنولوجية
- تسهل الأنظمة الجمركية عمل المصدرين والمؤسسات الإقتصادية.
- الأنظمة تسمح بتنظيم الأنشطة الإقتصادية الصناعية والتجارية.
- تساهم الجمارك في حماية الإقتصاد الوطني.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

- دراسة المكانة التي أصبحت تحتلها عملية التصدير على المستوى الوطني والدولي.
- الأهمية الاقتصادية للأنظمة الجمركية الاقتصادية في حماية الاقتصاد.
- التفصيل في هذه الأنظمة والتعرف أكثر على هذه الأنظمة وسيرها، وكذا واقع تطبيقها.
- حب الاستطلاع على جديد الجمارك ونظمها بإعتبارها إدارة أساسية تسهر على حماية الإقتصاد ومراقبة التجارة الخارجية، وكذا تطوير الصادرات.

رابعا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في إسقاط الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الصادرات من خلال دراسة الآثار المترتبة عن تبني الأنظمة الجمركية ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات والتعرف على آلية عملها وشروط الإستفادة منها ، وكذا التعرف بالإمكانيات والتسهيلات التي تمنحها الأنظمة الجمركية الإقتصادية، وإثراء مكتبة الكلية بمرجع جديد.

خامسا: أهداف الموضوع

- التعرف على آلية الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات.
- إبراز دور الجمارك في الاقتصاد الوطني.
- محاولة تقديم إطار نظري حول الصادرات، وتوضيح مدى أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصاد في الجزائر.
- دراسة عوامل ودوافع نجاح التصدير وكذا أهميته بالنسبة للتنمية.

سادسا: صعوبات الدراسة

- إتساع الموضوع وعدم إستطاعتنا حصره في المذكرة والتحكم فيه.
- أغلب المذكرات الموجودة متشابهة ومحدودة المعلومات فيما يتعلق بالأنظمة الجمركية الاقتصادية.
- إختلاف البيانات والاحصائيات من مرجع إلى آخر.
- صعوبة الحصول على الاحصائيات من المؤسسة.

سادسا: المنهج المستخدم

للإجابة على إشكالية البحث إعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي المنهج الوصفي: للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالصادرات وكذا الانظمة الاقتصادية، أما التحليلي: وتحليل العلاقة بين الانظمة الجمركية والصادرات.

سابعا: هيكل الدراسة

تبعا لمنهجية IMRAD، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي حيث:

إحتوى الفصل الأول بعنوان" الإطار النظري حول آلية الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات"، على ثلاثة(03) مباحث، المبحث الأول: المفاهيم النظرية للأنظمة الجمركية المتضمن لأربعة مطالب(04)، المطلب الأول: نشأة الأنظمة الجمركية الاقتصادية، المطلب الثاني: تعريف الأنظمة الجمركية الأقتصادية وخصائصها، المطلب الثالث: التصنيفات الوظيفية للأنظمة الجمركية الاقتصادية، والمطلب الرابع بعنوان: الإمتيازات الضريبية الممنوحة للمصدرين في إطار الانظمة الجمركية الإقتصادية. أما المبحث الثاني بعنوان"الصادرات مفاهيم وإستراتيجيات" يشمل: المطلب الأول: مفهوم، أهمية وأهداف التصدير، المطلب الثاني: أنواع، مؤشرات وقواعد التصدير، المطلب الثالث: طرق، مراحل وسياسات التصدير، المطلب الرابع: تنمية الصادرات(إستراتيجية، إجراءات،إليات). ثم المبحث الثالث والأخير" الدراسات السابقة" حيث يحتوي على: المطلب الأول: الدراسات السابقة الخاصة بالأنظمة الجمركة، المطلب الثاني: الدراسات السابقة الخاصة بالصادرات، المطلب الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

بينما يحتوي الفصل الثاني بعنوان" الدراسة الميدانية حول آلية الأنظمة الجمركية في ترقية التجارية الخارجية" على مبحثين، الممبحث الأول"لمحة عامة حول الجمارك" يتضمن: المطلب الأول: المديرية العامة للجماراك الجزائرية، المطلب الثاني: مفهوم إدارة الجمارك، المطلب الثالث: مهام إدارة الجمارك، المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك، المطلب الخامس: وسائل الأساسية لإدارة الجمارك. أما بالنسبة للمبحث الثاني"التسهيلات والإجراءات الجمركية في عملية التصدير" حيث يحتوي على: المطلب الأول: الوثائق اللازمة في عملية التصدير، المطلب الثاني: إجراءت عملية التصدير، المطلب الثالث:التسهيلات الجمركية، المطلب الرابع: إحصائيات حجم الصادرات في ولاية الوادي للفترة(2017-2022)، أما المطلب الخامس والأخير: تحليل ومناقشة النتائج.

الفصل الأول: الإطار النظري حول آلية الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات

تمهيد

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم ، فلا يمكن لدولة ما ان تستقل باقتصاد عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الإقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الإقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر و يتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأشطة فيما بينها عن طريق التجارة الداخلية، وبينها و بين العالم الخارجي كتجارة خارجية. فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الإقتصاد الوطني و تعتبر المرآة العاكسة لإقتصاد كل دولة.

إن التجارة الخارجية تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا تسعى جميع الدول إلى تحقيقها، وذلك من خلال تنمية صادراتها، إذ تعتبر المصدر الأول للعملة الصعبة من خلال تصدير مختلف السلع والخدمات إلى الدول المستوردة، فهي مكسب قومي واضح فعملية التصدير تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمستهلكين، فقوة إقتصاد الدول تقاس بحجم صادراتها.

وهنا يتعزز واجب الجمارك في المساهمة في تطوير الصادرات، والتي تعتبر من أهم المؤسسات المالية التابعة للدولة إذ أنها تعتبر العمود الرئيسي الذي يرتكز عليه اقتصاد أي بلد، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع من أجل حماية وضبط الاقتصاد الوطني على وجه عام وضبط التجارة الخارجية على وجه خاص.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى المفاهيم النظرية للأنظمة الجمركية وكذا الصادرات في مبحثين، المبحث الأول:المفاهيم النظرية للأنظمة الجمركية حيث يتكون من (04) مطالب، المطلب الأول:نشأة الأنظمة الجمركية، المطلب الثاني: تعريف الأنظمة الجمركية وخصائصها، المطلب الثالث:التصنيفات الوظيفية للأنظمة الجمركية، المطلب الرابع:الإمتيازات الضريبية الممنوحة للمصدرين في إطار الأنظمة الجمركية الإقتصادية، بينما المبحث الثاني: الصادرات مفاهيم واستراتيجيات، المطلب الأول:مفهوم،أهمية وأهداف التصدير، المطلب الثاني:أنواع،مؤشرات وقواعد التصدير،المطلب الثالث:طرق،مراحل وسيسات التصدير، المطلب الرابع:تنمية الصادرات(إستراتيجية،إجراءات وآليات)، أما المبحث الثالث: الدراسات السابقة في(03) مطالب:المطلب الأول: دراسات سابقة الخاصةبالأنظمة الجمركية، المطلب الثاني: الدراسات السباقة الخاصةبالصادرات، المطلب الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للأنظمة الجمركية

مع تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق الذي يقوم أساسا على تراجع الدولة عن التسيير المباشر للسوق و اكتفائها بالمراقبة و التوجيه والتعديل، قصد المحافظة على المنافسة السليمة و جلب الاستثمار وتشجيع الصادرات، وجدت الجمارك نفسها ملزمة بتكييف دورها الذي كان جبائيا بامتياز من خلال خلق ميكانيزمات و آليات جمركية تسهل على إدارة الجمارك التكيف مع هذا التطور الواقع، خاصة مع نمو حجم التبادل الخارجي للسلع و المنتجات و التطور الذي يشهده السوق الدولي بصفة عامة، هذا الاندماج أو التكيف يؤدي إلى ما يسمى بالأنظمة الاقتصادية الجمركية التي تتميز بعدة خصائص جبائية إضافة إلى توفير شروط مناسبة للمتعاملين لمواجهة المنافسة الأجنبية و التصدير لأسواق العالمية عن طريق التقليل من الأجال الجمركية و مصاريف الإنتاج مما يساهم في ترقية التجارة الدولية و الوطنية.

المطلب الأول :نشأة الأنظمة الجمركية الاقتصادية

إن الأنظمة الجمركية الاقتصادية تولدت من ممارسات تاريخية و اقتصادية و تعتبر اتفاقية كيوطو القاعدة الأساسية المنظمة للأنظمة الجمركية الاقتصادية سنة1973 ،وتهدف إلى تبسيط و تنسيق هذه الإجراءات و إزالة التباين بينها, وضمان إعداد قواعد ملائمة للرقابة الجمركية والمساهمة في تطوير التجارة، وتتضمن هذه الاتفاقية قسمين يحتوي القسم الأول على أحكام عامة أما القسم الثاني فيحتوي على ملاحق كل ملحق يجسد نظام خاص، ولكي يدخل ملحق ما حيز التنفيذ يجب أن تقبله خمسة أطراف متعاقدةإلا أنه تم تعديل هذه الاتفاقية من طرف المنظمة العالمية للجمارك سنة 1999، و هذا التعديل يهدف إلى إعطاء الإدارات الجمركية مجموعة من الأسس الحديثة والموحدة تجعل من الأنظمة الجمركية أكثر بساطة وكذلك جعل المراقبة الجمركية أكثر فعالية وذلك تماشيا مع التطور الضخم للمبادلات التجارية.إن الاتفاقية المعدلة تحتوي على عشر ملاحق خاصة تضم مجموع 25 فصل كل واحد من الملاحق يختص بنظام جمركي معين إذ أن الأطراف المتعاقدين ملزمون بالانضمام إلى الملاحق الخاصة أو الفصول التي دخلت حيز التنفيذ و التي طبقت من طرف الإدارات الجمركية.[1]

المطلب الثاني :تعريف الأنظمة الجمركية وخصائصها

أولا: تعريف الأنظمة الجمركية :

للأنظمة الجمركية عدة تعاريف من بينها:

تعريف 1:تعرف الأنظمة الجمركية الاقتصادية على أنها :الإجراءات الجمركية المطبقة على البضائع المستوردة التي تدخل الإقليم الجمركي أو المتنقلة فيه قبل عرضها فيالسوق الداخلية أو التي دخلت بصفة مؤقتة لغرض معين أو لإنتاج سلعة موجهة للتصدير وتشمل هذه الإجراءات البضائع المحلية التي تخزن في الإقليم الجمركي في انتظار تصديرها سواء على حالتها أو بعد تحويلها.[2]

[1] شباح سارة,بوركوة فريدة,**دورالأنظمةالجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية** – دراسةحالةنظام القبول المؤقت في الجزائر- , مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص إقتصاد دولي ,جامعة محمد صديق بن يحي,2018/2017,ص36

[2] شباح سارة , بوركوة فريدة,مرجع سابق,ص36

تعريف2: الأنظمة الجمركية الاقتصادية هي عبارة عن جملة من الإعفاءات التي تستفيد منها بعض البضائع عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي، فهي تؤدي وظيفة حماية الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع وتسهيل الاستيراد آليات وميكانيزمات متعددة، وذلك حسب نوع النشاط المعني، وهي تتخذ أحد الأشكال التالية:[1]

- إعفاءات من إجراءات الرقابة للتجارة الخارجية والصرف.
- إعفاء كلي أو جزئي من بعض الضرائب والرسوم الجمركية على اختلاف أنواعها، طبقا لأحكام قانون الجمارك الجزائري أو قوانين المالية أو أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلزم بها الجزائر.
- إعفاء من الضمان الجمركي بناءا على الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو النصوص التشريعية.

تعريف 3:و يقصد بها كافة الميكانيزمات الموضوعة من طرف المشرع في القانون الجمركي بموجب اتفاقيات دولية مع المنظمات العالمية، هدفها وضع البضائع محل الاستيراد أو التصدير في وضعية قانونية تسمح بخلق فترة قانونية مؤقتة من شأنها تحقيق أغراض اقتصادية، وتشمل هذه الأنظمة ما يلي :[2]

- العبور
- المستودع الجمركي
- القبول المؤقت
- إعادة التموين بالإعفاء
- المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية
- التصدير المؤقت

تعريف 4:كما يعرف أيضا أنه أحد أنواع الإعفاءات التي تستفيد منها البضائع والسلع سواء عند دخولها أو عند خروجها من الإقليم الجمركي الجزائري، فعلى الرغم من أنها تمنح إعفاء لبعض السلع، عكس القيود الجمركية فهي تؤدي نفس الوظيفة التي تتولاها القيود الجمركية وهي حماية الاقتصاد الوطني والعمل على تشجيعه ونموه.

مما سبق نستنتج بأنها موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال آليات (ميكانيزمات) تتغير حسب النشاط المعني (الوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، ومنح مسبق للمزايا الجبائية والمالية المتعلقة بالتصدير...الخ)، ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوافر على بعض الالتزامات وتتغير حسب الأنظمة كذلك.[3]

---

[1] بطاطاش ثيزيري ,**عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية 2019-1990دراسة حالة جمارك الجزائر-**,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية, تخصص: مالية وتجارة دولية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-,2018, 2019, ص53

[2] فرجاني محمد حسين, **الأنظمة الاقتصادية الجمركية, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي**,تخصص قانون الأعمال العام,ميدان الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-,ص7

[3] زواتيني عبد الوهاب ,زكري إسماعيل,**النظم الجمركية الإقتصادية في التشريع الجزائري**, مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون الاعمال, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة يحي فارس بالمدية,2022/2021,ص8

ثانيا :خصائص الأنظمة الجمركية الاقتصادية :

رغم اختلاف الأنظمة الجمركية وتنوعها إلاأنها تشترك فيما بينها في مجموعة من الخصائص الأساسية يمكن تلخيصها في النقاط الأتية:

1_ اعتبار البضاعة خارج الإقليم:الإقليم الجمركي بشكل عام هو إقليم الدولة داخل حدودها السياسية وفقاً لتحديدها دولياً، ويشمل بذلك الإقليم البري والبحري والجوي على حد سواء. وقد نص قانون الجمارك على أنه: "يشمل الإقليم الجمركي، نطاق تطبيق هذا القانون، الإقليم الوطني والمياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة، والفضاء الجوي الذي يعلوها" .

وتعتبر البضائع المستوردة أو المصدرة والموضوعة تحت نظام من هذه الأنظمة وكأنها موجودة خارج هذا الإقليم، حيث ينتج عن تصور البضائع الموضوعة تحت نظام من الأنظمة الجمركية خارج الإقليم الجمركي توقيف الحقوق والرسوم الجمركية.[1]

2_ تعليق الحقوق والرسوم الجمركية :

وهذا الإجراء خاص بجميع الأنظمة الجمركية الاقتصادية للسلع المستوردة والتي بدورها تكون تحت الرقابة الجمركية لمدة زمنية معينة، بغية إعطاء وجهة نهائية لها إما التصدير أو الاستعمال داخل الوطن على حالتها أو يطرأ عليها تحويل أو تكملة اليد العاملة وهذا يسري برفع الحقوق والرسوم الجمركية، هذا الحافز يمنح للمؤسسة أفضلية توفير مدخرات مالية لأجل استعمالهالأغراض تجارية أخرى بترقية صادراتها، من أجل تخفيف العبء المالي على الخزينة.[2]

. 3 _الكفالة

إن تعليق الحقوق والرسوم على السلع المستوردة إلى داخل التراب الوطني يجب أن يحتوي على ضمان للجمارك، في حالة ما إذا كانت المؤسسة لاتحترم القواعد الخاصة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية، كعدم احترام المدة الزمنية المحددة ببقاء البضاعة تحت نظام جمركي، وهذه الكفالة محددة ومعينة حسب التشريع الجمركي الدولي بنسبة 10 % حصيلة الحقوق والرسوم.[3]

. 4 _وضع تصريح مفصل:

التصريح المفصل وثيقة رسمية تحدد واجبات ومسؤولية الخاضع للضريبة إتجاه إدارة الجمارك، حيث تسمح هذه الوثيقة بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية عن كل البضائع المعدة للتصدير أوالاستيراد.[4]

---

[1] د.مبارك بن طيبي,**نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري**,مجلة دفاتر السياسة والقانون ,العدد 19جوان 2018,ص531.

[2] سماح فراقة,روميساء رباحي,**عصرنة قطاع الجمارك ودوره في تسهيل التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر–**,مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة 8 ماي 1945 قالمة,2020 2021,ص12

[3] ميلودي عمار ,**تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال فترة 2007–2017**,أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: العلوم االقتصادية تخصص: علوم اقتصادية,2020/2019,ص6

[4] سماح فراقة,روميساء رباحي,مرجع سابق,ص13

وقد نص قانون الجمارك على أنه:" يجب أن تكون كل البضائع المستوردة أو التي أعيد استيرادها، أو المعدة للتصدير أو التي أعيد تصديرها، موضوع تصريح مفصل."

هذا من جهة ومن جهة أخرى نصت المادة 117 من قانون الجمارك أنه: "يجب تغطية البضائع الموضوعة تحت إحدى النظم المذكورة في المادة 115 مكرر أعلاه، بتصريح مفصل " .

ويحرر التصريح المفصل وفق الاشكال المحددة وفق التنظيم على أن يحتوي على كافة البيانات الضرورية والمنصوص عليها في التشريع الجمركي.

يجب إيداع التصريح المفصل في خمس نسخ لدى مكتب الجمارك المؤهل لذلك في أجل أقصاه 21 يوما كاملا ابتداء من تاريخ تسجيل الوثيقة إلى رخص بموجبها تفريغ البضائع أو نقلها، ويتم التوقيع على التصريح من طرف مالك البضائع أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين كوكلاء لدى الجمارك.

المطلب الثالث: التصنيفات الوظيفية للأنظمة الجمركية الاقتصادية :

بما أن الأنظمة الجمركية الاقتصادية موجهة أساسا لتشجيع مختلف النشاطات الاقتصادية، الصناعية والتجارية فيمكن تصنفها إلى ثلاثة أنواع مختلفة استجابة لانشغالات المتعاملين الاقتصاديين،حيث تتمثل في الأنظمة الصناعية، التجارية و أنظمة العبور.أو كما يمكن تقسم الأنظمة الإقتصادية الجمركية إلى أنظمة نهائية وأخرى مؤقتة وكذا أنظمة خاصة بالإستيراد و أخرى خاصة بالتصدير.

الأنظمة الإقتصادية الجمركية الخاصة بالإستيراد وهي كالتالي[1] :

- نظام المستودعات الجمركية.
- نظام القبول المؤقت.
- نظام القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع الإيجابي.
- إعادة التموين بالإعفاء.

أولا: نظام الإستيداع الجمركي

إن هذا النظام لا يمثل تسهيل مالي أو جبائي فحسب و لكنه يسمح للمتعاملين الاقتصاديين أن يكونوا في ظروف أحسن لمواجهة المنافسة الأجنبية وعليه يكمن تعريف النظام كما يلي:

إن كلمة الاستيداع يمكن تفسيرها بطريقتين :

1. الاستيداع هو نظام قانوني تدخل تحته البضائع إلى الإقليم الجمركي، غير أنها تعتبر كأنها مازالت بالخارج في الواقع لكي تخضع إلى مختلف التشريعات والتنظيمات الجمركية المحلية.

[1] وشن عماد الدين,يحياوي هاجر,**الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيك برج بوعريريج)**, مذكرة مقدمة للإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي, التخصص: مالية وتجارة دولية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير,جامعة محمد البشير إبراهيمي,2018/ 2019,ص12

2. كما تبقى كلمة الاستيداع، المحلات التي تخزن فيها البضائع في انتظار استفادها من النظام الجمركي المرخص به، وتستجيب الترتيبات (التجهيز) مثل: التسيير إلى القواعد المحددة تطبق عند الاستيراد كما في حالة التصدير[1].

1) **مفهوم النظام** :يقصد بالاستيداع، المحلات التي تعتمدها إدارة الجمارك المعدة لتخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية، داخل الإقليم الجمركي، مع توفيق الضرائب والرسوم الجمركية وتدابير الحظر وغيرها من الإجراءات الجبائية أو الجمركية الأخرى،يميز القانون الجمركي بين أربعة أصناف من المستودعات وهي[2] :

- المستودع العمومي.
- المستودع المخصص.
- المستودع الصناعي.
- المستودع الخاص.

2) **شروط الاستفادة من الاستيداع الجمركي** :

لكي تستفيد البضائع من نظام الاستيداع الجمركي يجب ألا تكون:

أ. بضاعة محظورة حظرا مطلقا في الإقليم الجمركيمن البضائع التي تمس بأخلاق أو بالنظام العام أو بالأمن العمومي أو الرقابة أو بالصحة عموما.

ب. من البضائع المخالفة للقواعد التي تحكم حماية البراءات وعلامات الصنع وحقوق المؤلف والنسخ و بحماية بيانات المنشأ.

ت. من البضائع والأشياء الأخرى التي يتعين حظرها بمرسوم.

و أخيرا، لا تكون من البضائع المحظورة مؤقتا من الاستيداع بقرار من وزير المالية بعد مشاورة الوزراء المعنيين.

3) **البدء بتنفيذ نظام الاستيداع**:إذا توفرت في البضاعة الشروط السابقة، يمكنها الاستفادة من الاستيداع، ويرخص بوضعها في المستودع تحت إعطاء التصريح المفصل الخاص بهذا النظام، كما لو كان التصريح الخاص بالبضائع المعدة للاستهلاك. و عند وضعها بالمستودع يجب التأكد من أن التصريح بالدخول يتوفر على:

- التحديد المدقق لمكان استيداع البضائع
- و كذلك توقيع التزام مضمون من قبل مؤسسة مالية وطنية بإعادة تصدير البضائع عند انتهاء مهلة مكوثها أو جعلها في أي نظام جمركي أخر.[3]

---

[1] موسى سعيد ممطر وآخرون،**التجارة الخارجية**،دار الصفاء،الإسكندرية،طبعة2001،ص96,نقلا عن الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيك برج بوعريريج), مذكرة مقدمة للإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي, التخصص: مالية وتجارة دولية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير,جامعة محمد البشير إبراهيمي,2018/ 2019,ص12

[2] وشن عماد الدين, يحياوي هاجر,مرجع سابق,ص12

[3] المادة 129 مكرر 02،الجريدة الرسمية،العدد11،22جمادى الأولى 1438هـ الموافق ل فبراير 19 2017م،ص25 ,نقلا عن وشن عماد الدين, يحياوي هاجر , ,ص13

4) تغيير المستودع :

تتم عمليات إرسال البضائع من مستودع إلى مستودع أخر، أو إلى مكتب جمركي بواسطة سند إعفاء بكفالة، ويرخص القانون للمؤسسات الاشتراكية القيام بعمليات الإرسال تحت رخصة نقل عادية، وهو امتياز يمكن المؤسسات الاشتراكية صاحبة احتكار من الإفلات من الإجراءات الإدارية المعقدة من جهة، ومن جهة أخرى يزيح عنها أعباء مالية يمكن أن تتحملها.كما يمكن بصفة الاستثناء تمديد الآجال القصوى لمكوث البضائع المستودعة بمقرر من إدارة الجمارك إن تم تبرير الظروف على شرط بقائها في حالة جيدة. [1]

5) تصفية الضرائب والرسوم الجمركية

أ. في حالة عرض البضائع الاستهلاك بعد مكوثها في المستودع فإنها تخضع بنفس الضرائب والرسوم الجمركية سارية المفعول في تاريخ تسجيل التصريح المفصل المتعلق بالاستهلاك.[2]

ب. في حالة تصفية البضائع المستودعة والمعروضة للاستهلاك من النقائص وتكون الضرائب والرسوم المطبقة هي السارية المفعول عند تاريخ الثبوت الاحتمالي لتلك النقائص، أما في حالة العكس فتخضع للضرائب والرسوم المطبقة عند تاريخ التصريح الأخير بالخروج من المستودع.

ت. إن القيمة الواجب اعتبارها هي قيمة البضائع عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل أو عند تاريخ التصريح الأخير بالخروج من المستودع.

تخضع للضرائب ورسوم البضائع المستودعة بعد تعيينها في النظام الجمركي للقبول المؤقت عندما يصرح بأنها أعيدت للاستهلاك.

أ)المستودع العمومي

1 –تعريفه: يتم فيه إيداع البضائع بغرض التخزين لحساب الغير.[3]

ويفتح المستودع العمومي لجميع المستعملين لإيداع مختلف أنواع البضائع عدا تلك المنشأة، فالمستودع العمومي يكون في متناول كل المتعاملين الاقتصاديين ولا يقتصر على فئة دون أخرى ويكون امتيازه لفائدة المؤسسات العمومية أوالخاصة بقرار مشترك بين الوزير المالية والتجارة.يفتح المستودع العمومي لجميع المستعملين لإيداع مختلف أنواع البضائع عدا:[4]

---

[1] المادة 154 و 156 من قانون الجمارك ،79/07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979، المتعلقة بشروط فتح و تسيير المستودعات الخاصة , نقلا موسى سعيد ممطر وأخرون الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيك برج بوعريريج), مذكرة مقدمة للإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي, التخصص: مالية وتجارة دولية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير,جامعة محمد البشير إبراهيمي,2018/ 2019,ص13

[2] وشن عماد الدين, يحياوي هاجر ,مرجع سابق,ص13

[3] المستودعات الجمركية , **كتاب النديب دليل الملخص الجمركي**,الهيئة العامة للجمارك,النسخة الأولى أكتوبر 2019.

[4] ياسين مكيو, تطبيق الإجراءات **الجمركية على البضائع المستوردة عبر النقل البحري دراسة حالة إستيراد السيارات عبر ميناء جن جن –جيجل–** , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص : تجارة دولية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة محمد خيضر–بسكرة–,2010 /2011,ص18.

- ❖ المستثنيات طبقا للمادة 116 من قانون الجمارك والمتعلقة بالمحظورات؛ -إنتاج المحروقات وما يشبهها؛
- ❖ المنتجات الخطيرة إلا بترخيص بقرار من الوالي بعد أخذ رأي ايجابي من لجنة الأمن والصحة والملائمة الصحية .غير أنه يعد المستودع العمومي مستودع متخصص عندما يكون معد لتخزين البضائع التالية:
- ❖ البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطرا أو التي من شأنها إفساد نوعية البضائع الأخرى.
- ❖ البضائع التي يتطلب حفظها تجهيزات خاصة

ب) المستودع الخاص:

يمكن أن يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاق بنظام جمركي أخر مرخص به يدعى المستودع الخصوصي، وعندما يوجه إلى تخزين البضائع يستلزم حفظها في منشآت خاصة، ينشأ المستودع الخاص في مخازن المستودع تحدد شروط فتح وتسيير ومصاريف التسيير التي إذا اقتضى الأمر ذلك، على نفقة المستفيدين جراء تدخل إدارة الجمارك وإغلاق المستودعات الخاصة بمقررات من المدير العام للجمارك ولا تخضع للحقوق والرسوم والعقوبات المالية المستحقة والمنصوص عليها في هذا القانون، النقائص المعنية في المستودع الخاص التي تنجلى في الأسباب الطبيعية كالتجفف والتبخر.

إن المدة القانونية لمكوث البضائع المودعة في المستودع الخاص حددت بفترة عامين ويمكن تمديد هذا الأجل لأسباب تراها إدارة الجمارك مقبولة، كما يتطلب بقاء هذه البضائع في المستودع خضوعها لإجراءات الفحص الضرورية والإحصاء من قبل مصالح الجمارك، كلما كانت هذه العملية ضرورية، وذلك لأجل التأكد من سلامة تلك البضائع المودعة، وفي حالة تسجيل نقائص محققة فيها، فإنها سوف تخضع للضرائب والرسوم الجمركية المترتبة عليها مهما كان سبب هذا النقصان حتى في حالة وقوع سرقة أو ضرر ما، وهذا عكس المستودع العمومي . إن كل عملية خروج للبضائع من المستودع الخاص تتطلب تصريحا مفصلا لدى مكتب الجمارك القائم على المستودع، وعند خروجها من المستودع تعامل وكأنها جلبت مباشرة من خارج الإقليم الجمركي .[1]

ج)المستودع المخصص :

-يشكل نظام المستودع المخصص لنوع خاص من المؤسسات بقرار من وزير المالية بالاشتراك مع الوزراء المعنيين، التي تقوم بتخزين:

- البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطر، أو التي من شأنها أن تفسد البضائع الأخرى.
- البضائع التي يتطلب حفظها بتجهيزات خاصة. [2]

د) المستودع الصناعي

تعريفه: تنص المادة 160 قانون الجمارك الجزائري:"على أنه يعتبر محلا خاصا لمراقبة إدارة الجمارك حيث يرخص لمؤسسات ما بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع .

[1] وشن عماد الدين ,يحياوي هاجر,مرجع سبق ذكره,ص15

[2] وشن عماد الدين ,يحياوي هاجر,نفس المرجع,ص16

ويستفيد من هذا النظام كل من المؤسسات المصدرة، والتي تصدر بصفة منتظمة كميات كبيرة من البضائع والمؤسسات التي لها قدرات وإمكانيات حقيقية للتصدير تسمح لهم باختراق الأسواق الخارجية، أما البضائع التي يمكن تهيئتها ضمن نظام المستودع الصناعي هي كل البضائع الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية وإجراءات التجارة الخارجية "المواد الأولية، المنتجات نصف مصنعة،مركبات أخرى. " [1]

ثالثا:نظام القبول المؤقت

يسمح هذا النظام بالدخول المؤقت للبضائع الاجنبية من أجل إعادة تصديرها، سوف نتطرق إلى التعريف المفصل له:

1)تعريفه :

يسمح هذا النظام بقبول البضائع المستوردة لغرض معين والموجهة لإعادة تصدير من أجل محدد مع توقيف الحقوق والرسوم ودون تطبيق إجراءات الحضر ذات طابع إقتصادي إما عن حالتها، دون ان تطرأ عليها تغيرات بإستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة إستعمالها، وإما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية أو تصليح في إطار القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع .[2]

2) مبادئ سير نظام القبول المؤقت

كل شخص يقدم تصريحا عن بضائعه في نظام القبول المؤقت عليه تقديم التزام مكفول على أن يكون التصريح موافقا للقوانين والقواعد التي تحكم هذا النظام وللشروط الخصوصية التي تخضع لها عند تحقيق هذه العملية، هذا الالتزام يتضمن بعض المبادئ يتعهدها، منها على الخصوص :

- نقل البضائع في المحلات أو الأماكن المشار إليها في تصريح الاستيراد.
- تقديم البضائع على حالتها عند إجراء التحويل كلما طلبت مصالح الجمارك ذلك. إعادة تصدير أو تخصيص نظام جمركي مرخص به في المحدد للبضائع المستوردة أو المنتجات المتحصلة من تحويلها.[3]

3)تطبيق القبول المؤقت :

البضائع المقبولة في هذا النظام: تحدد المادة 180 من قانون الجمارك البضائع الخاضعة لهذا النظام يمكن أن تقبل كل البضائع الخاضعة للضرائب في الرسوم الجمركية أو إجراءات التجارة الخارجية في نظام القبول المؤقت، هذا إذا كانت تتوفر على الشروط الخاصة بقبولها في هذا النظام، غير أنه يجري بصفة استثنائية،إقصاء البضائع المحظورة أو

---

[1] المادة 160 م ن قانون الجمارك،قانون رقم 79/07، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 ،والتي تتضمن مفهوم لنظام المستودع الصناعي

[2] شريك رانيا,قطاف باية,**الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر–**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي, تخصص: مالية وتجارة دولية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة محمد بوضياف– المسيلة–,2021, 2022,ص14.

[3] وشن عماد الدين ,يحياوي هاجر, مرجع سبق ذكره,ص17.

التي تراها إدارة الجمارك غير مقبولة.حسب المادة 180 يقبل خاصة من أجل إعادة تصديره على حالته تحت نظام القبول المؤقت:[1]

- العتاد المهني.

–الحاويات والألواح والتغليفات والعينات والبضائع الأخرى المستوردة في إطار عملية تجارية للقيام بالاختبارات أو الاستعراضات.

–البضائع المستوردة في إطار عملية إنتاج.

–العتاد العلمي والعتاد البيداغوجي.

–عتاد رفاهية ملاحي البحر.

–العتاد المستورد لأغراض رياضية.

–العتاد الخاص بالدعاية السياحية.

–البضائع المستوردة لأغراض إنسانية.

–السيارات التجارية البرية، تحدد شروط تطبيق هذه المادة بمقررة من المدير العام للجمارك.

4)مكوث البضائع في القبول المؤقت :

تحدد مدة بقاء البضائع في وضع القبول المؤقت بمقرر يمنح القبول المؤقت حسب المدة الحقيقية للعملية التي استوردت من أجلها هذه البضائع، غير أن هذه المدة (الأجل) يمكن تمديدها من قبل إدارة الجمارك بناء على طلب المستفيد، وإذا رأت ضرورة مقبولة لذلك، ومن جهة أخرى لا يمكننا التنازل عن البضائع المستورة في هذا النظام، وكذلك المستجدات الناجمة عن تحويلها أو تصنيعها، أي ما دامت في هذا النظام، باستثناء الحالة التي تسمح فيها إدارة الجمارك بالتنازل، والذي يحول الالتزامات الموقعة من قبل المستورد إلى المتنازل له مع كل مما يترتب عن هذه الالتزامات.[2]

5)الفائدة الاقتصادية لنظام القبول المؤقت:

يسمح نظام القبول المؤقت بما يلي[3]:

- الاستعمال الأقصى لأداة إنتاجها.

–تكون هذه الإمكانيات الطريقة المثلى لديناميكية النسيج الصناعي الهام.

–تعود متعاملينا على القواعد الدولية.

–ستكون أيضا لتنمية النشاطات في إطار التحسين عند الاستيراد آثار على نشاطات أخرى مرتبطةبها.

رابعا: نظام القبول المؤقت للتحسين الايجابي .

---

[1] المادة 175 من قانون الجمارك 79/07 ، .المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979، تحدد شروط تطبيق نظام القبول المؤقت, الجريدة الرسمية الصادرة في الأحد 22 جمادى الأولى عام 1438 هـ الموافق 19 فبراير سنة 2017 م,العدد 11,ص 27.

[2] وشن عماد الدين ,يحياوي هاجر, مرجع سبق ذكره,ص19.

[3] وشن عماد الدين ,يحياوي هاجر, مرجع نفسه,ص19.

يسمح هذا النظام بالقبول المؤقت للسلع الأجنبية من أجل تحسين الصنع، سوف نتطرق إلى التعريف المفصل له:

1-تعريفه :هو نظام جمركي اقتصادي صناعي يسمح بقبول بضاعة مؤقتا داخل الاقليم الجمركي مع رفع الحقوق والرسوم الجمركية، نقل البضاعة مؤقتا لهدف معين ولأجل محدد بغرض التصليح، الإستخدام أو التحويل أو إدخال معالجة إضافية:[1]

2-شروط الإستفادة من النظام:

والاستفادة من هذا النظام مقصور على الأعوان المستوردين الذين يقومون بأنفسهم بتولي تصنيع البضائع المستوردة، كما أنه مفتوح لاستقبال البضائع التي تدمج في المنتجات التعويضية المعدة للتصدير" المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، المركبات الأخرى."[2]

3-إجراءات منح وسيرالنظام: إن طلب الترخيص إجباري ويتم الحصول عليه من مكتب الجمارك أين تتم عمليات التحسين، يتم إيداع هذا الطلب لدى المديرية الجهوية للجمارك أو لدى مفتشيه أقسام الجمارك المختصة إقليميا و يدعم هذا الطلب بالوثائق التالية:

-نسخة من عقد التصدير أو أي وثيقة تحل محل التصدير.

-بطاقة تقنية لصناعة المنتج التعويضي

ويخضع تعيين نظام القبول المؤقت للتحسين الإيجابي إلى تحرير واكتتاب تصريح مفصل يتضمن التوقيع على سند الإعفاء بكفالة يحددها قابض الجمارك و يتضمن :

-كل البيانات المتضمنة وصف البضائع.

-التوقيع على تعهد مكفول بإعادة تصدير المواد أو إيداعها في مستودع ضمن الآجال المحددة لاستفاء الالتزامات وتحمل العقوبات المقدرة على المخالفات أو عدم الوفاء بالتعهدات المكتوبة.

-يودع التصريح لدى مكتب الجمارك الذي منح الترخيص.

-يتعين على المتعاملين الاقتصاديين نقل البضائع إلى المحلات أين نتعرض لعمليات التحسين الإيجابي المصرحبها في الترخيص.

خامسا:إعادة التموين بالإعفاء

في إطار هذا النظام يمكن للمؤسسات المقيمة على الإقليم الجمركي الجزائري، أن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية نفس البضائع الأجنبية المستعملة في أنتاج بضائع ثم تصديرها أو سيتم تصديرها، سنتطرق إلى التعريف المفصل له:

1)تعريفه:

---

[1] خضير عقبة , **محاضرات في تقنيات التصدير والاستيراد**,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات ,جامعة حمه لخضر الوادي ,2021/2020.

[2] المادة 185 من قانون الجمارك، قانون رقم 79/07 ، المؤرخ في 26 شعبان لعام 1399هـ، الموافق ل 21 يوليو 1979،و المتضمنة إجرات سير نظام القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع الإيجابي.

عرف المشرع نظام إعادة التموين بالإعفاء بموجب المادة 186 من قانون الجمارك على أنه " ذلك النظام الذي يسمح بأن تستودر بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الإستيراد، بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع بضائع التي أخذت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي شريطة تبرير المصدرون التصدير المسبق للبضائع ومسكهم سجلات محاسبية تؤسس طلب الإعفاء الجبائي. "[1]

.2)البضائع المستفيدة من هذا النظام:

تعيين البضائع التي تمنح نظام إعادة التموين بالإعفاء بمقتضى قرار صادر عن وزير المالية مع مراعاة الشروط التالية:[2]

- تبرير التصدير المسبق.
- الوفاء بالالتزامات الخاصة المحددة من قبل إدارة الجمارك.
- مسك مستفيد الدفاتر أو محاسبة المواد التي تمكن من التحقق من صحة طلب الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية

3). الأشخاص المستفيدون من هذا النظام :

يستفيد الأشخاص المقيمون في الإقليم الجمركي من نظام إعادة التموين بالإعفاء، وكذلك الأشخاص الذين يقومون بتحويل البضائع قصد الحصول على منتجات تصدر بالفعل إلى الخارج .

وعليه يقتصر هذا النظام على الأشخاص المقيمين مهما كانت طبيعتهم، وعلى الصناعيين الذين يصدرون منتوجاتهم إلى الخارج. أما بخصوص الإجراءات المتعلقة بالتصريح والضمان والمراقبة والقواعد المحددة لنظام إعادة التموين بالإعفاء فسترى عليها نفس الإجراءات والقواعد المحددة لنظام القبول المؤقت طالما يهدفان معا لمساعدة المؤسسات الوطنية في التصدير.[3]

❖ **الانظمة الإقتصادية الجمركية في عمليات التصدير**

وتتمثل هذه الأنظمة فيمايلي :

-نظام التصدير المؤقت.

-نظام التصدير المؤقت لتحسين الصنع السلبي.

—نظام التصدير النهائي.

-نظام إعادة التصدير المباشر.

---

[1] فاطمة حايد,**محاضرات في قانون الجمارك**, ملقاة على طلبة السنة الأولى ماستر السداسي الأول تخصص قانون الأعمال,كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد الصديق بن يحي— القطب الجامعي تاسوست-,2021/2020,ص39.

[2] المادة 187 من الجريدة الرسمية،العدد 11،بتاريخ 22جمادى الاولى 1438 هـ،الموافق ل 19 فبراير 2017م،ص29 ،المتضمنة سير وشروط وكيفيات منح نظام إعادة التموين بالإعفاء.

[3] وشن عماد الدين,يحياوي هاجر,مرجع سبق ذكره ,ص22

—نظام العبور الدولي.

أولا:التصدير المؤقت

يسمح هذا النظام بالتصدير المؤقت لإعادة إستيرادها، سوف نتطرق إلى التعريف المفصل له:

1)تعريفه:يعرف المشرع نظام التصدير المؤقت وفقا للمادة 193 من قانون الجمارك على أنه:"النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد، دون تطبيق تدابير الحضر والتقييد ذات الطابع الاقتصادي بعد تقديم طلب مسبق لدى إدارة الجمارك. "[1]

2)إجراءات قبول البضائع للتصدير المؤقت:[2]

قبل أن تقبل البضائع في نظام التصدير المؤقت يجب على الشخص المصدر لتلك البضائع بصفة مؤقتة أن يودع طلبا مسبقا لدى إدارة الجمارك موضحا فيه نوع الاستعمال أو التصنيع أو التحويل الذي يريد إجراؤه على هذه البضائع بالخارجوقد ورد هذا في المادة 194 من قانون الجمارك والمتضمنة مايلي:تتوقف الاستفادة من نظام التصدير المؤقت على طلب مسبق لدى إدارة الجمارك يبين فيه نوع الاستعمال أو التصنيع أو التصليح أو التحويل الذي ينبغي أن يطرأ على هذه البضائع في الخارج .

لا يعني هذا الإجراء وزارة الدفاع الوطني .

وتتحدد آجال مكوث البضائع المصدرة مؤقتا و فقا للمادتين 195و196 من قانون الجمارك حيث تتضمنما يلي: يمكن أن تصدر نهائيا البضائع المرسلة إلى الخارج قصد استعمالها على حالتها أو تحسين صنعها أو عرضها في معرض أو غيره من التظاهرات المماثلة انطلاقا من الخارج في إطار التشريع والتنظيم المعمولبهما.[3]

كما تحدد المادة 196 مايلي:تحدد المهلة التي تجب عند انقضائها إعادة استيراد البضائع المصدرة مؤقتا أو تصديرها نهائيا تطبيقا للمادة 193 أعلاه تبعا للمدة الضرورية لأداء العمليات المزعم تنفيذها.[4]

ثانيا: نظام التصدير المؤقت للتحسين السلبي.

يسمح ها النظام بالتصدير من أجل تحسين الصنع السلبي الغير جيد، سنتناول التعريف المفصل له:

1**تعريفه** : يندرج نظام التصدير المؤقت للتحسين السلبي ضمن نظام التصدير المؤقت وهذا حسب قانون الجمارك الذي يعرفه كما يلي:"هو النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين

[1] فاطمة حايد,مرجع سبق ذكره,ص41.

[2] لمادة 194 من قانون الجمارك،قانون رقم 79/07، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 و المتضمنة شروط الإستفادة من نظام التصدير المؤقت.

[3] لمادة 195 مكرر من قانون الجمارك ،قاانون رقم ، 79/07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 والمتضمنة إستثناء حول التصدير المؤقت

[4] المادة 196 من قانون الجمارك،قانون رقم 79/07 ، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 ،والمتضمنة مدة وآجال مكوث البضائع تحت نظام التصدير المؤقت.

في أجل محدد دون تطبيق تدابير الخطر ذو الطابع الاقتصادي و هذا بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع"[1].

2.إجراءات منح و سير النظام:

يتطلب الحصول على رخصة الاستفادة من هذا النظام إيداع طلب مسبق ملحق بجميع الوثائق اللازمة من نسخة من عقد المعالجة الإضافية وتعيين موطن الوفاء لدى بنك وسيط معتمد من خلال فاتورة تجارية موطنة مع بين المقابل المالي للخدمة المؤداة بالعملة الصعبة، وتقدم هذه الوثائق إلى رئيس مفتشيه أقسام الجمارك التابع له إقليميا مكتب التصدير وبعد فحص الطلبات والوثائق بمنح رئيس المفتشية الترخيص بالتصدير المؤقت للتحسين السلبي مع ترسيم مهلة تكفي المتعامل لاستفاء الغرض من العملية.[2]

يتوقف تعيين نظام التصدير المؤقت للتحسين السلبي على اكتتاب تصريح التصدير المؤقت والتوقيع على تعهد بكفالة يلتزم بموجبه المصدر بتعيين نظام جمركي يسمح به التشريع المعمول به للبضائع المصدرة قبل انقضاء الآجال المحددة، وتعفى المؤسسة من الكفالة في حالة ما إذا كانت البضائع أو المعدات المصدرة مؤقتا موجهة للاستعمال على حالها دون أن تكون محل تصنيع أو معالجة إضافية ينتج عنها فائض القيمة، بعد تسجيل تصريح التصدير المؤقت تقوم المصلحة المكلفة بالتفتيش بفحص البضائع والسلع مرفقة بمذكرة تفصيلية والمتضمنة لكل المعلومات الضرورية للتعرف على السلع قبل وبعد إعادة استيرادها.

ثالثا:نظام التصدير النهائي: هو النظام الجمركي الذي يطبق على البضائع الموجهة للتصدير والتي تستعمل للاستهلاك النهائي.

رابعا: نظام إعادة التصدير المباشر: هي عملية تدل على إعادة للتصدير إما بضائع مستوردة أو تصدير المنتوجات المحصل عليها، بعد تحويل البضاعة المستوردة.

خامسا: نظام العبور الدولي:

يخص هذا النظام بنقل البضاعة بالمرور عبر عدة أقاليم جمركية.

1)تعريف 1:ويخص عملية نقل البضاعة التي تتم بالمرور عبر عدة أقاليم جمركية لدول مختلفة موقعة على المعاهدات الدولية الخاصةبهذا النوع من العبور الدولي .

1-العبور الدولي البري: يختص بالتنقل البري للبائع التي يتم بواسطة الشاحنات عبر عدة أقاليم جمركية لبلدان مختلفة بشرط أن تكون هذه البلدان موقعة على اتفاقية طوكيو الخاصة بتنسيق الأنظمة الجمركية واتفاقية جنيف المبرمة.

---

[1]موسوي حنان ، **دراسة أثر التسهيلات الجمركية على الواردات على أداءالشركة حالة سيفيتال جامعة بجاية 2016 م 2017**, ص52,نقلا الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيك برج بوعريريج), مذكرة مقدمة للإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي, التخصص: مالية وتجارة دولية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير,جامعة محمد البشير إبراهيمي,2018/2019,ص23

2-العبور الدولي بالسكك الحديدية :يخص هذا النوع من التنقل البري للبضائع بالسكك الحديدية عبر عدة أقاليم جمركية لدول مختلفة موقعة على اتفاقية برن واتفاقية جنيف.[1]

تعريف2:العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركيّة المنقولة في نفس دائرة اختصاص نفس المكتب أو من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برّا أو جوّا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.[2]

2-البضائع التي لا تستفيد من نظام العبور

أ- قائمة البضائع التي لا يمكنها الاستفادة من نظام العبور:

تطبيقا للقرار الصادر عن وزير المالية، بتاريخ 23 فيفري 1999 الذي جاء محددا لقائمة البضائع، التي لا يمكنها الاستفادة من نظام العبور(المادة 126 من قانون الجمارك)، لا يمكن للبضائع التالية بصفة مطلقة استفادة من نظام العبور:[3]

-البضائع المقلدة.

-البضائع التي تحمل علامات مزيفة توحي بأنها ذات منشأ جزائري.

-الكتب، المجلات، الأفلام وكل المواد التي تمس أو تخل بالنظام العام، الأداب العامة، السكينة العامة.

-المخدرات وكل مادة مخدرة وكذا كل مادة تضر بالصحة العمومية والأمن الوطني.

ب_ وسائل النقل:

كل وسيلة نقل يمكن استعمالها في نقل البضائع موضوع نظام العبور (شاحنات، حاويات، سيارات مخصصة لنقل البضائع، الصهاريج، المقطورات، طائرات.....) على أن تتوفر فيها الشروط التالية:[4]

-إمكانية وضع الأختام الجمركية (الترصيص) بسهولة وفعالية.

-أن تكون مهيأة جيدا لنقل البضائع، دون احتواء أي مكان مهيأ للتخزين غير العادي للبضائع.

-عدم إمكانية إفراغ أو شحن أي بضاعة بعد وضع الأختام الجمركية، دون ترك أثرعلى الترصيص.

-أن يكون تخزين البضائع بطريقة تسهل على أعوان الجمارك القيام بعملية المراقبة.

-يجب تحديد المعلومات التي تعرف وسائل النقل على التصريح المفصل.

-لا يتم استبدال وسيلة النقل أو إعادة شحن البضائع المستفيدة من نظام العبور،إلا بترخيص من إدارة الجمارك.

-في حالة وقوع حادث أدى إلى إتلاف الترصيص أو وسيلة النقل أو البضائع أو وثائق تعريف البضاعة، يجب على الناقل إعلام أقرب مكتب جمارك أو إعلام إحدى السلطات التالية:

---

[1].خضير عقبة ,مرجع سبق ذكره,ص6

[2]المادة م 125 من قانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979,الجريدة الرسمية الصادرة في الأحد 22 جمادى الأولى عام 1438 هـ الموافق 19 فبراير سنة 2017 م,العدد 11,ص24.

[3]فرجاني محمد حسين ,مرجع سبق ذكره,ص23

[4]فرجاني محمد حسين، نفس المرجع السابق,ص23

- أعوان الأمن الوطني.
- رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- رئيس محطة القطار.
- الدرك الوطني.

المطلب الرابع:الامتيازات الضريبية الممنوحة للمصدرين في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية

يمنح المشرع عدة امتيازات جمركية للمصدرين لتشجيع الإنتاج الوطني وتشجيع ترقية الصادرات خارج المحروقات، ومن بين الامتيازات نذكر مايلي:

أولا–الإعفاء من الضرائب المباشرة:

يمنح المشرع للمتعاملين الاقتصاديين إعفاء دائم من الضريبة على الأرباح للمؤسسات وإلغاء شرط استثمار أرباحهم وعائداتهم،بالنسبة لعمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير.[1]

كما نص المشرع على الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من طرف مصدر والمخصصة إما للتصدير أو إعادة تصديرها على حالتها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها.كما نص المشرع على وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير استرجاع الرسم على رقم الأعمال بالنسبة لعمليات التصدير، عمليات تسويق منتجات وسلع وخدمات معفاة صراحة من الرسم على القيمة المضافة، وعمليات تسليم بضائع وأشغال وسلع وخدمات إلى قطاع معفي أو مستفيد من نظام الترخيص بالشراء.

ثانيا– الامتيازات الممنوحة من طرف النظام الجمركي المتعلق بالتصدير:

فقد تناول المستودع الجمركي من المواد 119 –115 من قانون الجمارك حيث هذا النظام يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك، وذلك مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.[2]

أما بالنسبة للقبول المؤقت فقد حددت المواد 175–184 من قانون الجمارك تناول المشرع نظام التصدير المؤقت الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد،دون تطبيق الحظر ذات الطابع الاقتصادي :

–إما على حالتها دون أن يطرأ عليها تغيير باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها.

– إما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع.

---

[1] زمام أمال ,**تأثير تحرير المبادلات التجارية الدولية على التشريع الجمركي الجزائري**, رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون,تخصص قانون أعمال ,كلية الحقوق,جامعى الجزائر 1, 2019 /2020 ,ص438.

[2] زمام أمال ،نفس المرجع السابق .ص439.

المبحث الثاني: الصادرات مفاهيم واستراتيجيات

يعتبر التصدير من الخيارات الإستراتيجية للدولة نظرا لأهمية الصادرات فيتحريك عجلة الإقتصاد ككل لأي دولة،اذ يمكنها من بسط نفوذها وسيطرتها على اللسواق الدولية وبالتالي تحقيق مداخيل تساهم في عملية النمو والتنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى ربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي، وفيمايلي سنستعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصادرات، بدءا من مفهوم التصدير وأهميته وصولالإلى إستراتيجية وإجراءات وكذا الآليات تنمية الصادرات.

المطلب الاول: مفهوم، أهمية وأهداف التصدير

أولا: مفهوم التصدير

التعريف الاول:"يعرف التصدير أنه العملية التي من خلالها تدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة".[1]

التعريف الثاني:"هو وسيلة اقتحام لأسواق الخارجية وتحقيق الرفاهية و التحكم في تقنياته بما يؤدي إلى توطيد العلالقات الاقتصادية الدولية. مما سبق يتضح لنا جليا أن التصدير مقياس يعكس مستوى و مكانة المؤسسة في الأسواق الخارجية، و هو وسيلة من وسائل مواجهة المنافسة الدولية و هذا على مستوى المؤسسة الاقتصادية".[2]

التعريف الثالث: "كما تعرف الصادرات بأنها الانفاق الاجنبي على السلع والخدمات المحلية وتكون العلاقة بين الصادرات والدخل القومي هي علاقة ايجابية، لذا فان زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي كما يحصل المصدرون المحليون للسلع والخدمات على دخول اضافية نتيجة تدفق منتجاتهم للخارج الأمر الذي يتطلب زيادة استثماراتهم وانفاقهم وبالتالي ستقود العملية الى زيادة النشاط الاقتصادي القومي للدولة المصدرة بالكامل".[3]

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن التصدير"يعني قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية، ومعلوماتية ومالية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها.

ثانيا: أهمية التصدير

تكمن أهمية التصدير في:[4]

---

[1] سليمان محمد، يحي مخطارية- **الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة(2000-2016)**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة لماستر، تخصص:مالية وتجارة دولية، قسم:العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادي، جامعة إبن خلدون، تيارت-2018/2017،ص19

[2] عبدي زكريا، **آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، مدرسة العليا للتجارة،2016/2015،ص21

[3] إنمار أمين البروارين،قحطان ذياب سليمان، **محددات الصادرات الصناعية في الصين للمدة(1989-2016)**،مجلة تكريم للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد15، العدد46، الجزء2، جامعة تكريت، 219، ص261

[4] علياتي فاطمة الزهراء، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2019)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص:إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، 2021/2020، ص16/15

1. **محركا للإنتاج:** حيث إن أي مشروع لا يقبل التوسع في إنتاجه ما لم يتوفر الطلب القادر على امتصاصه، والعكس إذا كان هناك قصور في الطلب المحلي عند إنتاجه، فإن الطلب الخارجي عليه يعوض نقص الطلب المحلي، ويساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تطبيق الأساليب الحديثة، كما يسهل امتداد التصنيع إلى مجالات جديدة لتكن متاحة من قبل.

2. **بناء طاقة إنتاجية:** عن طريق تمويل شراء السلع الوسطية بالصرف الأجنبي.

3. **إستغلال الطاقات الانتاجية العاطلة:** تعتبر الصادرات الأداة المثلى لاستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة معدلات العائد الاقتصادي عن طريق زيادة قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية.

4. **التخلص من الاختلالات الهيكلية:** على أساس إن الأداء التصديري هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وأن الصادرات هي القطاع القائد والرائد للتنمية.[1]

كما تتمثل في قدارت الصادرات على تحقيق معدلات نمو الإقتصاد أي دولة مصدرة سواء كانت نامية او متقدمة من خلال توليد فرص جديدة، وقدرتها في تحسين ميزان المدفوعات من خلال إصلاحها للعجز في ميزان المدفوعات فضلا عن قدرتها على جذب كل من الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر مما يؤدي الى:

1. إن توسيع الصادرات وتنويعها يعجل من النمو الاقتصادي للدولة المصدرة وهو ما تم اثباته في العديد من الدراسات التجريبية التي اجريت على دول جنوب شرق آسيا التي انتهجت استراتيجية التصنيع من اجل التصدير.

2. تسهم الصادرات في خفض نسبة البطالة كنتيجة لتوليد فرص عمل جديدة ففي عام 1998 انخفضت البطالة من 4 %الى 2.

3. تسهم الصادرات في تحقيق رفع معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن المساهمة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك من خلال معالجة فقرة الصادرات للميزان التجاري.

4. تعد الصادرات من أهم الموارد المستخدمة لجلب النقد الاجنبي للاقتصاد الوطني.

أما بانسبة إلى أهميته في الدول العربية مايلي:[2]

- ✓ خلق فرص العمل.
- ✓ توفير عملات أجنبية.
- ✓ التواجد الثقافي والسلعي في الأسواق الأجنبية.
- ✓ تبادل الخبرات الفنية ومواجهة المنافسة.
- ✓ إثبات الذات العربية.
- ✓ التشغيل الإقتصادي والسياسي.

---

[1] قدري عبدالمجيد، وصاف سعيدي، 2002 ،**إليات ضمان إئتمان وتنمية الصادرات حالة دراسة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة.ص218نقلا عنإنمار أمين البروارين،قحطان ذياب سليمان،ص261

[2] فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية**، الدار الجامعية، 2008، ص56

✓ تحسين مستوى المعيشة وتزايد الدخل الفردي الحقيقي.

✓ توفير التكنولوجيات الدولية لمراكز الانتاج العربي.

ثالثا: أهداف التصدير

تسعى الصادرات الى تحقيق العديد من الأهداف والتي تتمثل بما يأتي:[1]

✓ تسهم الصادرات في جلب العملات الاجنبية للدولة المصدرة مقابل المنتجات التي يتم تصديرها.

✓ تسهم الصادرات في تحقيق النمو المتواصل في الاقتصاد لدول العالم ذلك إن الصادرات ستحفز الناتج المحلي مما يجعل الاقتصاد الوطني ينمو من خلال التوسع في الانتاج بشكل مستمر لتغطية الصادرات.

✓ تجنب الصادرات اقتصاد الدولة مشكلة ضيق السوق المحلية ذلك ان الطلب في السوق العالمية يكون كبير جدا مقارنة بالسوق المحلية.

✓ تعاني العديد من المؤسسات الانتاجية في العديد من الدول من فائض في انتاجها(الطاقة الانتاجية الفائضة) وهنا يأتي دور عملية الصادرات والمتمثل بتسريب الفائض الى الاسواق العالمية بعدما يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي في الاسواق المحلية للدولة المصدرة.

✓ هو المنفذ الرئيسي و الأساسي للخروج من المجال التجاري المحلي المحدود و ما يرتبط به من اعتبارات اقتصادية و نقدية قد تحد من اتساعه بعض الشيء إلى آفاق عالمية أوسع تتنوع فيها السلع و الأسواق و العملاء و المعاملات التجارية.[2]

وهناك أيضا مجموعة من الأهداف فمنها مرتبط بالإستراتيجية التجارية، بالجانب المالي بتحسين شروط الإنتاج:[3]

1. **الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية هي:**

➢ تجاوز السوق الوطنية المشعبة.

➢ توزيع جغرافي للمخاطر.

➢ التكييف مع المنافسة والتواجد في الأسواق الدولية.

2. **الأهداف المرتبطة بالجانب المالي هي:**

---

[1] بن سالم، التجاني، 2016، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970–2014)**،كلية العلوم االقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص7 نقلا عن إنمار أمين البروارين،قحطان ذياب سليمان، **محددات الصادرات الصناعية في الصين للمدة(1989–2016)**،مجلة تكريم للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد15، العدد46، الجزء2، جامعة تكريت، 219 ،ص 261

[2] زغاد مرزاق ،عصام يوسف ،صبايحي جمال ،"ترقية الصادرات"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية ، جامعة الجلفة ، دفعة 2013/2012، ص10 نقلا عن عبدي زكريا، **آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، مدرسة العليا للتجارة،2016/2015، ص22

[3] ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998 ، ص43 نقلا عن علياتي فاطمة الزهراء، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990–2019)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص:إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، 2021/2020،ص 16

- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.

3. الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج هي:

- تحسين القدرات الإنتاجية للمؤسسة واستغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض الكتلة الإنتاجية والرفع من جهود البحث العلمي.

المطلب الثاني: أنواع، مؤشرات وقواعد التصدير

أولا: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة(VISIBLES)وصادرات غير منظورة(INVISIBLES)،وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة، ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:[1]

- **الصادرات المنظورة**":والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل: القمح، السيارات...إلخ، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائه.
- **الصادرات غير المنظورة**:وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات الأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي قدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعمالئها المقيمين في الخارج.
- **الصادرات المؤقتة**:وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها ومن جملتها:[2]

✓ المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية.

✓ مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.

✓ إرسال أجهزة أو آلات لإصالحها في الخارج.

- **الصادرات النهائية**: وهي تلك السلع الخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تتقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.[1]

---

[1] حميداتو عبد الحميد، **واقع الصادرات خارج المحروقات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص:مالية وتجارة دولية، قسم:العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-2022/2021، ص15

[2] بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص:إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2013/2012، ص24

ثانيا: مؤشرات التصدير

يتناول هذا العنصر أهم المؤشرات المتعلقة بالصادرات، باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة، وباعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية لدولة من جهة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات مايلي:[2]

❖ **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:** وذلك باعتبار انه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليل على اعتماد كبير للدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي، الضروري لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة لإقامة قاعدة إنتاجية تمهدلإستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا هي بنمط استخدام حصيلة الصادرات، وثمة احتياط آخر فيما يتعلق بنوعية الصادرات وبخاصة ما إذا كانت الصادرات سلعا أولية أم سلعا صناعية، لكن هذا الأمر سيأخذ في الحسبان من خلال المؤشر الخاص بالرتكيز السلعي للصادرات الذي سيتم التطرق إليه فيما بعد.

❖ **نسبة تغطية الصادرات للواردات:** و هو مؤشر يعبر عن مدى إمكانية تغطية الواردات السلعية عن طريق إجمالي الصادرات السلعية و المتمثلة بـ "الصادرات خارج المحروقات زائد إعادة التصدير"، على اعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها و إنما يجب أن يضاف إلى هذا و ذلك عامل آخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات و الواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للإستدانة و الوقوع في تبعية الديون الأجنبية، و ربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية، أي إلى جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الرأسمالية، و تتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتجات القابلة للتصدير و كذلك على سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

❖ **درجة التركيز السلعي للصادرات:** ويقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو لمجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة، ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة، تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد احتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية.

---

[1] براهيم العيسوي،**قياس التبعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، نوفمبر 3989 ، ص43نقلا عن بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص:إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2013/2012، ص24

[2] بن لحرش صراح، نفس المرجع، ص25/24

ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في الصادرات يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية في الدول ومحدودية قدرة تلك الدول عن استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية واستمرارها، مما يجعلها تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات أكثر تنوعا، فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو ارتفاع السلع الصناعية في الصادارت للخطر، ويعتمد في تحليل هذا المؤشر على بعض المؤشرات الأخرى التي أعدتها"الأنكتاد"، ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات، والذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، ويقال أنه يساعد على التمييز بين البلدان ذات الهيكل الأكثر تنوعا للصادرات.

❖ **النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية:**أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للإستخدام المحلي، سواء لأغراض الإستهالك النهائي أو لأغراض التصنيع، و يعترب هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج و نمط الاستهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي و إنما تكون امتدادا طبيعيا له.[1]

❖ **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:** الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى اعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان، أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته، و قد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هي[2]:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبرفي شراء المنتجات التصديرية للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبرفي شراء المنتجات للصادرات للدول المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في استيعاب صادرات الدولة المعنية.

ثالثا: قواعد التصدير

لا يجوز مزاولة عمليات التصدير سواء من الانتاج المحلي أو مما سبق استيراده بقصد الانجاز إلا لمن يكون اسمه مقيدا بسجل المصدرين، ولا يعتبر مزاولة للتصدير الحالات الآتية:[3]

* صادرات الأشخاص الاعتبارية العامة.

*العينات ومواد الدعاية.

*السلع المصدرة بغرض العرض في الخارج.

---

[1] العابد حسام الدين،معيمر نور الدين، **آليات تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص:مالية وتجارة دولية، شعبة: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2022/2021،ص17

[2] بن فيجان المرزوقي، **التبعية الإقتصادية في الدول العربية وعالجها في الإقتصاد االإسلامي**، مكتبة الرشد، ط1 ، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2005 ، ص 24-25 نقلا عن العابد حسام الدين،معيمر نور الدين، **آليات تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص:مالية وتجارة دولية، شعبة: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2022/2021، ص17

[3] جلال جويدة القصاص، **النظم الجمركية في ظل إتفاقيات التجارة الدولية**، دار التعليم الجامعي، 2018، ص65/64

*الطرود التي تحتوي على مستندات أو أشرطة أو ديسكات الكمبيوتر المحمل عليها بيانات أو معلومات.

*السلع التي حرر عنها بيان جمركي للافراج النهائي ويطلب إعادة تصديرها.

*السلع السابق للافراج النهائي عنها والمصدرة بغرض استبدالها أو اعادتها.

*السلع التي تصدر بصفة مؤقتة لأغراض التصنيع أو الاستعمال او التشغيل أو إجراء عمليات تكميلية عليها أو لإصلاحها أو تنفيذ عمليات بالخارج وغير ذلك من الأغراض ثم يعاد إدخالها إلى البلاد.

*المتعلقات الشخصية أو الهدايا بصحبة مسافر أو عن طريق الشحن.

*مشتريات الاجانب والمحليين المغادرين ومشتريات السياح المتروكة لدى تجار العاديات وشركات السياحة.

*التبرعات والمعونات العينية.

*الكتب والدوريات العلمية التي تصدرها الجهات الحكومية ومعاهد البحوث والمراكز العلمية المتخصصة بغرض الإهداء أو التبادل العلمي.

*الكتب المصدرة عن طريق الناشر أو المؤلف في حدود نسختين من كل كتاب لكل عميل.

*احتياجات المشروعات المقامة بالمناطق الحرة من السوق المحلي.

المطلب الثالث: طرق، مراحل وسياسات التصدير

أولا: طرق التصدير

ترتكز عملية التصدير على (03) طرق، التصدير المباشر والتصدير الغير مباشر والتصدير المشترك أو المنظم.

1. **التصدير المباشر**: في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية، دون الاستعانة بخدمات الوسطاء.[1]

و بالتالي يتم التصدير المباشر بإحدى السبل التالية:

- **قسم تصدير محلي**: :حيث تخصص المؤسسة قسما خاصا بعمليات التصدير و بإشراف مدير يسير مجموعة من العاملين، حيث تنحصر مهام هذا القسم بأداء كافة الأنشطة المتعلقة بعملية التصدير و تقديم المساعدة التسويقية للمؤسسة بالأسواق الخاصة.[2]
- **فرع الجمعيات الدولية**: يسمى بمفهوم "الشركة التابعة"، تسمح هذه الأخيرة من تحقيق سيطرة أكبر في السوق الدولية،ويتعامل الفرع بجميع السياسات التسويقية الخاصةبالصادرات (بيع،تخزين،توزيع،ترويج).[3]

[1] سليمان قادي وآخرون، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص:إقتصاد كمي، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2018/2018، ص21

[2] سليمان محمد، يحي مخطارية، **الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة(2000–2016)**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة لماستر، تخصص:مالية وتجارة دولية، قسم:العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2018/2017، ص19

[3] عدة محمد، **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: تجارة ولوجستيك أورو متوسطي، قسم:العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،216/215، ص8

- **ممثلي مبيعات التصدير المتجولين:** المؤسسة ترسل ممثلين عنها إلى الدول الأخرى لغرض التعريف بمنتجاتها أو التفاوض عند الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة.[1]
- **الوكلاء أو الموزعين الأجانب:** يمكن إن تتعاقد المؤسسة مع وكلاء أو موزعين أجانب لغرض بيع منتجاتها نيابة عنها، حيث يمنح لهم الحقوق الخاصة التي تنتج لهم إمكانية تمثيل المؤسسة في بلادهم.[2]

2.التصدير غير المباشر: ويتم ذالك عن طريق استخدام أو تعيين وسطاء دوليين، يقومون بمهام التصدير لتلك الدولة، وهذه الطريقة غالبا ما تكون شائعة بين الشركات الحديثة العهد بالتصدير للأسواق الخارجية لأنها تتضمن أقل استثمار وأقل مخاطرة.والتصدير الغير مباشر يكون عن طريق وكلاء التوزيع والشركات متعددة الجنسيات والمشروعات المشتركة وفروع الشركات متعددة الجنسيات.[3]

و بالتالي يتوزع وسطاء التصدير حسب الفئات التالية :[4]

- **عملاء التصدير:** ويتدخلون باسمهم الشخصي يعقدون اتفاقيات مع الموزعين مقابل حصولهم على عمولة شريطة أن يتحمل المنتج مختلف المخاطر مثل: سعر الصرف.
- **تجمعات المصدرين:** تقدم خدمات متشابهة لخدمات العملاء إلا أنها تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات.
- **مفاوض الاستيراد و التصدير:** وهو يقوم بالعمليات التجارية، وظيفته شراء السلع و اعادة بيعها بالخارج.
- **شركات تجارية متنوعة:** وتنقسم إلى:

وسطاء الاستيراد: وهو الحصول على السلع من الخارج والقيام بتخزينها وتوزيعها، ومن بينهم الأعوان التجاريون والموزعون يعملون مقابل عمولة.

السماسرة و شركات العبور: وتقوم شركات العبور بتسوية عملية النقل لحساب المؤسسات الأخرى وخاصة السلع المصدرة، كما أنها تقوم بسمسرة الحمولة الى جانب ذلك بضمان النقل والتخزين وحل المنازعات التي تحدث التجارة الخارجية.

3. التصدير المشترك أو المنظّم:هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معا، إنه أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسن أنشطتها التصديرية ويمكن أن يظهر هذا الأسلوب بأشكال مثل:[1]

---

[1] فريد النجار **"تسويق الصادرات العربية"** دار قباء،القاهرة،الجمهورية مصر العربية،2002، ص15 نقلا عن حميداتو عبد الحميد، **واقع الصادرات خارج المحروقات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص:مالية وتجارة دولية، قسم:العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-2022/2021، ص13

[2] علياتي فاطة الزهراء،مرجع سبق ذكره، ص21

[3] رضوان المحمود العمر، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006م، ص134 نقلا عن سليمان قادي وآخرون، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص:إقتصاد كمي، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2018/2018، ص21

[4] سليمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص21

الاتحاد التصديري:يقوم على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا و أكثر فعالية من سلسلة من الأعمال الفردية، الهدف الأساسي للإتحاد هو التصدير بكثرة و بشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي و القانوني للشركة، بحيث نجدأن وظيفة التصدير التي كانت تقوم بها الشركة العضو سابقا مجمعة ومركزة في تنظيم خاص.ويقوم هذا الإتحاد مهما كانً شكله بوظائف جزئية هامة تتعلق بالنشاط التصديري:

القيام بوضع سياسة تسويقية أكثر فعالية تتعلق بدراسة السوق، و الترويج، تطوير المنتجات. ...إلخ

إعفاء الأعضاء من العوائق الفنية و الإدارية المتعلقة بالتصدير.

- **التصدير المحمول**:هو أسلوب بيع فيه يتم قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة في عمولة محددة، بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير و ذات إمكانيات ضعيفة لا يمكنها القيام بعملية التصدير بمفردها وبشكل عام يمكن أن نميز بين حالتين:

الحالة الأولى:هي الحالة التي تملك فيها إحدى الشركات فروعا في الخارج و تحمل معها عددا من الموردين بهدف الاستمرار أو إطالة سياسة الاستثمار في الخارج.

الحالة الثانية:هي حالة الحمل، أي اتفاق التوزيع الذي يتم من خلال عرض إحدى الشركات الدولية خدمات شبكة توزيعها في الخارج على شركات أخرى من أجل بيع منتجاتها مقابل عمولة محددة. فيها قيام أحد المصدرين بحمل شركة أخرى على التصدير خاصة من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: مراحل عملية التصدير

تمر عملية التصدير عبر3 مراحل:[2]

❖ **مرحلة تحديد منتجات التصدير ذات الكفاءة العالية:** وفيها يتم اختيار منتجات من برنامج إنتاجي قائم فعال و أيضا إنتاج منتجات جديدة بهدف التصدير.

❖ **مرحلة إقامة و تنظيم أنشطة التصدير**: بحيث تستفيد من البنية الأساسية و ذلك يعني تنظيم قطاع التصدير والوحدات الإنتاجية للتصدير من ناحية العمالة والإدارة وأدوات الإنتاج، وأيضا الإستفادة من الإمكانيات و التسهيلات المتاحة خارج الوحدة الإنتاجية مثل شبكة النقل و المواصلات والاتصلات.

❖ **تنفيذ عملية التصدير**: وذلك يشمل عملية الإنتاج الحالية و السابقة و اللاحقة.

ثالثا: سياسات عملية التصدير

يمكن تلخيص سياسات التصدير كما يلي:[3]

---

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص63 نقلا عن سليمان محمد، يحي مخطارية، **الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة(2000-2016)**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة لماستر، تخصص:مالية وتجارة دولية، قسم:العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2018/2017، يحي ص22

[2] عبدي زكريا، مرجع سبق ذكره، ص22

[3] بلقاسمي حمزة "**ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات** "-مذكرة تخرج نيل شهادة ماجستير في العلوم االقتصادية جامعة الجلفة دفعة 2011/2012- ص20 نقلا عن عبدي زكريا، **آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، مدرسة العليا للتجارة،2016/2015، ص25.

1. سياسة الصفقات: تعتمد الكثير من الشركات في تصريف منتجاتها للخارج، إلى عقد الصفقات مع مستوردين أجانب و ذلك في القيام بزيارات متقطعة لأسواق المحتملة و إجراء مقابلات و كذا عدة صفقات مع معاملات تجارية متبادلة، تتسم هذه السياسة بالخصائص التالية:

– عدم تكرار الشراء بمعنى أن المصدر يركز اهتمامه في الصفقة ذاتها محاولا الحصول على أفضل الشروط الممكنة و الهدف من ذلك التخلص من المنتجات.

– لا تتوفر للمصدر معلومات و بيانات عن المنتجات المصدرة أو عن رد الفعل الذي أحدثه في المستهلكين أو في منافذ التوزيع، هذا راجع للتركيز على كل صفقة.

– كثيرا ما يلجأ المنتج إلى إتباع هذه السياسة في حالات الضيق و تراكم المخزون وفي حالات الإنتاج الفائض نتيجة النقص في الطلب المحلي.

– تستخدم هذه السياسة عادة في الشركات التي ليست لها خبرة كبيرة بالأسواق الخارجية أو التي تعتمد على السوق المحلية أساسا.

– فقد المنتج المصدر سيطرته على المنتجات المصدرة تماما بعد إبرام و تنفيذ الصفقة و هذا بعد شحن هذه السلع إلى المستورد يفقد المصدر صلته بها و يصبح ذلك حر في التصرف.

2. سياسة الوكلاء: يأخذ في هذه الطرية المصدرين اللذين ينتجون منتجات تتبع بطابع الاستمرار و الاستقرار والتي اكتسبت بمرور الزمن شهرة معقولة في بعض الأسواق الأجنبية كما أن الشركات تعتمد على اختيار وكلاء مستوردين يقومون بتصريف منتجاتها في هذه الأسواق و تتسم هذه السياسة بالسمات التالية:

– وجود درجة معقولة من الاستمرار و التكرار في أوامر الشراء بغرض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه بما فيها المنافسة السعرية، الجودة، النوعية.....الخ

– سيطرة الوكيل على جميع سياسات التسويق سيطرة كاملة كسياسة التسعير و الترويج و هذا راجع لعدم وجود رقابة فعالة من جانب الشركة المصدرة على وكلاتها بالخارج.

– يفقد المصدر صلته بمنتجاته بعد شحنها للوكيل و ينتج عن ذلك عدم المعرفة بالإستعمالات النهائية لهذه المنتجات.

– يتولى الوكيل الإعلان و الدعاية و الترويج، و كل الطرق اللازمة لتصريف المنتجات للمستخدم النهائي لها.

3. سياسة البيع بأقل من التكلفة: يقصد بسياسة البيع أقل من التكلفة الحصول على عملات أجنبية بأي طريقة، وغالبا ما تتم هذه العملية بشروط ليست تماما لصالح المنتج المصدر.بمعنى أخر عند تصدير منتجات جديدة و غير معروفة للمستهلك الأجنبي في الأسواق الخارجية فإنه يتم تصديرها بأسعار تقل من أسعار تكلفتها لفترة زمنية محددة أو بصفة مستمرة تبعا لظروف كل دولة أو كل منتج.ويمكن تعويض الخسارة من خلال الوسائل التالية:

– زيادة أسعار السلع التي يتم تصريفها محليا مما يضمن تعويض الخسارة الناتجة عن التصدير)مثال قيام شركة بتصدير مجموعة من السيارات بأسعار أقل من تكلفتها ومن أجل تعويض الخسارة قامت برفع من أسعار قطع الغيار المخصصة لهذه السيارات وبيعها محليا.

4. سياسة فتح المكاتب الخارجية: يستدعي الجهد المتخصص توظيف مهارات متخصصة، وذلك في أن تفتح الشركة مكاتب خارجية أي في الأسواق المستهدفة أين تقوم بالإسهام في جهود ترويج منتجاتها و كذا مراقبة التغيرات و التطورات التي تطرأ على هذه الأسواق و تتسم هذه السياسة بالخصائص التالية:

– اقتراح سياسة للترويج و تنفيذها، يضمن تعريف أكبر و تصريف المنتجات إلى الأسواق الخارجية.

– متابعة الطلب على السلع الجديدة في الأسواق الخارجية.

– متابعة المنتجات لضمان عدم فقد السلع بالأسواق الاجنبية و كذا لمعرفة استعمالاتها النهائية.

– ضمان وكلاء المكتب و ذلك باقتصاره على تسويق الصادرات دون الاتجاه إلى تصريف السلع المنافسة كما يفعله بعض الوكلاء التجاريين.

– دراسة السوق و تقدير حجم الصادرات و تسعيرها بعد دراسة السلعة المنافسة و مواصفاتها.

5. سياسة المبادلات: ليس من السهل وضع تعريف خاص بالمبادلات الدولية، غير أنها لا تقل أهمية عن مفهوم التبادل البسيط للبضائع فهو يختلف عن مفهوم المقايضة.فالمبادلات اذن هو نظام يفوق على تصدير سلعة معينة أو أكثر مع تخصيص قيمتها من العملات و ذلك من أجل تسديد قيمة الواردات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية، كما انه يتضمن في الحقيقة انتقال الخدمات و انتشار المعلومات و الموارد البشرية.

هذه العناصر أصبحت تميل إلى التفوق خلال السنوات الأخيرة، لذلك تشترط في عمليات المبادلات أن يكون المستورد للسلعة هو نفسه. تنقسم هذه السياسة إلى قسمين:

- **المبادلات المقيدة:** يقوم بها من يرخص له فقط بذلك و تحدد في كل مرة قيمة العملية و نوع السلعة المستوردة.
- **المبادلات المطلقة:**يقوم بها المصدر في حدود الشروط المعلقة من الجانب المحدد له كتحديد مسبق لأنواع الصادرات و الواردات.

المطلب الرابع: تنمية الصادرات(استراتيجية، إجراءات وآليات)

عادة ما تتقلب أسعار المواد الاولية للدول النامية نتيجة لعدم مرونة الطلب والعرض وعدم استقرارها، فما هو السبب؟ إن الطلب على المواد الأساسية في الدول النامية غير مرن بالنسبة للسعر، ولأن إنفاق مستهلكي الدول المقدمة يشكل نسبة بسيطة من دخلهم على السلع الأساسية مثل القهوة والشاي والكاكاو والسكر، كذلك عدم اهتمامهم لتغير أسعار هذه السلع وثبات مشترياتهم منها عاكسة انعدام المرونة السريعة لهذه السلع، وكذلك عدم مرونة الطلب السعري على المعادن بسبب انخفاض معدل الإحلال، إضافة إلى عدم مرونة الطلب السعري على

المعادن بسبب انخفاض معدل الإحلال، إضافة إلى عدم استقرار الطلب على صادرات الدول النامية من السلع الأساسية نتيجة تغير الدورات الاقتصاديات في الدول المتقدمة.[1]

من ناحية جانب العرض، نجد إنعدام مرونة أسعار السلع الأساسية، أي أن الكميات المعروضة لا تستجيب كثيرا لتغير أسعارها، بسبب الجمود المحلي وعدم مرونة الموارد الموظفة في غالبية الدول النامية، وعدم استقرار العرض او تغيره بسبب الأحوال الجوية وغيرها من أسباب. وبسبب التقلبات الكبيرة في أسعار الصادرات، فإن إيرادات الدول النامية الصادرات يزيد المصدرين من إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري والائتماني، وتتضخم هذه الآثار وتنتقل إلى سائر قطاعات الاقتصاد من خلال عمليات المضاعف-المسارع المعروفة.[2]

أولا: محاور استراتيجية تنمية الصادرات

هناك جملة من المعالم الأساسية تشكل محاور إستراتيجية لتنمية الصادرات،التي تعمل على تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة في تطبيق هذه الإستراتيجية،ويلاحظ انه ليس ثمة نموذج موحد صالح للتنفيذ في كل الدول بسب اختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسة، الثقافية لكل دولة.

توجد مجموعة من المحاور والبرامج التي اتفق عليها معظم الخبراء و العاملين في مجال التجارة الخارجية، لدفع معدلات نموالصادرات تتمثل في :[3]

1) بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري:يتميزالتصديربأنه نشاط يتعامل مع كافة قطاعات النشاط التصديري في الداخل،ومع متغيرات الأسواق العالمية،ومن ثم إنشاء إدارة وطنية لمتابعة تنفيذه بصورة متكاملة،حيث يعمل على إزالة العراقيل ونقاط التعثر بدءا من الإنتاج إلى تقديمه للسوق العالمي مرورا بمراحل تجهيزه،تعبئته وتغليفه،نقله،خدمات التمويل والتامين الإجراءات الجمركية والشحن حتى وصوله إلى منافذ التوزيع،وما يسبقها من حملات ترويجية ودعائية،لتصل إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق.

2) سياسات تحسين جودة الصادرات ومناخ الاستثمار:تحسين جودة المنتج من بين المحاور الهامة التي ترتكز عليها إستراتيجية تنمية الصادرات،يظهر ذلك من خلال أمرين،الأول يتمثل في إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من اجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية، أما الثاني هو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام للجودة،كما يلعب مناخ الاستثمار السائد في الدولة دورا هاما في التأثير على أداء الصادرات،يتحقق ذلك من خلال:

---

[1] خالد محمد السواعي، **التجارةالدولية: النظرية وتطبيقاتها**،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية،2010،ص276

[2] خالد محمد السواعي، نفس المرجع، ص277

[3] عبد الحميد رضوان" **سياسة تنمية الصادرات إدارة التحليل و المعلومات التجارية**" ،الإمارات العربية المتحدة، عدد01، 2009، ص03 نقلا عنعدة محمد، **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: تجارة ولوجستيك أورو متوسطي، قسم:العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،216/215،ص 14/13

- **إقامة شبكات الإنتاج للتصدير**: تعني ربط الشركات المتميزة العاملة في بعض الصناعات وتقديم الدعم لها لتشجيعها على التطوير و الابتكار بغرض التصدير، ضمان إمدادها بالمواد الأولية وتخفيض تكاليف النقل، هذا من اجل زيادة جودة وكمية الشركات العملة في هذا المجال.
- الاهتمام بالبحث والتطوير عن طريق إنشاء معاهد متخصصة لتقديم الدعم الفني للمشروعات العاملة في قطاع التصدير.
- تأهيل و دعم المنشات الإنتاجية ذات التوجه التصديري للحصول على شهادات الجودة العالية.
- تطوير المنتجات الصناعية بحيث تتوافق مع متغيرات أذواق المستهلكين في الأسواق العالمية، من خلال إجراء أبحاث ودراسات عنها.
- تشجيع المنتجين و المصنعين المحليين معنويا بتأسيس جائزة أفضل أداء تصديري.
- وضع برامج تدريبية لرفع مهارات المصدرين بما يؤدي إلى زيادة قدرتهم التنافسية في الأسواق العالمية،وتوفير خبراء التصدير لمساعدتهم.
- تدعيم الجودة وتعديل المنتجوفق احتياجات السوق، لأن الجودة تعتبر من أهم عناصر الترويج التسويق في ظل انفتاح الأسواق على بعضها البعض، والإسراع في تطبيق نظم الجودة الشاملة على المصانع.
- خلق مناخ ملائم للتوجه نحو التصدير، أي أن تقوم الدولة ببعض السياسات الاقتصادية وتوظيف جميع الإمكانيات المتاحة في كافة قطاعاتها لمساندة النشاط التصديري، كالنظر في السياسة الضريبية و المالية لجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية.
- تأكيد دور الدولة في قطاعات التعليم والتدريب، تنمية الموارد البشرية، لغرض الاستفادة من الخبرات و المهارات اللازمة لصناعة التصدير، وإعداد دراسات لمعرفة الطلب المتوقع على خدمات عن العمل في السوق المحلي و الأجنبي.
- تفعيل دور المؤسسات العلمية من خلال نقل الاختراعات الجديدة إلى حيز التنفيذ في مجالات الإنتاج المختلفة وخلق الوحدات القادرة على نقل المعلومات بأكثر فاعلية.

3) مرافقة عمليات التصدير:لعملية التصدير طبيعة خاصة في استخدام أنشطة الائتمان،لذا يجب توفير التمويل والائتمان المناسب لها كشرط أساسي لنجاع التوجه التصديري إلى الخارج،وقد يقدم الائتمانتها لعملة المحلية والأجنبية في الداخل و الخارج.

تتمثل السياسات التي تتبعها الدول لتنمية صادراتها في توفير التمويل اللازم للمصدرين من خلال عدة آليات منها توفير قروض ميسرة،تأسيس برامج لتامين الصادرات،يتم ذلك من خلال:

- منح إئتمان للمشتري الاجنبي عن طريق بنك أو جهة تمويل في بلد المصدر، وبالتالي يتحصل على قيمة صادراته بمجرد تقديم وثائق الشحن، في سبيل الترويج للصادرات.
- توفير قروض ميسرة للمصدرين لشراء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ عقود التصدير.
- منح القروض متوسطة الأجل لمساعدة المشروعات الموجهة للتصدير على التوسع في الإنتاج.

- تأسيس برامج لتأمين الصادرات ضد المخاطر غير متوقعة مثل مخاطر السياسية.

4) التسويق والترويج: يعد الاهتمام بالتسويق الخارجي من أهم المحاور استراتيجية تنمية الصادرات لذا يلزم تحديد قطاعات التصدير المستهدف تطويرها لتتمكن من المنافسة الدولية ويجب إن يتولى تنفيذ عمليات التسويق الخارجي للصادرات رجال ذو خبرة، كما يمكن الاستعانة بمؤسسات متخصصة في هذا الميدان وهناك مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدول لترويج وتسويق صادراتها في:[1]

- إنشاء وكلات ترويج الصادرات تعمل على تنفيذ خطط تسويقية متكافلة وإجراء الأبحاث الخاصة بالتسويق وتشجيع الصادرات.
- توفير المعلومات اللازمة للمصدرين عن طريق التعاون مع وزارة الخارجية لجمع المعلومات التجارية عن بعض الأسواق.
- إجراء الاتصالات مع بعض المراكز المعلومات الدولية على النشرات والأبحاث المتخصصة.
- إنشاء صندوق الترويج متخصص في تمويل برامج التسويق وأنشطة المصدرين.
- إعتماد علامة تجارية للترويج لمنتجات الدولة بعينها هذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين والموردين في جودة المنتجات المصدرة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات التي يتم تصديرها في الأسواق الخارجية.

5) دور قطاع النقل في تنمية الصادرات: يتعين على شبكات النقل بكافة فروعها تقديم خدمات بأسعار تنافسية ومستويات جودة عالية حتى يمكن تحقيق النمو للاقتصاد ومن ثم الرواج للصادرات بإزالة العراقيل التي تقف أمامها كالآتي:[2]

- توسيع دور القطاع الخاص في الموانئ البحرية ومنحه كافة التسهيلات لتقديم خدمات راقية، وإنشاء المحطات المتخصصة.
- رفع كفاءة خدمات الموانئ عن طريق إعطاء الشركات العملة في هذا النشاط مرونة أكبر في التسعيرة.
- تحديث وتدعيم البنية الأساسية للموانئ.
- توفير طائرات متخصصة لنقل المنتجات الموجهة للتصدير وكذا فراغات الشحن.
- الرفع من كفاءة العاملين في المطارات عن طريق تدريبهم وتكوينهم.

ثانيا: إجرءات تنمية الصادرات

تكمن إجراءات تنمية الصادرات في:

1) إجراءات ضريبية وجمركية:[3]

---

[1] عبد الحميد رضوان، **سياسة تنمية الصادرات**، إدارة التحليل والمعلومات التجارية، الإمارات العربية المتحدة، عدد 01،2009، ص 03نقلا عن[1]علياتي فاطمة الزهراء، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2019)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص:إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، 2021/2020،ص28

[2] علياتي فاطمة الزهراء، مرجع سابق ، ص29

[3] حميداتو عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص15

❖ **الإجراءات الضريبية:** هذه الاجراءات يسعى من خلالها إلى زيادة الصادرات وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين إلى التوجه إلى التصدير منها:

✓ الإعفاء الكلي أو الجزئي من الدخل أو الارباح الناتجة عن عملية التصدير.

✓ إعطاء مزايا ضريبية للأرباح المعاد استثمارها في عملية التصدير.

✓ رفع القيود الضريبية لتسهيل عملية التصدير بما يتماشى والنظم الحديثة.

✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول عالم التصدير.

❖ **الإجراءات الجمركية:** هذه الاجراءات لها أهمية بالغة في تدوير الصادرات كون الجمارك البوابة الأولى التي تواجه المصدر حيث نذكر منها:

✓ تخفيض في الرسوم الجمركية على المواد الأولية والوسائل التي تدخل في عملية إنتاج المواد المعدة للتصدير.

✓ وضع الأنظمة الجمركية الخاصة التي تسهل وتساعد المصدر على الانتاج والتصدير مثل نظام العبور المؤقت.

✓ إيجاد نظم استرداد الرسوم الجمركية على المواد التي تدخل في المنتج المصدر.

✓ تخفيض رسوم خدمات الموانئ.

2) **توفير الخدمات اللازمة للمصدر:** يحتاج المصدر إلى مجموعة الأدوات لتسهيل عملية التصدير نذكر منها:[1]

✓ توفير الدراسات عن الأسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها.

✓ بناء تام المعلومات التسويقية والتصديرية.

✓ إقامة مركز تصميم وتطوير للمنتجات التصديرية.

✓ تقديم الخدمات التسويقية من معارض ومراكز خدمة البيع وبعثات ترويجي والاعلان عن المنتجات الوطنية في الخارج.

✓ تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى للتصدير، وذلك لتوفير امكانيات أكبر وجعل العملية في السوق الخارجية ذات قدرة عالية جدا.

✓ القضاء على العقبات التي يواجهها المصدرون وتبسيط اجراءات استيراد السلع الوسيطية ومستلزمات الانتاج.

✓ تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر بهدف جذب الاستثمارات التي تسعى إلى التصدير.

✓ تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الدخول إلى عالم التصدير.

3) **الإجراءات التنظيمية:** وهي مكملة لإجراءات الضريبية والجمركية، وضعت خصيصا لأجل ضمان نجاح سياسة التصديرخارج المحروقات، كما أنها تضمن للمتعاملين الاقتصاديين الإطار القانوني لممارسة نشاطاتهم بصفة قانونية وشرعية، ونجد فيها مظهرينأساسيين:[2]

---

[1] حامد حمد ين الطيب مراد ، **دراسة الصادرات لجزائرية خارج المحروقات**، مذكرة تخرج شهادة الماستر، جامعة الجزائر، 2013،ص 20 نقلا عنعن حميداتو عبد الحميد، **واقع الصادرات خارج المحروقات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص:مالية وتجارة دولية، قسم:العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-2022/2021، ص15

[2] العابد حسام الدين،معيمر نور الدين،مرجع سبق ذكره،ص22

❖ **جمعات المصالح المشتركة:**وهي اتحاد مؤسستين أو أكثر في مجال التصدير، خاصة تصدير المواد الصناعية، مع بقاء احتفاظ كل مؤسسة باستقلاليتها الشخصية والمعنوية، وهو ما تم التأكيد عليه بموجب القانون رقم: 04/88 المتعلق بالقانون التجاري المعدل والمتمم لأمر رقم: 59/75 تحت عنوان التجمعات الاقتصادية ذات المصلحة المشتركة.

❖ **الشركات المختلطة:** جاء تنظيمها بموجب الأمر رقم: 13/82 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم: 13/86 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية وسيرها، وذلك بهدف الرفع من المستوى الاقتصادي الوطني من خلال إدخال المنتوج الوطني إلى السوق الخارجية، فتخضع مثل هذه الشركات إلى القانون التجاري الجزائري وتحوز نسبة 51 %منالمساهمة مقابل 49 %من الطرف الأجنبي الذي يتولى عملية التسيير مع الزامه بتقديم مساهمات مالية بالعملة الصعبة، وبمجرد أن تتحقق الأهداف المرجوة من مثل هذا النوع من الشركات يتم مباشرة التخلي عن الطرف الأجنبي واستبداله بالطرف الوطني.

4) **الإجراءات النقدية والمالية:**

بداية من القانون رقم: 90-02 الصادر في سبتمبر 1990 للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات، ومن جانب آخر تم اقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات غير النفطية للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات، ومن جانب أخر تم اقرار عمليةالتوطين والتسوية المالية للصادرات غير النفطية.

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات غير النفطية.[1]

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار المرسوم رقم: 03-04 الصادر في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع .ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع، ويذكر الأمر نفسه أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50 %من حصيلة صادراتهم غيرالنفطية ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة .

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك، وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات غير النفطية والمنتجات المنجمية، إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لا سيما منها التمور حيث أن تصديرها

[1] الجبارية كحيلي، **دور استراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي (دراسة حالة م سسة حدود سليم – طولقة بسكرة–)** مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014،ص12 نقلا عن العابدالعابد حسام الدين،معيمر نور الدين، **آليات تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص:مالية وتجارة دولية، شعبة: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2022/2021، ص24

يستفيد من دعممزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل فيالتكفل بـ: 50 %من نفقات النقل، ومنح 5 د لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير.

وبموجب المادة 192 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم:084/302 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هو تقديم المساعدات المالية بخصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية.

ثالثا: آليات تنمة الصادرات

قامت الدولة الجزائرية بإعطاء العديد من الإمتيازات والتحفيزات للمصدرين منها:التجارية، المالية، الجبائية، الجمركية، والتي سيتم ذكرها فيما يلي:[1]

أ. **آليات في مجال التجارة الخارجية:** ورد في المادة 19 من دستور 1989،وفي الجانب التنظيمي ما يبرز تحرير التجارة الخارجية الجزائرية من خلال:

- إنهاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والحرية التامة لممارستها ما عدا الميادين الإستراتيجية.
- الحرية التامة لقوانين السوق.

ويعتبر المرسوم التنفيذي 37-91 المؤرخ في 13 فيفري1991،والمتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية أول نص قانوني وتنظيمي مجسد لحرية التجارة الخارجية، وقدكرس الأمر 04-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 لتجارة مبدأ حرية.

ب. **الآليات المالية:** إصدار قانون النقد والقرض 10-90،والذي جاء من أجل تكييف النظام المالي، وقام بوضع قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما ماتعلق منها بالتصدير، ومع القانون رقم 02-90 المؤرخ في سبتمبر 1990 في مادته التي نصت على السماح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من عملية تصدير المنتجات خارج المحروقات، ومنذ سنة 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل 50 %من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاته المنجمية.

وتم إنشاء سوق صرف بين البنوك في الجزائر تضطلع بتغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات، وتشمل المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات ثالث عمليات يرتكز عليها نشاط التصدير.

ت. **الآليات الجبائية:**تعتبر الضرائب عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاء كليا أو جزئيا من دفع الضرائب ومنأمثلة هذه الإعفاءات:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات البيع والتصنيع التي تتعلق بالبضائع المصدرة.

---

[1] محمد بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو االقتصادي في الجزائر**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011،ص 104 نقلاعنالعابد حسام الدين،معيمر نور الدين، **آليات تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص:مالية وتجارة دولية، شعبة: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2022/2021، ص26/24

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح ما بين 3-5 سنوات.

ث. الآليات الجمركية: سعت الجزائر إلى تبني أنظمة جمركية داعمة للعملية التصديرية عبر القانون المؤرخ في 21 جويلية 1998 المعدل والمتمم بواسطة القانون رقم 10-98 المؤرخفي 22 أوت 1998 الفصل 7،والذي يسمح بإنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

- **نظام التصدير المؤقت:** ينص على أن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعارض، أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطالقا من الخارج.
- **نظام القبول المؤقت:** هو النظام الذي يسمح بأن يقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة، مع وقف الحقوق والرسوم للتصدير ودون تطبيقا لمحظورات ذات الطابع الإقتصادي.
- **إعادة التموين بالإعفاء:** يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند استيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية.
- **نظام المستودع الجمركي:** هو النظام الجمركي الذي يتم بموجبه تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الخطر ذات الطابع الإقتصادي.

المبحث الثالث :الدراسات السابقة حول المتغيرين

في هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرين ألا وهما الأنظمة الجمركية والصادرات بنوعيها المحلية والأجنبية حيث تم في المطلب الأول دراسة مواضيع مماثلة للأنظمة الجمركية محلية وأجنبية أما في المطلب الثاني قمنا بدراسة الصادرات من الناحية المحلية والأجنبية،كما تمت في المطلب الثالث تم جمع دراسات المتغيرين معا ولخصناه في مطلب رابع يمثل جدول لدراسة جدول يبنين أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المطلب الأول : الدراسات المحلية والأجنبية التي تناولت الأنظمة الجمركية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى دراسات سابقة محلية وأجنبية تخص الأنظمة الجمركية وتم تقسيمها إلى فرعين محلية وأجنبية وهي كالأتي :

أولا: دراسات محلية

1-مراح محمد ، عامري سمية ، الجمارك و دورها في حماية المنتوج الوطني، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص: قانون جنائي – ماستر 2، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-,2021-2022 .

هدفت الدراسة إلى بيان الجمارك الجزائريةدورها في حماية المنتوج الوطني حيث إستعمل المنهج التحليلي والوصفي خاصة أنه الأإنسب والأكثر ملائمة للدراسات والأبحاث القانونية وذلك عن طريق وصف بعض المفاهيم القانونية من جهة وتحليل بعض النصوص القانونية.

حيث توصل الباحثان إلىأن الجمارك الجزائرية إدارة تمارس مهامها في إقليم جمركي وفق شروط يحددها القانون، إذ مرت نشأة الجمارك الجزائرية بعدة مراحل حيث يدل هذا على مواكبة التغييرات الحاصلة في العالم.وقد طورت إدارة الجمارك الجزائرية سياستها حيث اعتمدت على ميكانيزمات هي: التعريفة الجمركية والضريبة الجمركية من أجل تحقيق أهدافها.كمابذلت الدولة الجزائرية جهد لتجسيد استراتيجية شاملة متكاملة لمكافحة جريمة التهريب الجمركي وذلك من خلال التعاون الثنائي المشترك بين المصالح الجمركية والجيش الوطني الشعبي والتعاون بين المصالح الجمركية والدرك الوطني.ومن بين أهم النتائج :

- الجمارك الجزائرية هيئة نظامية لحماية الاقتصاد الوطني.
- المصلحة العامة المشتركة والمتمثلة في مكافحة جريمة التهريب ودفعت إلى ظهور تعاون ثنائي بين مصالح الجمارك والجيش الوطني الشعبي وبين مصالح الجمارك والدرك الوطني
- جهاز الجمارك جهاز مرن يتأقلم مع كل الوظائف المسندة إليه.

التوصيات:

- تعزيز قانون الجمارك بنصوص أكثر صرامة.
- تدعيم الوسائل المادية لقطاع الجمارك بتقنيات إلكترونية حديثة وتوسيع وتفعيل صلاحيات أعوان الجمارك لدعم المنتوج الوطني.
- تكثيف الندوات للتعريف بالأنظمة الاقتصادية الجمركية والقيام بتعديلات أكثر على قانون الجمارك من أجل تبسيط الإجراءات ومواكبة التطورات الحاصلة.
- برمجة أبواب مفتوحة على إدارة الجمارك وكذا أيام دراسية لإبراز دور الجمارك.
- التكوين والتأطير المستمر والنوعي لإطارات وأعوان إدارة الجمارك بما يتلاءم مع التطور الاقتصادي العالمي

2-نجاة بن لمخربش, دور إدارة الجمارك في المبادالت الدولية دراسة حالة جمارك -المسيلة-, مذكرة متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي, تخصص: مالية وتجارة دولية, جامعة المسيلة محمد بوضياف,2020-2021.

هدفت الدراسة إلى دور إدارة الجمارك في المبادلات الدولية حيث إعتمد في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة مصادر المعلومات، حيث ساعد على فهم مختلف النصوص القانوني في قانون الجمارك الجزائري وما يتضمنه من نصوص تطبيقية ومراسيم التنفيذية .أما الجانب التطبيقيإستعمل منهج دراسة حالة لعرض جمع الوثائق كأداة لجمع المادة العلمية واستخدم المقابلة مع إدارة الجمارك في المسيلة .

حيث توصلت الباحثة إلى أن قطاع الجمارك يعتبر من القطاعات الهامة في الدولة، كونه يعد أحد الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني لاسيما الدور الحيوي الذي يلعبه في مسألة الحماية ومراقبة التجارة الخارجية ومكافحة الجرائم الاقتصادية في ظل عولمة الاقتصاد والتجارة الدولية الذي يشهده العالما المعاصر.إذ أن سبب تطور التكنولوجي الحاصل في وسائل النقل، الإتصال وتحرير المبادلات التجارية وتكريس مبدأ المنافسة الحرة ولتنفيذ ذلك اعتمدت إدارة الجمارك إلى وضع سياسة تحرير التجارة الخارجية وتطوير الاقتصاد الوطني.

ولاحظت الباحثة أن الجمارك تساهم في تنشيط الحركة الدولية والوقوف على أنظمة اقتصادية جمركية لحماية الانتاج الوطني من جهة والمساهمة في موارد الخزينة العمومية من جهة أخرى عن طريق الضرائب والرسوم المفروضة على السلع، كما تعرفت على السياسة الجمركية في الجزائر والتي استعملتها إدارة الجمارك المتمثلة في القيمة الجمركية، كذلك الضريبة الجمركية والتعريفة الجمركية وكيفية سير علاقة التجارة الخارجية مع إجراءات عملية التصديرو والاستيراد، وأهم النتائج التي توصلت إليها كما يلي :

- تعد الجمارك الجزائرية أداة فعالة لضبط الاقتصاد وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة.
- أصبحت الجمارك فاعلا في التجارة الدولية والتي تسعى إلى تشجيع المبادلات الدولية.

- للجمارك دور هاما في تطور وترفيه التجارة الخارجية بفضل مهامها ووسائل إدارتها من خلال الإجراءات الجمركية المطبقة.

- تشغل إدارة الجمارك الجزائرية جانباً كبير من الأهمية في الرقابة على التجارة وتطور باقتصاد الوطني في مختلف مراحل الإجراءات.

التوصيات :

- ضرورة ربط قطاعي الجمارك والتجارة الخارجية ومعرفة المبادلات الدولية للبضائع والتدفقات الأخرى.

- العمل على تأهيل أجهزة قطاع الجمارك وحماية الاقتصاد الوطني ضرورة تعزيز قانون الجمارك بنصوص أثر صرامة.

- تعزيز الترسانة القانونية بدعامة أساسية متكاملة لتمتين النسيج الجمركي.

3-خنوس توفيق المدني،أوليدي محمد عمر،الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام ،جامعة ورقلة ، 2021-2020

هدفت الدراسة التي تطرق إليها الباحثان خنوس توفيق المدني وأوليدي محمد عمر إلى دراسة الأنظمة الجمركية ودور في ترقية التجارة حيث إعتمدوا في ادراستهم على المنهج التاريخي في رصد النشأة والتطور التاريخي لكل من الجات والمنظمة العالمية للتجارة والأنظمة الاقتصادية الجمركية كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لإعطاء تصور ونظرة واضحة لمختلف جوانب الدراسة.

حيث توصل الباحثان إلى أن النظام الجديد للتجارة العالمية وضع دعائم . تحت ما يسمى بالمنظمة العالمية للتجارة والاتفاقية العالمية للتعريفة الجمركية وذلك بتحريرها من القيود المفروضة عليها وتنشيط التبادل التجاري بين االأعضاء الدولية وهذا من خلال مبدا عدم التمييز فضلا عن تزويد السوق التجارية ببيئة دولية والتي هي بمثابة إطار يجمع جميع الدول الأعضاء وذلك لفض الاختلافات والنزاعات التي قد تثور بين الدولالأعضاء وتيسير العلاقات كما تقلل من المخاطر التي تنجم عن التبادل التجاري وذلك مم خلال ما تملكه من آليات واجراءات.

من خلال دراسة دور كل نظام على حدى في ترقية التجارة الخارجية، ظهرت لهما أن الأهمية الاقتصادية لهذه الأنظمة باعتبارها عاملا أساسيا لتنمية التجارة والصناعة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية من خلال الإيجابيات التي جسدتها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تسعى كذلك لتنشيط الصادرات و تشجيعها، و قد نص على هذه الأنظمة قانون الجمارك وحدد الهدف منها، المتمثل في تسيير العمليات التجارية التي تحققها المؤسسات الإنتاجية عن طريق منحها امتيازات جبائية و مالية في الوقت الذي أصبح فيه نمو الصادرات هدفا أوليا في برنامج عمل المؤسسة بذاته.

وتمت عينة الدراسة في الجزائر، وأهم ما توصل إليه الباحثان من خلال دراستهم للموضوع إلى النتائج الأتية :

- الأنظمة الجمركية الاقتصادية تعمل على تنظيم وتنمية المبادلات التجارية.

- تلعب الجمارك دورا محوريا على المستوى الدولي في تطبيق القانون الجبائي والتشريع الجمركي المرتبط بالتجارة الخارجية وحركة رؤوس الاموال من وإلى الخارج.

- من اجل إيجاد بديل للصادرات خارج المحروقات، ساهمت الجمارك عن طريق التسهيلات التي قدمتها للمتعاملين االاقتصادين عن طريق الانظمة الجمركية الاقتصادية في تشجيع الصادرات وتوسع دائرتها وبدأت تعطي ثمارها.

4-بالـــــرقي فريدة ,بن عـــاشور سفيان, تخليص البضائع لدى الجمارك, مذكرة استكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص : قانون شركات, كلية الحقوق, جامعة قاصدي مرباح – ورقلـة-,2018-2017

هدفت هذه الدراسة التي تطرق إليها بالرقي فريدة بن عـــاشور سفيان إلى دراسة تخليص البضائع في الجمارك ومعرفة دور ومهام الجمارك في موضوع التخليص الجمركي والمكلفين بالتخليص.تبيان الطبيعة القانونية للتخليص الجمركي،تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، الذي يركز على المسائل المتعلقة بالموضوع، وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع.

حيث تطرقا إلى التصريح المفصل الذي يعد إجراءا أوليا في عملية التخليص الجمركي للبضائع، وكذالك أهم مراحل التصريح من إيداعه إلى تحريره إلى غاية الرقابة المفروضة عليه، كما تعرضاإلى التصريح عن طريق الإعلام الألي عن طريق نظام SIGAD الذي تبنته الجزائر في الأونة الأخيرة، وذلك لتسهيل عملية الجمركة عموما والتخليص خصوصا .

كما تحدث الباحثان عن أهم مهمة لإدارة الجمارك عامة وهي تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة على البضائع ، إذ ا يتم رفع هذه الأخيرة إلا بعد تسوية الدين المستحق كذلك ضمان الرقابة على البضائع و السهر على تحقيق الأنظمة الجمركية المفروضة على البضائع.ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي :

- تواجه حركة عملية التخليص الجمركي للبضائع، عدة عوائق تعود بالدرجة الأولىإلى المشكلات الجمركية و الإدارية، الناتجة عن تعدد الإجراءات الجمركية وعدم بساطتها وطول المدة الزمنية التي تأخذها تلك الإجراءات وعدم الفهم الكامل للتنسيق والتعاون بين إدارة الجمارك وباقي الإدارات الأخرى في الدولة والإفتقارإلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث أن الوسائل التقنية الحديثة المتوفرة غيركافية، بالرغم من كون نظام الإعلام الألي والتسيير للجمارك SIGADقد دخل حيز التطبيق في الجزائر بشكل فعلي سنة 1995 إلا إن معالجة التصريح المفصل للبضائع لا تزال يدوية على مستوى بعض المفتشيات في الوطن.

- ولكي تقوم إدارة الجمارك بدورها كما ينبغي وتطبيقا للإجراءات الوقائية ، يجب أن التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجهها، و ذلك من خلال:

التوصيات:

–تطوير اللوائح والتشريعات الجمركية، وذلك لخلق البيئة التشريعية اللازمة لعملية الإصلاح و التطور الجمركي

–ضرورة تبسيط الإجراءات الجمركية والحدودية من خلال العمل بنظام الإفراج المسبقل لبضاعة قبل وصولها، و الإفراج المؤقت لحين استكمال إجراءات الفحص التقني بالنسبة للسلع سريعة التلف.

– العمل على مكنة الإجراءات الجمركية، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف تحسين كفاءة عملية التخليص الجمركي، وفي الوقت نفسه أحكام الرقابة عليها مما يقود فينهاية المطاف إلى زيادة موارد الدولة

–العمل على تبني النظام الحديث في العمل الجمركي والتي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات و تسجيل تبادل المعلومات والوثائق. ومن الأمثلة على ذلك نظام التبادل الإلكتروني للمعلومات EDIونظام الافساج الجمركيASUCUDA.ط

–تبني مفاهيم و طرق حديثة في العمل، مثل العمل بالنافذة الواحدة او صالة التخليص الواحدة لكافة الجهات المعنية بالتصدير والاستيراد في كافة المنافذ الجمركية.

–إعطاء الجمارك صلاحيات كبيرة في اتخاذ القرارات والاتصال المباشر بالجهات العليا والجهات الأمنية والاقتصادية والبنوك...

–يجب على الجهات العليا في الدولة أن تولي قدرا كبيرا لما تحتاجه الجمارك من إمكانيات مادية ومعنوية لضمان أكثر قدر من النزاهة.

– يجب أن تولي إدارة الجمارك عناية تامة في إختيار نوعية الموارد البشرية وأن تضع معايير جدية لذلك، ما يجب تحقيق العدالة من حيث المكافئات والترقيات والتكوين مع استمرار المتابعة.

–يجب على إدارة الجمارك أن تقوم بإنشاء شراكة مع القطاع الخاص، ومنحه مجموعة من الامتيازات كالمعالجة السريعة للبضائع.

– مراعاة أن تكون التعريفة الجمركية منسقة وعادلة حتى تلعب الدور المستهدف لها في حماية المنتج المحلي.

–تكريس الطاقات الموجودة في إدارة الجمارك من أجل الوصول إلى الفعالية التي يتطلبها اقتصاد السوق.

– ما يجب على إدارة الجمارك دراسة إمكانية إدخال الدفع الالكتروني للحقوق و الرسوم الذي يتطلب إنشاء مجمع للإعلام الألي البنكي، مرتبط بنظام SIGAD و بمجموع البنوك لتعميم بطاقة القرض.

5–ثلب بلقاسم، الإمتيازات الجبائية والجمركية لبواعث إقتصادية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في القانون العام تخصص: القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة غرداية ،2018–2019

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى موضوع الإمتيازات الجبائية والجمركية لبواعث إقتصادية في التشريع الجزائري وماهي المكانة التي تحتلها الإمتيازات الجبائية والجمركية ضمن آليات السياسة الجبائية،إذ تمالإعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المنصبين على النصوص القانونية والمادة العلمية التي تمكنا من جمعها،

بالإضافة إلى المنهج النقدي والمنهج المقارن حال التعرض لتقييم الأداء الإقتصادي للإمتيازات الجبائية والجمركية الممنوحة في التشريع الجزائري.

حيث تطرق الباحث إلى تدرج الإمتيازات الجبائية في التشريع الجزائري، معتمدعلى قاعدة هرمية للنصوص القانونية فبدأ بالإمتيازات الجبائية الممنوحة بموجب الإتفاقيات الدولية للجزائر في بعديها المغاربي والعربي ثم خارج الإطار العربي،وتليها الإمتيازات الجبائية الممنوحة بموجب القوانين الخاصة كقانون الإستثمار وقانون المحروقات وقانون المناجم، لتتبع بالإمتيازات الجبائية الممنوحة بموجب أحكام قوانين المالية لاسيما مدعمة للتشغيل .

وكذلك بما يتعلق بمتابعة الأداء ومراقبة وترشيد الإمتيازات الجبائية والجمركية،رصد لتقييم أداء والكفاءة الإقتصادية للإمتيازات الجبائية والجمركية وترشيد توظيفها إقتصاديا بمتممات أداء و ببدائل عنها،حيث تمت عينة الدراسة في الجزائر واهم النتائج التي توصل إليها هي :

- تشكل المعاملة التفضيلية الجبائية والجمركية أحد أهم العناصر المستخدمة من قبل الجزائر على غرار الدول النامية لتشجيع و إستقطاب الإستثمار لأغراض تنموية، و السند الأساسي لأي سياسة حكومية لماتمثله من أداة تساهم في تحقيق أهداف إقتصادية معينة، بدخولها ضمن العناصر الرئيسية في معادلة المستثمر لتحديد جدوى و مكاسب مشروعه ولمسايرة الإتجاهات والمستجدات الإقتصادية الدولية إثر الوفاء بإلتزامات الترابط الإقتصادي ومجاراة الدول المنافسة.

- هناك تباين بين ما تسعى إليه التشريعات وبين ما تم التوصل إليه ميدانيا بسبب وجود أصناف عديدة من المعوقات الإقتصادية، المالية، السياسية، القانونية، التنظيمية والإدارية، ففعالية منظومة الإمتيازات الجبائية والجمركية متوقفة علىعوامل خارجية وداخلية كالمحيط المؤسساتي والإقتصادي وكذلك الظروف السياسية والإجتماعية السائدة. حتى في بعض حالات النجاح ارتبطت اغلب صيغ الإمتيازات الجبائية والجمركية بفقدان الإيرادات السيادية و إختلال التوازن المالي وعدم الكفاءة الإقتصادية وبروز تيارات ضاغطة تسعى للإستفادة على حساب الخزينة العمومية.

التوصيات:

- يجب على الدولة أن تكون حذرة بشكل خاص حول تقديم الإمتياز ات الجبائية والجمركية ذات الأثر المالي بشكل سخي لدرجة الإفراط فليست الوفرة المالية أمر دائم؛ كإجراء مهم ليس فقط للحفاظ على الإستقرار الإقتصادي ولكن أيضا منع الإمتيازات الجبائية والجمركية من خفض قدرة الدولة المالية على تحسين العناصر الأساسية في مناخ الإستثمار.

ينبغي تعزيز النظرة إلى الإمتيازات الجبائية والجمركية على أنها إستخداما للموارد العامة يخضع للشفافية والمراقبة والمراجعة، و إجراء تقييم الإمتثال بشكل دوري للمنظومة الإمتيازات الجبائية والجمركية الموجودة لتحسين فعاليتها من حيث التكلفة والأثر.

6-ميلودي عمار،ولهي بوعلام،السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات – دراسة حالة الجزائرخلال فترة 2015-2017 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة ،2020.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية ترشيد الواردات في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية وتعد السياسة الجمركية أهم أدوات السياسية المالية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تركز أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفة الجمركية .

حيث تطرق الباحثان إلى تقييم دور السياسة الجمركية المطبقة من طرف الجزائر وتبيان مدى فعالية السياسة الجمركية خاصة في ظل المتغيرات الحديثة الحاصلة وكذا محاولة الوقوف على مدى مرافقة السياسة الجمركية للتحولات الاقتصادية في ظل إنخفاض أسعار المحروقات،حيث تمت عينة الدراسة في الجزائر وكانت دراسة الحالة من الفترة 2015 الممتدة إلى2017 ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- لقد سجل الميزان التجاري عجزا ما وهو يتعاظم من سنة إلى أخرى مما أدى إلى الانخفاض الشديد لنسبة تغطية الصادرات .مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني عديد من الإجراءات التي ستمكنها من تقليص الواردات بواسطة جملة من الإجراءات الجمركية في إطار تنفيذ السياسة الجمركية المصاحبة لانخفاض أسعار المحروقات من جهة ومدعمة للإنتاج الوطني من جهة أخرى .

- لقد كان من أهم أثار الإجراءات الجمركية الهادفة لترشيد الواردات الجزائرية لإنخفاض تدريجي لأهم التركيبات السلعية المستوردة لا سيما في السيارات السياحية وسيارات نقل الأشخاص والمحركات النفاثة إذ بلغت نسبة الانخفاض في المتوسط 50% ، بينما شهدت الحقوق الجمركية إرتفاعا بسيطا بنسبة 8.82% وهذا بإستثناء الرسم على القيمة المضافة وهذا إلى غاية الأشهر الأربع الأولى من سنة 2017 .

التوصيات:

- أن تكون هناك أفضلية لاستيراد المواد الخام والسلع الإنتاجية التي تستخدم كمدخلات إنتاج وخاصة تلك التي تساعد على إنشاء صناعات جديدة غير قائمة من قبل.مع التقييد النسبي لاستيراد السلع غير ضرورية ،مع الأخذ في الاعتبار مدى تواجد البديل المحلي ودرجة إحلاله محل البديل المستورد وذلك بقصد توفير الحماية اللازمة للمنتج المحلي .

- ضرورة إيجاد تدابير ضابطة لاستيراد المنتجات الاستهلاكية والتامة الصنع، خاصة منها التي لها أثر سلبي على المنتج المحلي ، وبالمقابل تشجيع المؤسسات الوطنية على إحلال هذه الواردات.

- ضرورة منح المزيد من الشفافية في استصدار رخص الاستيراد للمتعاملين الاقتصاديين بغية الرفع من درجة الإفصاح والمصداقية للقوائم المالية.

- دعم مختلف مبادرات الشراكة مع المستثمر الأجنبي في إطار يضمن نقل الخبرة والتكنولوجيا،وذلك بغرض ترقية جودة المنتج الوطني وتحسين صورته في السوق الوطنية والعالمية .

إدخال العصرنة والحداثة في التعاملات الجمركية ومسايرة التكنولوجيا الحديثة قصد مواكبة الأحداث العالمية.

ثانيا:دراسات أجنبية

1-تانجينا رايس ، إعداد البنية التحتية التنظيمية وإدارة التقييم الجمركي في بنغلاديش ، المجلة الدولية للبحوث متعددة التخصصات ، المجلد 4 ، العدد 6 ، نوفمبر – ديسمبر 2022

Tanjina Rais, Organizational Infrastructure Set Up and Management of Customs Valuation in Bangladesh , International Journal for Multidisciplinary Research, Volume 4, Issue 6, November-December 2022

هدفت الدراسة التي توصل لها الباحث تانجينا رايس الذي كان موضوعها انشاء النبية التحتية التنظيمية وإدارة التثمين الجمركي في بنغلاديش وقد أعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي بإستعمال اسلوب دراسة حالة حيث شملت الدراسة على نظرة عامة عن جمارك بنغلاديش ومكاتب الجمارك المحلية ومهامها وقانون تحديث الجمارك والرسوم الخاصة به كما شملت كيفية إعادة هيكلة وترشيد التعريفات الجمركية حيث يعتمد أساس استخدام هذه المتغيرات على نماذج أخرى لجودة الخدمة إلى حد كبير الطبيعة والاحتياجات المخصصة للمستوردين والمصدرين في مدينة هوشي منه

من خلال استخدام التكنولوجيا والبيانات الفعالة لضمان سير الحركات والمعاملات علاوة على ذلك، أشارت قدرات الخدمة على وجه التحديد إلى جاهزية الجمارك لخدمة المستوردين والمصدرين بكامل قوته إلى جانب وسائل ملموسة لتلبية الاحتياجات المادية للمستخدمين والتي قد تشمل المرافق المعدات وغيرها ، لأن الأنشطة الحكومية عرضة لأنشطة الفساد والمعاملة، والشفافية هي أفضل استخدام في هذه الدراسة باعتبارها قدرة الجمارك على اكتشاف و مكافحة الأنشطة غير القانونية والفاسدة من خلال التطبيقات عبر الإنترنت.وقد إعتمد الباحث على دراسة حالة بنغلاديش ومن بين النتائج المتوصل إليها كما يلي :

_ يجب أن يهدف التقييم الجمركي إلى تحقيق توازن معقول ومنصف بين ضمان الامتثال و تقليل التعطيل والتكاليف المترتبة على التجارة المشروعة والجمهور

- أن التسيير والسيطرة لا يحتاجان إلى التعارض إذا تمت إدارة التيسير بشكل جيد، يمكن أن يعزز نجاح إجراءات المراقبة تحديث الجمارك على مستوى السياسة ستؤدي أيضًا إلى حدوث طفرة في دور وتفويضات الجمارك السلطة من وكالة تحصيل إيرادات خالصة في عصر جدران التعرفة المرتفعة إلى دور متعدد التنظيم في العصر الحالي لحركة السلع والخدمات وتدفقات العملات بلا حدود.

2-دولت أخمادوف ,دينيس يوريومين ,دينارا زاكسيجولوفا , سيرجاي تريباسكو,نموذج محاكاة نظام تتبع وسائل النقل للسلع الجمركية العابرة داخل الاتحاد الأوروبي,مجلة النقل والاتصالات ، المجلد 20 ، عدد. 2 ، ص 2019, 141 – 133

DauletAkhmedov , , Denis Yeryomin , Dinara Zhaxygulova, Sergey Trepashko, SIMULATION MODEL OF TRANSPORT TRACEABILITY SYSTEM FOR TRANSIT CUSTOMS GOODS WITHIN THE EEU, Transport and Telecommunication, volume 20, no. 2,p 133–141,2019

هدفت الدراسة التي تناولها الباحثين دولت اخمدوف ودينيس يوريومين ودينارا زاكسيجولوفاو سيرجاي تريباسكو إذ تمت إتباع أسلوب دراسة حالة الاتحاد الأروبي ووالذي موضوعه نموذج محاكاة تتبع النقل نظام البضائع الجمركية العابرة داخل الاتحاد الأوروبي.

وتستعرض هذه المقالة نظام تتبع النقل للبضائع الجمركية داخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ، وهونظام بيانات آلي يستخدم للتحكم في سلامة وحركة قسم البضائع للمركبة الحاملة عن طريق الملاحة عبر الأقمار الصناعية النظام ونظام الاتصالات الخلوية المتنقلة ونظام الاتصالات عبر الأقمار الصناعية ,وفي مرحلة تحقيق إمكانية تتبع النقل للسلع العابرة، من الضروري التحديد المسبق للطلب على الأختام الإلكترونية في محطات التركيب وإمكانية تطبيق أنماط البضائع الجمركية للنقل بواسطة مركبة.

من أجل توفير طريقة فعالة للبحث في نظام النقل العمليات إعتمد الباحثون إلى استخدام نمذجة المحاكاة، إذ إنه يعطي الفرصة لإجراء بحث مخصص للهيكل ووظائف العملية المعقدة الفعلية ولتحسين بعض معلماتها وقد إعتمد الباحثون على دراسة عينة الإتحاد الأوروبي وقد توصلو للنتائج الأتية:

- تم استخدام نموذج المحاكاة المصمم كجزء من مشاريع اختبار التتبع الإلكتروني الوطني لنظام البضائع الجمركية "EVAC Transit" ، ولعب دورًا في تقييم نظام توفير الكمية اللازمة من الأختام الإلكترونية في محطات التثبيت والمراسلات الخاصة بمحاكاة مسار السيارة ووقت السفر مع وضع الحركة الفعلي.

- ضمن هذا المشروع تم إجراء اختبار لآليات التفاعل وتبادل المعلومات بين الجمارك السلطات التي تشارك في مشروع اختباري، والمشغلين الوطنيين للبضائع العابرة الدولية نظام تتبع النقل لمراقبة البضائع المنقولة وفقًا للجمارك إجراء العبور داخل أراضي الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

-أثناء أداء مشروع اختبار نظام التتبع الإلكتروني للبضائع الجمركية "EVAC

تم استنتاج أنه من المؤكد أن يتوافق نموذج محاكاة النقل العام لتتبع حركة مرور النقل مع قابليته للتشغيل وكفاءته، ويُسمح بتزويد محطات التثبيت، وهو ما يفعله عدم إبطاء حركة المرور، ويسمح باكتشاف مخالفات وضع نقل

البضائع الجمركية(الانحرافات عن المسار المخطط وجدول السفر)، ورد الفعل في الوقت المناسب على تدمير أجهزة قفل الأختام الإلكترونية.

المطلب الثاني :الدراسات التي تناولت الصادرات

في هذا المطلب تم دراسة عناوين دراسات المشابهة للصادرات بنوعيها المحلية والأجنبية وهي كما يلي:

أولا :دراسات محلية

1-زهرة مصطفى, واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(الفترة من 2010 إلى 2021), مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, المجلد05, العدد02, مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة, جامعة تسيمسيلت,2021/09/15.

تهدف هذه المقال إلى معالجة موضوع مهم بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهو واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات من خلال هذا المقال بعرض واقع هذه الصادرات والمجهودات المبذولة من قبل الدولة للرفع منها، كما تطرقت هذه الدراسة إلى مختلف العراقيل التي تواجهها، وفي الاخير عرضت مختلف الحلول الممكنة لإزالة هذه العراقيل والآفاق المتوقعة لهذه الصادرات.وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بقيت ضعيفة القيمة، رغم كل الجهود التي بذلتها الدولة لترقيتها ولرفع من قيمتها، وستبقى هذه الصادرات ضعيفة مادام الاقتصاد الجزائري ضعيف.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

✓الصادرات خارج المحروقات بقيت هامشا رغم وعود وتصريحات الحكومات المتعاقبة بأنها ستحرر الاقتصاد الوطني من التبعية من الحروقات .

✓عدم وجود إدارة حقيقية لدى المسؤولين في الجزائر لرتيقة الصادرات خارج المحروقات، بل معظم وعودهم كانت مجرد كلام للاستهلاك الاعلامي فقط.

✓حتى الصادرات خارج المحروقات التي تم تصنيفها هكذا نسبة معتبرة منها عبارة عن مشتقات بترولية أو مواد أولية خام.

✓لا يمكن ترقية الصادرات خارج المحلوقات دون بناء إقتصاد قوي ومؤسسات إقتصادية قوية.

- يجب العمل على بناء دولة الحق والقانون التي يتساوى فيها كل المواطنين أمام القانون، وهذا هو الضامن الأساسي لتطوير الاستثمار المحلي والأجنبي، ما يسمح بخلق اقتصاد قوي ومؤسسات إقتصادية قوية، تستطيع المنافسة في داخل الوطن وفي خارجه، وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الخارج بكل سهولة.
- تحسين مناخ الاستثمار ووضع قانون استثمار جيد قادر على جذب المستثمرين الوطنيين والأجانب، ودعمهم وتحفيزهم ليتمكنوا من خلق مؤسسات قوية بإمكانها غزو الأسواق الخارجية.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية الوطنية على التوجه نحو الأسواق الافريقية التي هي في متناولهم من أجل التصدير دون قيود أو شروط تعجيزية، مع دعمهم بفتح خطوط بحرية وجوية وبرية لنقل السلع. تشجيع المؤسسات الاقتصادية

الوطنية على التوجه نحو الأسواق الافريقية التي هي في متناولهم من أجل التصدير دون قيود أو شروط تعجيزية، مع دعمهم بفتح خطوط بحرية وجوية وبرية لنقل السلع.

2-لطيفة رجب، رمضان بطوري, التغطية المؤسسية لاخطار التصدير في الجزائر, العدد02, المجلد05, جامعة العربي التبسي- تبسة-, 2020/10/01

ورقة بحثية تهدف إلى الدراسة حول دور الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX في توفير الآليات والخدمات اللازمة لصالح المصدرين لتأمينهم من حزمة الأخطار التي يمكن أن تواجه عملياتهم التصديرية، وقد توصلت إلى إثبات أهمية CAGEX في مجال تأمين وضمان الصادرات، وهو ما يوجب التعريف أكثر بخدمات وأهميتها في ضمان وتأمين الصادرات وتوسيع الاستثمار لزبائنها. من بين النتائج المتوصل إليها مايلي:

✓يلقى مفهوم تأمين وضمان الصادرات انتشارا واسعا في الدول الكبرى لخصائصه وأهميته التي يتميز بها في خدمة التجارة الخارجية، لكن نفس هذا المفهوم لازال محدود الانتشار في الدول العربية.

✓تحديات بيئة التصدير الحالية تجعل من اعتماد المؤسسات الجزائرية الموجهة نشاط التصدير كإلية لتأمين صادراتهم بمثابة طوق نجاة لها يدعمها في مواكبة تحديات عملياتهم التصديرية والتغلب عليها.

✓تحتل شركة ضمان الصادرات الجزائرية CAGEX مرتبة أولى منذ اكثر من20 سنة في مجال تأمين وضمان صادرات التجارة الخارجية باعتبارها شركة وطنية، لكن لازال قطاع التأمين الخاص لم يلق الفرصة الداعمة من طرف الدولة وهيئاتها المختصة في هذا المجال المحوري، لتمكينه منتقديم تدخلاته في إثراء وتنويع فرص وخدمات هذا النشاط الجد هام.

التوصيات:

- في إطار التسهيلات اللوجيسيتية المتعلقة بقطاع التأمين للتجارة الخارجية،وجب على شركات تأمين القرض طرح منتجات جديد تتماشى والتطور الحاصل في القطاعات الصناعية، الفالحية والخدماتي.
- استفادة شركات التامين على القرض الجزائرية من تجارب الشركات الأجنبية الرائد في هذا المجال،و ذلك بمعرفة نقاط تفوق هذه الأخير، واستنتاج نقاط ضعف الشركات الأجنبية وهو ما يجعلها تتفادى مثل هذه السلبيات مستقبالا.
- ضرور توفير البنية التقنية الحديثة المساعدة في خلق أكبر قواعد المعلومات حول المتعاملين الدوليين ومالاءتهم في مجال التصدير، وتوفير الدعم الفني من الموادر البشرية المؤهلة اللازمة لهذا النوع من التأمين على قروض الصادرات.

3-مريم بن سعادة، سامية بومعيزة, إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية, مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص:إقتصاد دولي, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-, 2019/2018

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى استراتيجية ترقية الاصدرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية، حيث تطرقت الباحثتين إلى أهم المفاهيم النظرية حول التجارة الخارجية عامة وإلى الصادرات خاصة مبرزين الدور الذي

تلعبه التجارة الخارجية كمحرك لعملية النمو، حيث ترقتا إلى النظريات المفسرة لها والتي كشفت أن التخصص في الانتاج هي أداة فعالية في دعم وترقية الصادرات ومادام التصدير يمثل المكون الرئيسي لتبادل الدولي للتنمية الاقتصادية فان تواجد الدولة في قطاع التجارة الخارجية أصبح مهم من خلال دورها والمتمثل في تفعيل سوق الصادرات، وقد ظهرت عذة نظريات في هذا الشأن والتي عرفت باسم السياسة التجارية.

كما تم التطرق في هذه الدراسة إلى تبيان سياسات وإجراءات ترقية وتنويع الصادرات في الجزائر وتركيا، فقد عملت الجزائر على تطوير وتنويع صادراتها من خلال إتباع سياسات وإستراتيجيات وكذا تعيين هيئات ومؤسسات تهدف إلى ترقية الصادرات، رغم كل هذا لم تتمكن الجزائر من إيجاد بديل للمحروقات، حيث تعتبر المحروقات هي المصدر الأول لإراداتها لحصولها على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، ولهذا لا يمكن القول أن الجزائر فشلت في سياساتها على عكس تركيا فقد نجحت في الاصلاحات التي اتبعتها لترقية وتطوير صادراتها فقد أصبحت من بين الدول العشرين أقوى اقتصاديا.

وقد توصلت الباحثتين إلى النتائج الاتية:

✓ تأثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية وهذا يعكس الاهتمام الكبير بها ودراستها من قبل الرواد الاقتصاديون على مر الزمن.

✓ يرتكز الاقتصاد الجزائري على ايرادات الصادرات المحروقات مما يجعله عرضة للازمات الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات على مستوى الاسواق العالمية.

✓ بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في اطار تشجيع الصادرات، إلا انها فشلت في ايجاد بديل للمحروقات، رغم تسجيل نمو ضعيف في صادرتها خراج المحروقات.

✓ نجاح الاصلاحات التي قامت بها تركيا في التجارة الخارجية والانفتاح على الاسواق العالمية.

التوصيات:

- ضرورة اتباع إستراتجيات فعالة في مجال دعم وتنويع الصادرات خارج المحروقات والإستفادة من تجربة تركيا.
- ضرورة السعي الجاد من خلال دعم القطاعات الإنتاجية المحمية وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق زيادة التحفيزات وتحسين البيئة ومناخ الإستثمار والتركيز على الصادرات، وعدم هدر المواد في مشاريع اثبت الواقع عدم جدوتها.
- ضرورة مواصلة الجهود المبذولة في هذا الإطار مع مراقبة مع تطبيقها من قبل المؤسسات الاقتصادية

4-شنوفي ياسين , أثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات, مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية, تخصص: مالية وتجارة دولية, جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة-, 2019/2018.

هدفت هذه الدراسة إلى بروز مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على الصادرات خارج المحروقات، بحيث تطرقت إلى مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصيص في انتاج وتصدير السلع التي تتفوق في انتاجها وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الاخرى في انتاجها نسبيا، كما يفترض في

نظرية التجارة الخارجية، سيران مبادئ المنافسة الحرة، إلا أنه لا يمكن ذلك واقعيا في الحياة الاقتصادية فظروف الانتاج تسودها مبادئ الاحتكار ومبادئ المنافسة بل تخضع أغلب فروع الانتاجية للمنافسة الاحتكارية، وفي ظل هذه الانظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد.

كما أشارت إلى سياسات التجارة بنوعيها الحماية وسياسة التقييد وحجج أنصار كل من السياساتين، والاهداف المتوخاة من كل سياسة.

كما تطرقت هذه الدراسة إلى المفاهيم النظرية للتصدير وعملية تنمية الصادرات وتنويعها من أجل الايتاح بفرصة زيادة معدلات النمو الاقتصاد وتحقيق الاهداف في زيادة الطاقة الانتاجية، وتوفير العمل، واستغلال الموارد استغلالا أمثل، كما تعد عملية تنويع الصادرات من العوامل المهمة في تدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي.

أما في الدراسة التطبيقية فقد تطرق الباحث إلى مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات(2008-2018) حيث توصل إلى أن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من سياسات وإجراءات تحفيزية لا يزال قطاع المحروقات منذ أزيد من ثلاثة عقود المصدر الرئيسي للدخل الوطني، إذ يساهم ب50% من الناتج المحلي ويسيطر بشكل شبه تام على قطاع التصدير بنسبة تفوق93% من متوسط اجمالي الصادرات،أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فهي تمثل جزءا ضئيلا جدا من قطاع التصدير، وأغلبها مشتق أصلا من النفط أو موادها الاولية هي عبارة عن مواد نستوردها وهو مايؤكد وجود خلل كبير في نمط التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ومن خلال هذه الدراسة تول الباحث إلى النتائج التالية:

✓تعتبر التجارة الخارجية العمود الفقري لاقتصاديات الدول، نظرا للدور الهام الذي تؤديه في تحريك عجلة التنمية.

✓إن التجارة الخارجية تعود بالمكاسب على الدول القائمة بالتبادل وهذا من خلال التقييم الدولي للعمل، وبالتلي تخفيض في سعر المنتوجات للمستهلك، والتنويع في السلع، مما يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك ومنه رفاهية البلدان التي تدخل في التبادل.

✓يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى انخفاض تكاليف الانتاج، مما يسمح بانخفاض أسعار المنتجات في السوق المحلية، مما قد يدفع إلى زيادة الاستهلاك، مما ينعكس على الطلب بارتفاعه، ما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة الطلب على عنصر العمل ومن ثم الزيادة في المدخول ومنه فإن تحرير التجارة يساعد على معالجة مشكلة الفقر وعدالة توزيه الدخل.

✓لا زالت الصادرات النفطية تهيمن على اجمالي الصادرات الجزائرية، بحيث تعتبر المحروقات موردا هاما ورئيسيا لايرادات ومداخيل الدولة.

التوصيات:

- ضرورة منح السلطات الجزائرية مزيدا من الاهتمام للمنتجاتغير النفطية والتي تمتاز فيها بالميزة التنافسية(المواد الغذائية مثلا).

- وضع الجزائر اسراتيجية تعيد تأهيل المؤسسات الاقتصادية خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة السوق العالمية.
- العمل على تنويع هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي

5-موسي سهام,إستراتيجية تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية -أطروحة لنيل دكتورافي العلوم التجارية- تخصص:تجارة دولية- قسم العلوم التجارية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر -بسكرة-2018/2017

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور استراتيجية تطوير الصادرات في احتلال مكانة هامة في الاقتصاد الدولي وتم إسقاط ذلك عن تجربة الصين في تنمية وتنويع دراستها.

حيث تطرقت إلى منافسة ومصارعة الدول من أجل الحصول على القوة الاقتصادية من خلال كمية الموارد الطبيعية المتاحة والأولوية للدولة من بين الدول الأخرى أيضا المالية والبشرية وكذلك التكنولوجيا وغيرها، حيث توصلت أن كل الدول تسعى إلى تحقيق هذه القوة كإعتبارها الهدف الأساسي وذلك لما حققته من نواتج في صالح الدولة القوية مثل: فرض السيطرة وأيضا توسيع حصتها في الاقتصاد العالمي، ومن أهم الوسائل للوصول إلى هذه القوة الاقتصادية هي عملية التصدير حيث تعتبر الصادرات محرك أساسي وضروري للتنمية الاقتصادية من خلال استراتيجيتين التنويع وتركيز الصادرات حيث توصلت إلى ان لكل استراتيجية خصائص تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة بشكل موجب او سالب.

وقد تم إسقاط هذه الدراسة على تجربة دولة الصين وتمكنت الباحثة للوصول إلى أن دولة الصين حققت قوة إقتصادية عالية وهذا من خلال تطرقها لإصلاح إقتصادي فتحول القرار الاقتصادي من المركزية إلى اللامركزية وتخليها عن الزراعة التقليدية واتجهت نحو الزراعة الحديثة وفتحت مناصب شغل جديدة وبذلك تحسن مستوى المعيشة السكان وأرتفعت قيمة الصادرات وتزايد دخول الاستثمارات الاجنبية إليها.

من بين النتائج التي توصلت اليها الباحثة مايلي:

✓يشهد العالمتزايد دور الاقتصاديات النامية في البيئة الاقتصادية خاصة دول شرق آسيا حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة بالنسبة لجذب الاستثمارات الاجنبية والصادرات والانتاج.

✓تعتبر استراتيجية تنويع الصادرات أحسن أداء من استراتيجية تركيز الصادرات وهذا لما تتمتع به استراتيجية التنويع من خصائص تجعلها تحقق نسبة نمو أكثر.

✓تبنت الصين استراتيجية فعالة في تنمية صادراتها اعتمدت فيها على سياسات استهداف مختلفة(سلعية وجغرافية ورأس المال)،فالاستهداف الجغرافي تمثل في المناطق الاقتصادية الخاصة حيث كانت هذه الاخيرة كنوافذ على الاقتصاد العالمي وساهمت في جذب الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة فكان هدف الصين هو الاسراع في تصدير السلع المصنعة وتحقيق الاندماج بين العلم والصناعة والتجارة. أما إستهداف رأس المال فكان من خلال تشجيع الحكومة الصينية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم التسهيلات والحوافز قصد جذب أكبر ممكن منها لتحقيق حجم

أكبر من المنافع التي تقدمها هذه الاستثمارات على صعيد التجارة الخارجية والتشغيل وجذب التكنولوجيا العالية والاهم من ذلك هو جذب العملة الصعبة.

✓ومن جانب الاستهداف السلعي سعت الصين لتحقيق هذه السياسة وفق مجموعة من الآليات ساعدت على تكثيف الانتاج وتسهيل تصريف منتاجاتها لأسواق خارجة.

التوصيات:

- اتخاذ التجربة الصينية كمثل على النهوض بالتجارة الخارجية و بلوغ الريادة الاقتصادية على المستوى العالمي.
- تخلي المجتمع الصيني عن ظاهر ة التقليد في المنتجات المصدرة والتوجه نحو الإبداع و الابتكار.
- الاستغلال العقلاني للطاقة في الصين قصد المحافظة على الاحتياطي الموجود.

6-برواين شهرزاد, محددات الصادرات الصناعية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: تسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة أب بكر بلقايد- تلمسان-, 2018/2017

هدفت هذه الدراسة إلى قياس محددات الصادرات الصناعية وتم إسقاط ذلك على حالة الجزائر 1980-2016 حيث تطرقت الباحثة إلى موضوع التدير الذي أحيط بأهمية كبيرة نظرا للمكانة التي يحظى بها في اقتصاديات الدولوعلى هذا الأساس تطرقت إلى أساسيات التصدير لتحليل منظومته ودوره في عملية التنمية من خلال مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة للتصدير في مجال التجارة الخارجية، كما تطرقت إلى دراة القطاع الصناعي الذي بدوره يعتبر المحور الذي تنمو حوله الفروع الاقتصادية الانتاجية والخدماتية. كما تعتبر استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية إحدى استراتيجيات التنمية من الآليات الفعالة لتمكين صادرات بلد معين للحصول على القبول في الاسواق العالمية.

ومن خلال إسقاط الدراسة حول حالة الجزائر توصلت الباحثة إلى ان بالرغم من الامكانيات المتاحة للصناعة الجزائرية إلا أن أداؤها مازال ضعيفا بالنظر إلى أهم المؤشرات التي تم تحليلها، مما انعكس على نصيب الصادرات الصناعية من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات الاجمالية، يحبث يعزى الأداء المتواضع للصناعة الجزائرية رغم كل الموراد المستثمرة فيها إلى عدة عوامل تعتبر بمثابة تحديات يواجهها القطاع الصناعي.

أما بالنسبة إلى الدراسة التطبيقية قامت الباحثة بقياس العلاقة بن الصادرات الصناعية والمتغيرات المؤثرة في حجمها في الجزائر، حيث تم لترق إلى التحليل النظري للعوامل المؤثرة في حجم الصادرات بشكل عام، وقد تم حصر هذه العوامل في العوامل الاقتصادية والغير اقتصادية باختلاف درجات تأثرها في كلا الجانبين العرض والطلب، وبالنسبة لنمذجة الصادرات الصناعية الجزائرية تم إستعراض أساليب التحليل المتبعة لإختيار هذه العلاقة، إذ قامت باستعمال الأسلوب الاحصائي من أجل معرفة الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة ثم إستخدمت الاسلوب القياسي،و ذلك بهدف تحديد وجود علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات.

ومن خلال هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

✓إن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تظهر في أهمية استراتيجية تشجيع الصادرات في تحقيق تنويع الانتاجي وتوسيع البنية الصناعية والزراعية مما يؤكد الدور الذي تلعبه هذه الاستراتيجية في تحقيق الهدف الرئيسي للتنمية الذي يتمثل في تنوع الاقتصاد.

✓سيعتبر التصدير من أبرز المؤشرات الاقتصاد التي تصنف الدول على أساسها من قبل المؤشرات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

✓لم يكن التوجه إلى التصنيع من أجل التصدير من خلال الاهتمام بترقية الصادرات الصناعيا خيارا إراديا من قبل السلطات الجزائرية وإنما كان توجها إجباريا فرضته الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن إنخفاض عائدات الصادرات النفطية.

✓يواجه قطاع التصدير الغير نفطي العديد من المشاكل الداخلية والخارجية والتي ادت بكثير من المؤسسات الجزائرية إلى عدم إدراج التصدير ضمن أهدافها أو تفضيلها في غالب الأحيان التوجه نحو الاستيراد بدل القيام بعملية التصدير.

التوصيات:

- العمل على إعادة هيكلة تركيبة الصادرات خارج المحروقات لما يضمن مكانة هامة للصادرات الصناعية فبهذه الرتكيبة،بالإضافة إلى إعطائها الأولوية في البرنامج التنموية المختلفة.
- العمل على تحديد لامنتجات التي تتمتع بميزة تنافسية و إقامة صناعات تصديرية تستجيب لاحتياجات السوق العالي،وذلك عن طريق الرفع من مستوى تأهيل المؤسسات الانتاجية من حيث الجودة والمنافسة.
- تنشيط النشاط الاقتصادي خارج قطاع الطاقة،من خلال توسيع قاعدة القطاعات الانتاجية التصديرية خاصة قطاع الصناعات التحويلية لاعتبارها الركيزة الأساسية لتغري البنية الإنتاجية،مما يستدعي ضرورة الإسراع في حل المشاكل اتي يعاني منها القطاع الصناعي.

7-ريحانة بوهني وآخرون , دور السياسة الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر, مذكرة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي, تخصص:تجارة دولية, قسم العلوم الاقتصادية, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة حمه لخضر- الوادي- ,2018/2017

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق نحو دور السياسة الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، حيث تطرقت إلى اهم المفاهيم النظرية حول السياسة الجمركية بالإضافة إلى عرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالتصدير والصادرات خارج المحروقات، كما تمت الاشارة إلى العلاقة النظرية بين السياسة الجمركية والصادرات خارج المحروقات بالتركيز على معظم الانظمة الجمركية المتبعة لترقية الصادرات وكذا انعكاساتها على هذا الاخير.

أما بخصوص الدراسة التطبيقية تم قياس أثر السياسات الجمركية على ترقية الاصدرات وذلك من خلال دراسة شاملة لاقتصاد الجزائر خل فترة 2000-2015 بتحليل الاصدرات النفطية والغير نفطية وتبين أن الصادرات الغير نفطية تتركب من ستة أصناف أساسية تشهد إنخفضا في نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات غير نفطية ونسبها ضئيلة

جدا مقارنة بقطاع الصاردات النفطية، حيث تمثل 3بالمئة من أجمالي الاصدرات، بمعنى أن الجزائر لم تنجح نجاحا كبيرا في فرض سياسات جمركية صارمة لضمان تطور الصادرات خارج المحروقات.

ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالي:

✓تتأثر السيسات الجمركية مجموعة من العوامل التي تجعلها عرضة للتغيير وغير ثابتة كالقوانين التشريعية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

✓الهدف الحقيقي من وراء تبني الدولة الجزائرية لسياسات جمركية المتمثلة في الأنظمة الجمركية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على الصادرات خارج المحروقات وتشجيعها لتنمية الاقتصاد الوطني.

✓إعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات جعل منها رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمي مادفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية صادرات غير نفطية.

✓تتسم الصادرات الغير نفطية بالتركيب السلعي المتنوع يطغى عليه المنتجات نصف مصنعة لكونها أحد مشتقات البترول.

التوصيات:

- ضرورة بناء إستراتيجية واضحة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- انتهاج سياسات جمركية معدلة وفقا لما يتماشى ومتطلبات الوضع الإقتصادي الراهن.

ضرورة القيام بتعديلات شاملة ودقيقة وحقيقية في هيكل الاقتصادي والقيام بمجموعة من الدراسات التبعة لسياسة الجمارك وذلك بالوقوف علي شروط جناحها ومدى تطبيقها من اجل الحصول على آثارإيجابية.

8-مها محمد عبد الرحمان, دور الصادرات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية السورية خلال فترة(2000-2010) انعكاسات تغيراتها الهيكلية خلال مرحلة الأزمة (2011-2015), رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد,قسم الاقتصاد,كلية الاقتصاد, جامعة دمشق- دمشق-, 2018

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الصاردات في التمية الاقتصادى والاجتماعية، حيث تطرقت غلى مفهوم النمو والتنمية وعلاقتها بالصادرات التي تتمثل في أن التنمية وتنويع الصادرات تعملي على تسريع النمو الاقتصادي أكثر من أي سياسة أخرى، ولمواجه العجز المتراكم في موازين مدفوعات الدول النامية هو الاهتمام بقطاع التصدير، ورسم استراتيجيات التسويق الدولي حيث يرافق هذا الاهتمام مع تنامي دور الدولة في تبني المشروعات الاقتصادية الكبرى، وفي التدخل المباشر لدعم الصادرات من خلال كافة وسائل الدعم المتاحة.

تم التطرق في هذه الدراسة غلى هيكلية الصادرات السورية واتجاهاتها والسياسات المؤثرة عليها خلال الفترة(2000-2010) وهذا بالحديث عن اهم المفاهيم النظرية للصادرات وكذلك تحليل هيكلية الصادرات السورية خلال الفترة المذكورة. أما بالنسبة لإتجاهات الصادرات السورية تطرقت إلى اتجاهاتها للدول العربية والدول الأمريكية وكذلك الدول الأوروبية، الآسيوية والافريقية والدول الأخرى، وفي الاخير تم التطرق الى أهم السياسات الاقتصادية التي أثرت على الصادرات السورية خلال فترة (2000-2010).

كما أثرت الازمة(2011-2015) على الاقتصاد السوري وعلى هيكلية واتجاهات الصادرات من خلال تأثيرها على الناتج المحلي والصناعة والقطاع الزراعي وقطاع الخدمات، كما أشارت إلى السياسات الاقتصادية المؤثرة على الصادرات السورية خلال الفترة المذكورة والتوجهات المرتقبة بعد انتهاء الازمة.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالي:

✓أثرت السياسات الاقتصادية المتبعة في سورية خلال الفترة(2000-2010) على هيكلية الصادرات وقيمتها واتجاهاتها، ورغم أن هذه السياسات دعمت التصدير وبالرغم من ما تم تحقيقه من انفتاح الاقتصادي وتطوير التشريعات الاقتصادية نحو مرونة أكثرمن السابق، إلا أن التوجه الاقتصادي لم يكن مستقرا أو واضحا اتجاه دعم مستمر وفعال للتصدير، فلم يتم احداث مؤسسات لتمويل الصادرات، ولم يتم العمل بشكل ممنهج لتطوير المنتجات السورية التصديرية التي تتمتع بميزات تنافسية في الاسواق الخارجية.

✓أظهرت السياسات الاقتصادية المستقلة والارتجالية المتبعة من خلال الأزمة في سوريا، أن عدم وضع استراتيجية واضحة في مجال التجارة الخارجية أدى إلى انعكاسات سلبية حادة على الاقتصاد، ولذلك يعتبر من أولويات النهوض بالاقتصاد السوري تنظيم عمليات التجارة الخارجية ضمن رؤية إقتصاد شاملة تأخذ بعين الاعتبار تطوير كافة القطاعات الانتاجية والخدمية.

✓رغم ما تسببت به الأزمة في سوريا من تخريب كبير في الاقتصاد الوطني، فإن سرعة التعافي في العديد من الفعاليات الانتاجية المرتبطة بالتصدير مع بداية إنفراج الأزمة خلال عام(2015) يثبت أهمية الدور الواقع للتصدير في دعم عملية التنمية وتسريعها، من خلال تأمين الدخل اللازم لتحسين القدرات الانتاجية واعادة ترميم المنشآت المتضررة واستقطاب العمالة وتشجيع الاستثمار، وهذا ما يؤكد على اهمية دور التصدير كمحفز لنمو الاقتصاد السوري.

✓تظهر الامكانات والموارد المتاحة في سوريا القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي جنب الى جنب مع القدرة على التصدير في مختلف القطاعات، وهذا يستوجب اتباع السياسات الاقتصادية التي تعتمد نوجها متوازيا نحوالداخل والخارج معا، بحيث يعتبر التوجه نحو دعم التصدير خيارا استراتيجيا، فمن الصعب تحقيق التنمية في القطاعات المتعلقة على الانتاج المحلي، فعدم وجود نافذة تصديرية لاي قطاع انتاجي أو خدمي يضعف من تطور هذا القطاع، وقد يتحول جزء كبير من المستثمرين والعاملين به إلى قطاعات أخرى.

التوصيات:

- ضرورة العمل على جعل التصدير محفز النمو في الاقتصاد السوري، بحيث يتم إعداد الدراسات اللازمة لتطويره، لاسيما ما يتعلق بتحديد السمع التي يمكن لسورية أن تحقق في ميزات تنافسية، ليتم العمل على تطوير إنتاجها وتنظيم برامج لتسويقها، والتخفيف من المعوقات الإدارية والتشريعية القائمة، بحيث سيساعد تطور الصادرات على تنمية كافة فروع وأنشطة الإقتصاد، مما سيسمح بحدوث تغيير كبير في البنيان الإجتماعي والثقافي والتنظيمي للبلد.

- اتباع استراتيجية تشجيع الصادرات باستخدام مجموعة الإجراءات والوسائل المتاحة بما يتلائم مع واقع الإقتصاد السوري، كالإعفاءات الضريبية والجمركية، ومنح ائتمان تصديري لاستيراد المواد الأولية، و توفير طرق التمويل لدعم الإستثمار في المنتجات التصديرية، و تقديم دعم مباشر لصناعات التصديرية....وغيرها من الإجراءات.
- الإهتمام بتحسين مستوى عرض المنتج السوري، واتباع النظم العالمية الحديثة في التعبئة والتغليف، وتطوير المهارات التسويقية لمصدرين، والإهتمام بالتعميم الفني والتقني الذي يدعم سوق العمل ويؤمن الكادر المؤهل للعملية الانتاجية.

9-بلحوت نعيمة، مخولفي ساجية, فعالية الاجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير في تطوير التجارة الخارجية, مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في القانون, تخصص:قانون العون الاقتصادي, قسم القانون, كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة مولود معمري- تيزي وزو-,2015/09/29

هدفت هذه الدراسة إلى بروز فعالية الاجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير في تطوير التجارة الخارجية، حيث تطرقت إلى تقييم سياسة تطوير الاقتصاد وفك ارتباطه بصادرات المحروقات، حيث أشارت إلى الاجراءات التشجيعية للصادرات الغير نفطية من خلال استقلالية التسيير والخوصصة وأيضا من خلال تأهيل المؤسسات، كما أشارات الباحثة إلى آليات ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات بالتطرق إلى الاطار القانوني والتظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وكذلك البنية المؤسساتية لترقية الاصدرات خراج المحروقات وأيضا تحليل الاسواق العالمية.

كما برزت الباحثة مدى فعالية تشجيع الصادرات الغير نفطية للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال دراسة آثار تطوير الصادرات خارج المحروقات سواء كانت على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي، ثم تطرقت إلى التحديات والعقبات التي تواجه استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

ومن خلال هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- تعرضت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى سلسلة من الاصلاحات المتعاقبة وذلك بحثا من الدولة الجزائرية في محاولة لمواكبة التغيرات العالمية المعاصرة.
- التغيرات والاصلاحات الحديثة جعلت المؤسسات الجزائرية مؤسسة فتية، أي لم ترق بعد إلى قدرة القيام بالتصدير على أكمل وجه، إذ أن صادراتها لم تتعد 2.5 بالمئة من أجمالي الصادرات.
- قامت السلطات الجزائرية بإجراء إصلاحات خاصة بسعر الصرف، فقد تم تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار لرفع تكلفة الاستيراد وتخفيض حجمه وتشجيع الصادرات خصوصا الصادرات الغير نفطية.
- إن سياسة التخفيض لم تؤدي إلى زيادة في الصادرات غير النفطية كما كان متوقعا لأنها لم تستوفى شروط نجاحها في الجزائر، مما أدى إلى استمرار العجز في المزان التجاري خارج قطاع النفط

ثانيا:دراسات أجنبية

1- ستيفان كلاسن، وآخرون هل تسمية وضع البلدان أقل نموا تعزيز الصادرات, مجلة التجارة الدولية والاقتصاد والتطوير , العدد02, المجلد30, تاريخ النشر على الانترنت 2020/10/11

Stephan Klasen-Does the designation of least developed country status promote exports, The Journal of International Trade & Economic Development,Number,02VOL. 30Published online: 11 Oct 2020.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة إلى أي مدى تصدر البلدان النامية أكثر نتيجة للحصول على الحالة الرسمية لأقل البلدان نموا، حيث كانت في الفترة(1973-2013) نموذج الجاذبية من التجارة حيث يتم تحديدا الهوية عن طريق الاستغلال خصوصيات وعدم تناسق معايير"التضمين" و"التخرج" لحالة البدان أقل نموا، كآليات يمكن أن تستفيد من خلالها البلدان أقل نموا بالقيام بتقييم فعاليات ومخططات الافضليات التجارية الفردية لأقل البلدان نموا في الاتحاد الأوروربي والولايات المتحدة وتأثير حالة البلدان أقل نموا على الصادرات، حيث أشارت الدراسة إلى أن أنظمة التفضيل التجاري الفردي ليست دائما مفيدة من حيث زيادة قيمة الصادرات. كما يرتبط التعيين الرسمي للبلد باعتباره أقل البلدان أقل نموا بزيادة الصادرات الاجمالية، وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لها والتي تصدر السلع الزراعية ومنتجات الصناعات الخفيفة أيضا أشارت الدراسة إلى أن التأثير الايجابي لوضع أقل البلدان نموا مهم وضخم حتى عند التحكم في مخططات تجارية معينة تشير إلى أن هناك فوائد أخرى لوضع أقل بلدان نموا تلعب دورا في ترويج الصادرات.

من بين النتائج المتوصل إليها مايلي:

- قد تعزز فئة البلدان أقل نموا صادراتها من خلال الآليات أخرى، مثل كمساعدة أكثر تفضيلية، معاملة أكثر تساهلا في إتقان اللوائح التجارية وكذلك تدابير الدعم الثنائية والمتعددة الأطراف الاخرى التي تؤدي إلى زيادة الصادرات.
- تعكس انحدرات الفروق الأولى التطور قصير المدى، ويبدو أن قيمة91بالمئة غير واقعية القيم المحسوبة بواسطة نهج Heckman أو PPML تنتج أرقاما أكثر منطقية في ملف نطاق حوالي30 بالمئة زيادة في الصادرات.
- هناك دول متقدمة تطبق ايضا بعض قواعد التخرج على سبيل المثال مخطط الاتحاد الوروبي المعمم للافضليات وترتيبات الحوافز الخاصة لنظام الافضليات المعمم من أجل التنمية المستدامة وتخضع الإدارة الرشيدة للدخل وتخرج المنتجات.
- إن الدول الأكثر إكتظاظا بالسكان ستكون أكثر قدرة على التعامل مع ينبتها الهيكلية، ومع ذلك فإن تجاوز 75مليونا لا يؤدي إلى التخرج، وهذا هو السبب في بنغلاديش وإثيوبيا لا تزال من أقل البلدان نموا.

2-محمد عبد الرزاق، جلول عبد الرحمان, صادرات الملابس البنغلاديشية إلى الاتحاد الاوروبي: التكيف مع تحديات تنافسية بعد التخرج من الاقل وضع الدولة المتقدمة- ورقة عمل التجارة الدولية2019/02, أمانة الكمونولث- لندن-, 2019.

Mohammad A. Razzaque and Jillur Rahman,Bangladesh's Apparel Exports to the EU: Adapting to Competitiveness Challenges

Following Graduation from Least Developed Country Status,INTERNATIONAL TRADE WORKING PAPER,Commonwealth Secretariat 2019 -London -,2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى خروج دولة بنغلاديش من مجموعة البلدان أقل نموا، وهذا مايشكل تحولا كبيرا من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الزيادة في الصادرات، حيث إزدهرت صناعة الملابس الموجهة نحو المصدرين في بنغلاديش، مما أدى إلى خلق فرصة عمل مباشرة ل4 ملايين شخص خاصة منهم النساء.

ولكن هذا لا يجعلها تتناسا المخاطر الموجهة إليها والتي تتمثل في التكاليف الاقتصادية الكبيرة، حيث هذه الأخيرة راجعة من فقدان الوصول إلى تدابير الدعم المختلفة المرتبطة بوضع أقل البلدان نموا. الدعم يشمل مجموعة من الامتيازات والإلتزامات والاحكام التي يقدمها شركاء التنمية عبر مجالات التنمية تمويل التجارة والمساعدة الفنية، وهذا ما يؤدي إلى فقدان التفضيلات التجارية في الاتحاد الاوروبي والاستفادة من الوصول إلى الاسواق المعفاة من الرسوم الجمركية، حيث ارتفعت صادرات الملابس إلى الاتحاد الأوروربي إلى المزيد من 20 مليار دولار أمريكي في قيمة الملابس العالمية وللخروج من مجموعة البلدان أقل نموا يعني خسارة التفضيلات التعريفية الجمركية في الاتحاد الأوروربي يمكن أن تؤدي إلى خسارة محتملة في الصادرات بقيمة 2مليار دولار أمريكي.

النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- يتطلب التخرج من وضع البلدان أقل نموا أن تقوم الدولة تلبية عتبات التنمية تحت إثنين على الأقل من ثلاثة معايير محدودة مسبقا(دخل الفرد، الانسان، الاصول الضعف الاقتصادي) وأيضا أن يكون متوسط نصيب الفرد لمدة ثلاثة سنوات.
- انخفضت صادرات البضائع العالمية بمقدار مذهل قدره 2.5 تريليوون دولار أمريكي في عام2015، ثم انخفض مرة أخرى بأكثرمن 500مليار دولار أمريكي في عام2016، وقد شهد مايصل إلى183 دولة إنخفاض عائدات الصادرات عام2015، في حين أن أرباح الصادرات ل112 دولة إنخفض بالمثل في عام2016، كان أداء بنغلاديش أفضل بكثير من خلال تأمينها نمو متواضع في الاصدرات في كلا العامين.
- وفقا لأحد التقديرات، فإن 96بالمئة من سكان بنغلاديش تمتعت الصادرات إلى الاتحاد الأوروربي بإعفاء من الرسوم الجمركية، السبب الأكثر ترجيحا لل4 المتيبقية في المئة من الصادرات التي لم تستفيد من التفضيل لم تكن تفي بقواعد المنشأ الموالية.

صادرات الملابس في بنغلاديش هي خير مثال على التجارة التي تقودها سلسلة القيمة العالمية.

3-تيريزا دوناس كاباراس, محددات مستوى الشركة للتصدير الأداء: دليل من الفلبين, المجلة الفليبنية للتنمية, العدد62 الفصل الأول, المجلد34, الفلبين,2007

TERESA S, DUE—AS-CAPARAS -Firm-Level Determinants of Export Performance: Evidence from the Philippines,Philippine Journal of Development,Number 62, First Semester,Volume XXXIV,The Philippines2007

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى العوامل التي تؤثر على أداء الصاردات شرطات في ثلاثة قطاعات تصنيع رئيسية في الفلبين، يتم تحديد الخصائص على مستوى الشركة مثل حجم الشركة وعمر الشركة والانتساب الاجنبي واختبارها احصائيا لتحديد ما إذا كانت تؤثر على قدرة الشركة على التصدير، حيث تستخدم الدراسة نموذج قياسي جديد الذي تتناول على وجه التحديد سلوك الاستجابة الجزئية والتقديرات النموذج باستخدام إجراء تعديل شبه أقصى إجتمالية، ومن بين الخصائص على مستوى الشركة التي تم إختيارها، فإن الانتماء الأجنبي لديه التأثير الأبرز على ميل الشركة للتصدير.

النتائج المتوصل إليها من الدراسة:

✓يتشابع تأثير الانتماء الاجنبي في جميع القطاعات هدفا ومؤشرا بقوة في تحسين أداء التصدير في الشركة.

✓نشاط البحث والتطوير له تأثير كبير على الشركات القائمة على العلم ويؤكد الاعتقاد بأنه عنصر ضروري ستدفع نزعلة التصدير.

✓تنمية رأس المال البشري من خلال التدريب له تأثير قوي أداء الصادرات من القطاعات القائمة على العلم، هذا يكبر اهمية التعلم عن طريق التدريب في تحسين الأداء وإنتاجية الشركات، تأثير التدريب على الملابس وشركات تجهيز الاغذية جنبا إلى جنب مع نسبة العمال المهرة في جميع أنحاء القطاعات ليست قاطعة.

✓ يؤثر إرتفاع رأس المال لكل عامل بشكل ايجابي على اداء التقدير لشركات الالكترونيات ولكن ليس في صناعة الملابس والاغذية القطاعات، وهذا بعكس طبيعة القطاع كثيفة رأس المال وإمكانية المعرفة والتكنولوجيا المتجسدة في السلع الرأسمالية التي تستخدمها الشركات الإلكترونية.

4- محمد طارق ماجد، إعتزاز أحمد, محددات الاصدرات في الدول النامية, أوراق بحثية في المجال الاقتصادي, مراجعة تنمية باكستان45:4، الجزء الثاني, شتاء2006.

MUHAMMAD TARIQ MAJEED and EATZAZ AHMAD,Determinants of Exports in Developing Countries ,Research Papers in Economics,The Pakistan Development Review -45 : 4, Part II,(Winter 2006)

هدفت هذه الدراسة إلى بروز محددات الصادرات في الدول النامية، حيث تطرقت إلى صياغة إطار عمل للتحليل لتحديد آثار عوامل مختلفة على الصادرات في البلدان النامية، ومع أخد بعين الاعتبار كل العواومل التي يمكن أن تلعب دور هادف في تحادا الصادرات في البلدان النامية كاستراتيجية الترويج، كما أشارت إلى مبررات محددات الصادرات(مستوى الإنتاج- نموذج الانتاج- سعر الصرف الحقيقي- مرافق الاتصال- الضرائب الغير مباشرة- المساعدة الانمائية الرسمية- مدخرات- تصنيع- القوى العالمة- الاستثمار الأجنبي المباشر). كما أشار إلى إجراءات البيانات والتقدير وكذلك النتائج التجريبية والتفسير، وهذا لتقدير علاقة الصادرات بمحدداتها المختلمة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إن أنماط النمو المستدام تعزز الصادرات وهذا له أهمية للحفاظ على نمو إقتصادي مرتفع ومستدام المعدل.

تطوير شبكة مرافق الاتصال أمر بالغ الاهمية ليس فقط في تعزيز النمو الاقتصادي كما هو معروف، فهو مهم أيضا للحفاظ على أداء الصادرات هذا لإكتشاف يقوي قضية دعم صناعة الاتصالات.

يجب ضمان سياسة سعر الصرف من أجل تجنب مخاطر سعر الصرف المرتبطة بالأصول وأسعار الاستيراد والأرباح وكذلك إعتبارات المستثمر المباشر في البلدان النامية.

تحتاج البلدان النامية إلى استبدال الصادرات الزراعية بالصادرات الصناعية التي تتطلب أسعارا معقولة ومستقرة في لأسواق العالمية، علاوة على ذلك، التصنيع سوف يقلل من الاعتماد على الواردات.

المطلب الثالث :الدراسات السابقة التي تناولت الأنظمة الجمركية والصادرات

في هذا المطلب سيتم عرض دراسات سابقة خاصة بالأنظمة الجمركية والصادرات بنوعيها المحلية والأجنبية وهي كما يلي :

أولا :دراسات محلية

1-جيهان الأطرش,خديجة أحمدي, دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات دراسة حالة مؤسسة تصدير التمور ذهب بالوادي, مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر العلوم االقتصادية,تخصص: مالية وتجارة دولية, جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- ,2021\2022

هدفت الدراسة التي توصلت إليها الباحثتان جيهان الأطرش وخديجة أحمدي إلى دراسة الموضوع الذي يتمحور حول دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات وإستعملتا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي لإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالجمارك, و كذا عرض مختلف الأنظمة الجمركية التي قامت بها الإدارة الجمركية .

وأهم ما توصلت إليه الباحثتان أن لإدارة الجمارك لها دور كبير في تنظيم عمليات التصدير و الاستيراد، فهي تتخذ إجراءات عديدة منها الحماية و الحرية، فالحماية تكوف للصناعات المحلية للدولة وذلك في عملية الاستيراد ومنها التسهيلات وبذا يخص عملية التصدير وذلك للحفاظ على ميزانها التجاري بواسطة قوانينها، و الحرية في تصدير و في دعمهبما ينافس المنتجات الدولية.

من خلال هذا الموضوع تبين لهما أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تشهد انتعاشا نظرا لحجم المبادلات التجارية، خاصة التعاملات التجارية مع الدول الأوروبية باعتبارهم أهم الشركاء التجاريين، فالدول المتوسطية وبوجه التحديد الجزائر لا تمتلك مؤسسات تنافسية، فهي سوق للاتحاد الأوروبي يتم من خلالها المحافظة على المكسب من جهة وضمان آمن واستقرار الضفة من الجهة الأخرى، رغم ذلك رأو أن هناك تقدم كبير على مستوى قطاعي الجمركة و التصدير.

وقد إعتمدوا على دراسة حالة مؤسسة تصدير التمور ذهب بالواديتوصلو من ما يلي - :

– بينت الدراسة أن الهدف الحقيقي من وراء تبني الجولة الجزائرية للسياسات الجمركية والمتمثلة في الانظمة الجمركية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على عمليات التصدير وتشجيعها من أجل تنمية الاقتصاد الوطني .

– من بين التسهيلات الجمركية التي سعت الإدارة الجمركية إلى تحقيقها هي تسهيل عمليات التبادل التجاري و بالتالي المساهمة في توفير وتخفيض التكلفة وهذا ما يوطد العلاقة بين المؤسسة والجمارك.

–من خلال دراستنا في الفترة 2000–2020 يتضح لنا جهود الدولة المبذولة في تشجيع عمليات التصدير ويعود ذلك إلى إنهيار وتراجع أسعار البترول في السنوات الأخيرة.

إصلاح– و عصرنة هيكل إدارة الجمارك التي تعبر من بين أهم مؤسسات الدولة من أجل تحقيق الحرية التامة للمبادلات التجارية عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية والغَير جمركية

– تتميز الصادرات غَير نفطية بتركيبسلعي متنوع يطغى عليه المنتجات نصف مصنعة لكونها أحد مشتقات البترول

— اعتمدوا في دراستهم على دراسة حالة منطقةالعبور بالطالب العربي حيث كانو متواجدين بعين الدكان للإشراف على عملية التصدير

— تبين لهما من خلال الدراسة أن هناك إلغاء التعريفة الجمركية عند التصدير لتشجيع وتحفيز عملية التصدير.

— رغم التسهيلات الجمركية الممنوحة من طرف الدولة تجاه عملية التصدير إلا أن نسبة الصادرات الغير نفطية تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية.

ثانيا: دراسات أجنبية :

1–ريفينيو جالغات ، هوانغ ثي ثان ها, دوان هونغ لي، العوامل التي تؤثر على رضا المستوردين والمصدرين بشأن إجراءات دفع الضرائب الإلكترونية في دائرة الجمارك في مدينة هوشي منه ,المحاسبة والادارة 2021، 2–1، 1 جامعة دوي ثان فيتنام ، كلية الزهراء للبنات عمان ، إدارة الجمارك في هوشي منه فيتنام ، 3 مارس 2019 ؛ مقبول 11 فبراير 2020 متاح على الإنترنت 18 فبراير 2020

Doan Hong Le, Revenio C. Jalagat , Hoang Thi Thanh Ha, Factors affecting the satisfaction of importers and exporters on e–tax payment procedures at Ho Chi Minh City's customs department, Contaduría y Administración 66 (1), 2021, 1–2, 1 Duy Than University Vietnam , Al Zahra College for Women Oman , The Customs Department of Ho Chi Minh Vietnam,

Received March 3, 2019; accepted February 11, 2020 Available online February 18, 2020

هدفت الدراسة التي توصل إليها الباحثين دوان هونغ لي وهوانغ ثي ثان ها و ريفينيو جالغات إلى دراسة لعوامل المؤثرة في رضا المستوردين والمصدرين عن

إجراءات دفع الضرائب الإلكترونية في إدارة الجمارك واعتمدو في الدراسة على أسلوب التحليلي حيث تطرقوا إلى ضريبة الاستيراد والتصدير التي تعد جزءًا مهمًا من نظام شامل من السياسة الاقتصادية الكلية والمالية والاقتصادية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظام إدارة الصادرات والواردات والسياسة الخارجية للبلد ,والخدمات الالكترونية العامة

حيث توصل الباحثين من خلال دراستهم إلى الاختلافات السببية والمؤدية إلى عدم رضا العملاء ألا وهي جودة الخدمة ومن خلال تحليل نتائج البحث الفعلية للموضوعات السابقة ، يقترح الباحثون العوامل التي تؤثر على رضا المستوردين والمصدرين عن إجراءات تحصيل الضرائب الإلكترونية في دائرة الجمارك في مدينة هوشي منه وتشمل هذه العوامل : (1) الثقة. (2) الاستجابة ؛(3) التعاطف. (4) قدرات الخدمة ؛ (5) الوسائط الملموسة. بالإضافة إلى نتائج السابقة

تظهر الدراسات أن مجال الإدارة المالية والضرائب هي خدمة إدارية عامة تعمل بموجب تفويض من الجهاز الإداري للدولة ، وبالتالي فإن الشفافية ليست عامل وقد تمت الاستعانة بمدينة هوشي منه في الفيتنام كعينة للدراسة ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحثين مايلي :

– تعد إدارة الجمارك في مدينة هوشي منه واحدة من 34 وحدة جمركية محلية تابعة لGDVC

منذ إنشائها، دائرة الجمارك في مدينة هوشي منه، بقوة أولية54 شخصًا، تم توظيفهم بشكل أساسي من قبل دائرة الاقتصاد والمالية الجنوبية مسئولين من دائرة الجمارك المركزية للتعبئة والاستيلاء على المجال.

– يجب أن يتم دفع الضرائب الإلكترونية، يجب تطوير عنصر الثقة بين إدارة الجمارك وشركات المستوردين والمصدرين من أجل إجراء سلسلة من المعاملات التجارية.

– تبين أن الجمارك بشكل عام وجمارك مدينة هوشي منه على وجه الخصوص تعمل في ظل شعور قوي بالاحتراف والشفافية والفعالية حيث أنهم يسعون باستمرار للارتجال المستمر.

– الأثر الكبير للشفافية على الرضا يمكّن دائرة الجمارك من وضع آلية لمراقبة وتحديث نظام قاعدة البيانات لتبادل البيانات ، ترقية برنامج نظام المحاسبة الضريبية المركزي للتحكم في عمل التفتيش الضريبي من الشركات

– استجابة للتأثير القوي بين قدرات الخدمة والرضا ،ينبغي إيلاء الاهتمام للتدريب الداخلي لتحسين القدرات المهنية ، وكذلك لتحسين الأخلاقيات المهنية لموظفي الجمارك عامل له تأثير كبير بمعنى التنفيذ.

2–خويلد مصطفى والشاوي عبد الله ، مقارنة تأثير التدابير غير الجمركية والتعريفات الجمركية المطبقة على الصادرات المغربية: دروس من نموذج الجاذبية ، دراسة حالة المغرب ؛ "المعايير الاقتصادية ووجهات النظر" مراجعة المجلد. 3 / عدد 2 / الفصل الدراسي الثاني 2019 تاريخ النشر: 12 جويلية 2019

Khouilid Mustapha et Echaoui Abdellah, Comparaison de l'impact des mesures non tarifaires et des tarifs douaniers appliqués aux exportations marocaines : Les enseignements d'un modèle de gravité, Etude de cas Maroc; Revue "Repères et Perspectives Economiques" Vol. 3/N° 2 / 2 ème semestre 2019 Date de mise en ligne : 12 juillet 2019

هدفت الدراسة التي تطرق إليها الباحثان خويليد مصطفى وعيشاوي عبدالله إلى دراسة القياس الكمي للإجراءات غير الجمركية ويهدف إلى مقارنة درجة تقييد هذه الإجراءات والرسوم الجمركية المطبقة على صادرات المغرب وقد إعتمدو في دراستهم على أسلوب دراسة حالة إذ تم تطبيق الجاذبية على عينة من 28 دولة.

وقد شمل موضوع الدراسة مقارنة تأثير التدابير غير الجمركية والتعريفات الجمركية المطبقة على الصادرات المغربية:دروس من نموذج الجاذبية إذ يعتبر نموذج الجاذبية من أعظم نجاحات التحليل الاقتصادي،وتم فرضه كأداة تجريبية جادة لاستكشاف التدفقات التجارية بين الشركاء.

وقد تناولا تقديم مراجعة الأدبيات على التدابير غير الجمركية، قبل الانتقال إلى تطبيق نموذج الجاذبية التي سعت من أجل محاكاة تأثيرها التقييدي على الصادرات المغربية والقيام بمقارنة بين التعريفات الجمركية وغير الجمركية,وقد توصلا إلى النتائج الأتية:

– تظهر النتائج أن البلدان النامية تقدم من التنمية درجة من التقييد فيما يتعلق بتطبيق DTMs بالمقارنة مع البلدان المتقدمة

– تأكيد الفرضية التي تعتبر التدابير غير التعريفية أكثر تقييدًا من التعريفات الجمركية مقارنة بين الأسعار تُظهر الجمارك والتدابير غير التعريفية المطبقة على القطاع الزراعي أنه لا يوجد الكثير من الفرق بين مستويات التقييد، هذا بسبب الزراعة عانت من حماية مزدوجة من قبل كل من التدابير غير التعريفية والتعريفات.

– إن البلدان تمارس التدابير غير التعريفية شديدة التقييد فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية في درجة من التقييد التي تتجاوز في بعض الحالات 50 ضعف تأثير التعريفات الجمركية لأن لديهم مستوى منخفض من الحماية على أساس الرسوم الجمركية.

– يعتمد نهج الاقتصاد القياسي لدينا على عدد مخفض من البلدان وخاصة النامية منها,وكذا هذه هي نتيجة الصعوبة للحصول على إحصاءات حول تطبيق الإجراءات غير الجمركية. وهكذا فإن لبعض البلدان المشمولة في الدراسة ، هناك عدم وجود إحصاءات من قبل مقارنة بسنوات معينة.

المطلب الرابع :أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات الحالية والسابقة

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أوجه التشابه والإختلاف بناء على ما تم دراسته من دراسات سابقة محلية وأجنبية للمتغيرين معا وتم تلخصيها في جدول وهوكالأتي:

دراسات سابقة	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
مراح محمد عامري سمية (2022)	تشابهت الدراسة في استخدام جمارك الجزائر في دراسة الحالة وذلك بالاعتماد على الأنظمة الجمركية وكذا المنهج الوصفي التحليلي في وصف القوانين	إختلفت الدراسة في التطرق إلى (حماية المنتوج الوطني)بدل المتغير الثاني
تانجينا رايس (2022)	إستخدام دراسة حالة الجمارك والنظر للمتغير الثاني بعين الاعتبار(الاحتياجات المخصصة للمصدرين)والاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي	إختلفت الدراسة في التطرق إلى موضوع إعداد البنية التحتية إذ تمت الدراسة في بنغلاديش
نجاة بن لمخربش(2020-2021)	تشابهت الدراسة في استخدام الجمارك كدراسة حالة واعتمد على المنهج التحليلي الوصفي	الحدود المكانية تمت في المسيلة وأن الاختلاف تم في المتغيرين وتم دراسة (دور الجمارك في المبادلات الدولي)
جيهان الأطرش خديجة أحمدي (2021-2022)	تشابهت الدراسة في دور الجمارك في تسهيل عمليت التصدير وذلك بالإعتماد على الأنظمة الجمركية وتمت عينة الدراسة في الوادي وإستخدام المنهج الوصفي التحليلي	إختلفت الدراسة في أن دراسة الحالة تمت في مؤسسة تصدير التمور خارج المحروقات تحت إشراف الجمارك الجزائرية
زهرة مصطفى (2021)	التوصل إلى التشابه في المتغير الثاني(الصادرات) وذلك بدراسة الحالة في الجزائر كعينة للدراسة	الإختلاف في أن الصادرات تمت خارج المحروقات من تاريخ (2010-2021)كحدود زمانية
خنوس توفيق المدني أوليدي محمد عمر (2020-2021)	تشابهت الدراسة في المتغير الأول (الأنظمة الجمركية)وإستخدام المنهج الوصفي التحليلي	إختلفت الدراسة في المتغير الثاني(ترقية التجارة الخارجية) عكس الدراسة الحالية التي تناولت ترقية الصادرات و إعتمد في الدراسة على المنهج التاريخي للمنظمة العالمية للتجارة
ميلودي عمار لهي بوعلام (2020)	إستخدام الجزائر كعية للدراسة إذ تمت الدراسة في الجمارك	استخدام السياسة الجمركية بدل الأنظمة الجمركية والواردات بدل الصادرات أي الإجراءات الجمركية لترشيد الواردات وإعتماد المنهج التاريخي 2015-2017
لطيفة رجب رمضان بطوري (2020)	إستعمال أسلوب دراسة حالة بالنظر إلى المتغير الثاني (التصدير)وتمت عينة الدراسة في الجزائر	إختلفت الدراسة في التطرق إلى ضادرات التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الشركة الجزائرية بإستعمال هذه الدراسة في ورقة بحثية
ستيفان كلاسن وأخرون	تشابهت الدراسة في المتغير الثاني	عدم التطرق إلى المتغير الأول والتركيز فقط على

(2020)	(الصاديرات) والاعتماد على المهنج التحليلي الوصفي	المتغير الثاني (وضع البلدان أقل نمو في تعزيز الصادرات)والاعتماد على الحدود الزمانية (1973-2013)عكس الدراسة الحالية لم يتم تحديد أي حدود زمانية
ريفينو جالغات وأخرون (2020)	التطرق إلى الجمارك والعوامل التي تؤثر على المصدير وإعتمد على أسلوب التحليلي	إختلفت الدراسة في أن العينة تمت في هوشي منه وكذا الضرائب الإلكترونية الخاصة بالتصدير والإستيراد
ثلب بلقاسم (2018-2019)	إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والإعتماد على الجزائر كعينة للدراسة	إختلفت الدراسة في ذكر (الامتيازات الجمركية في التشريع الجزائري) بدل متغيري الدراسة الحالية إذ تناولت الدراسة المهج النقدي والمقارن وذلك بالاعتماد على النصوص القانونية
دولت أخمادوف و أخرون (2019)	إستخدام دراسة حالة الجمارك والإعتماد على النظام الجمركي (نظام تتبع النقل للبضائع)في الجمارك كمتغير أول	عدم وجود المتغير الثاني إذ أن الحدود المكانية تمت في الإتحاد الأوروبي وإستخدام نمذجة المحاكاة
خويلد مصطفى الشاوي عبدالله (2019)	التطرق إلى التعريفات الجمركية المطبقة على الصادرات وإعتمدوا على دراسة حالة كأسلوب للدراسة	المنهج المتبع هو القياس الكمي والتطرق إلى الاجراءات غ جمركية و تأثيرها على الصادرات إذ تمت عينة الدراسة في صادرات المغرب وتم تطبيقها على 28 دولة
مريم بن سعادة وسامية بومعيزة(2018-2019)	التطرق إلى المتغير الثاني (الصادرات الجزائرية)بالإعتماد على الجزائر كعينة والتطرق إلى المنهج الوصفي التحليلي	الحدود المكانية تمت في تركية بالإعتماد على المفاهيم النظرية وعدم التطرق إلى المتغير الأول (الأنظمة الجمركية)
محمد عبد الرزاق جلول عبد الرحمان (2020)	تشابهت الدراسة في المتغير الثاني (الصادرات) وإستخدام دراسة حالة كأسلوب للدراسة	عدم وجود المتغير الأول إذ تمت عينة الدراسة في بنغلاديش نحو الإتحاد الأوروبي والتطرق إلى صادرات الملابس
شنوفي ياسين (2018-2019)	التطرق إلى الأسلوب التحليلي والإعتماد على دراسة حالة وكذا التشابه في المتغير الثاني (الصادرات)	التطرق إلى الصادرات خارج قطاع المحروقات في تحرير التجارة والإعتماد على الحدود الزمانية (2008-2018)
نوسي سهام (2017-2018)	تشابهت الدراسة باستخدام دراسة حالة بالنظر إل المتغير الثاني(تطوير الصادرات)	إختلفت الدراسة في عدم التطرق إلى المتغير الأول وتطبيق الدراسة في الصين
مها محمد عبد الرحمان (2018)	تشابهت الدراسة في إبراز دور الصادرات في التنمية الاقتصادية والإعتماد المنهج التحليلي الوصفي	إختلفت الدراسة في أن دراسو الحالة تمت في سوريا والتقيد بالحدود الزمانية من (2000-2010)

بروين شهرزاد (2017-2018)	إستخدام دراسة حالة الجزائر والتطرق إلى المتغير الثاني(الصادرات)وإعتماد المنهج التحليلي	إخلفت الدراسة في ذكر المتغير الثاني دون الأول وإستخدام المنهج التاريخي(1980-2016) في مجال الصناعة
ريحانة بوهني و أخرون (2017-2018)	تشابهت الدراسة في إتباع دراسة حالة جمارك الجزائر والتطرق إلى المتغيرين معا (الأنظمة الجمركية والصادرات) وإعتماد المنهج التحليلي	الإعتماد على الحدود الزمانية من (2000-2015)والتطرق إلى صادرات خارج المحرقات عكس الدراسة الحالية
بالرقي فريدة بن عاشور سفيان (2017-2018)	إستخدام المنهج التحليلي الوصفي و تمت الحدود المكانية في جمارك الجزائر واستخدام أسلوب دراسة الحالة ومدى السهر على تحقيق الأنظمة الجمركية للبضائع	إختلفت الدراسة في طريقة إستخدام الإجراءات الخاصة بتخليص البضائع في الجمارك وإعتماد نظام SIGAD
بلحوت نعيمة مخلوفي ساجية (2015)	التطرق إلى الأسلوب التحليلي الوصفي بالإعتماد على المتغير الثاني (التصدير)فقط	تطبيق الدراسة من منظور الإجراءات المتعلقة بالإستيراد والتصدير في تطوير التجارة الخارجية وعدم التطرق إلى الأنظمة الجمركية وتم تطبيق الدراسة في أنحاء العالم ككل
تيريزادوناس كاباراس (2007)	تشابهت الدراسة في المتغير الثاني (الصادرات) وأسلوب الدراسة	إختلفت الدراسة في المتغير الأول وتمت دراسة الحالة الفليبين والاعتماد على النموذج القياسي عن طريق 3 شركات تصنيع
محمد طارق ماجد اعتزاز أحمد (2006)	تشابهت الدراسة في المتغير الثاني (محددات الصادرات في الدول النامية) والاعتماد على المنهج التحليلي	إختلفت الدراسة في عدم التطرق إلى المتغير الأول والتركيز على المتغير الثاني وعلاقته بمحدداته في البلدان النامية إذ تمت الدراسة بطريقة بحثية

خلاصة الفصل

تطرقنا في الفصل إلى موضوع الانظمة الجمركية، حيث توصلنا إلى المفاهيم الأساسية للأنظمة الجمركية وكذا عوامل نشأتها، وكيفية مساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني، مما توصلنا إلى أنإدارة الجمارك تعتبر كوسيط بين الهيئات الداخلية والخارجية وذلك من خلال تحصيلها لمختلف الحقوق والرسوم الجمركية المتعلقة بالسلع عند الاستيراد والتصدير والتي تعمل على تمويل خزينة الدولة والتي تعتبر مصدر هام في تمويلها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الصادرات بالحديث عن المفاهيم الأساسية لها، ومن خلال هذا توصلنا غلى أن لتصدير مكانة بالغة الأهمية في اقتصاد أي دولة وترجع هذي الأهمية إلى دوره في تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

وكخلاصة عامة لهذا الفصل إن الأنظمة الجمركية لها دور كبير واساسي في تنظيم وتسيير وكذا تنمية التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة.

أما بخصوص الدراسات السابقة فقد تطرقنا إلى الدراسات التي تناولت الأنظمة الجمركية الإقتصادية ، منها المحلية والأجنبية للوصول إلى أهم النتائج وكذا التوصيات في الدراسة، كما توصلنا إلى ملخص عام لها والأهداف المرجوة منها، وقد تطرقنا أيضا إلى الدراسات التي تناولت الصادرات، وقد توصلنا إلى ملخص الدراسة وكذا النتائج والتوصيات لها، وفي الأخير تطرقنا إلى أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية حول آلية الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات

تمهيد

مع اعتماد نظام اقتصاد السوق في الجزائر ، يعتمد بشكل كبير على انسحاب الدولة من الإدارة المباشرة للسوق ومدى كفايتها في الرقابة والتوجيه والتعديل للمحافظة على المنافسة السليمة وجذب الاستثمار الصادرات، وجدت الجمارك نفسها ملزمة بإنشاء تسهل آليات وآليات الجمارك على سلطات الجمارك التكيف مع هذا التطور، وخاصة نمو حجم معاملات النقد الأجنبي والتطور العام للأسواق الدولية للسلع والمنتجات، الاندماج أو تعديلات تؤدي إلى ما يسمى بالنظام الاقتصادي الجمركي، الذي يتميز بعدة ميزات ضريبية إضافية توفير الظروف المناسبة للعملاء لمواجهة المنافسة الأجنبية والتصدير للأسواق العالمية تقليل المواعيد النهائية للتصريح الجمركي وتكاليف الإنتاج ، مما يساعد على تسهيل التجارة الدولية والمحلي.

وسنتناول في هذا الفصل إلى: المفهوم الشامل للإدارة الجمارك بالوادي وكذا الإجراءات المتطلبة في عمليات التصدير، والتسهيلات التي تقوم بها إدارة الجمارك منأجل تشجيع الصادرات، وفي الأخير نقوم بمراجعة من إحصاءات حجم الصادرات بإدارة الجمارك ولاية الوادي.

المبحث الأول: لمحة عامة حول إدارة الجمارك

إن المديرية العامة للجمارك هي جهاز مراقبة تعمل على تطبيق القوانين ومحاربة الغش، كما تعتبر هيئة من الهيئات الحكومية التابعة لوزارة المالية، بحيث تمثل أحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية وخدمة الاقتصاد الوطني، وكذلك الدور الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية بهدف تنظيمها بفرض مجموعة من الرسوم الجمركية لحماية اقتصادها من المنافسة الخارجية، والحصول على ايرادات نتيجة استغلال الأنظمة الجمركية سواء في التخزين او النقل او الإستعمال او التحويل، ومن اجل ذلك تقوم بوضع نظام جمركي للقيام بهذه المهمة، حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث الى ماهية ادارة الجمارك ومختلف مهامها وكذا الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: المديرية العامة للجمارك

أولا: نبذة تاريخية حول نشأة الجمارك الجزائرية:

تشغل الجماركالجزائرية الجزائرية جانبا كبيرا من الاهمية في الرقابة على التجارة الخارجية، حيث عرفت تطورا كبيرا مرتبطا بالاقتصاد الوطني في مختلف مراحله:

أ. **المرحلة من1962إلى1969:**[1]

بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر تطورات ففي افريل1963 انشأت مصلحة بوزارة المالية تسمى بمصلحة الجمارك بموجب مرسوم رآسي فشكلت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك، وفي15ماي1963 صدر قرار وزاري حدد مهما المديرية التي فسمت إلى مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للجمارك.
- المديرية الفرعية للتحويلات الخارجية.

تم تنفيذ أول تعرفة جزائرية في أكتوبر 1963 لتشجيع استيراد الثروة الصناعية، تقدر الرسوم الجمركية بنسبة 10٪ ، بينما تتراوح الرسوم على المنتجات المعدة للاستهلاك النهائي من 15٪ إلى 20٪ .وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السلطات الجزائرية تميل إلى تشجيع استيراد شحنات المعدات من جهة ، يتم فرض

[1] بطاطاش ثيزيري، مرجع سبق ذكره،ص25

رسوم منخفضة، ومن جهة أخرى، يتم فرض رسوم عالية على سلع أخرى لتحقيق الغرض من الحماية عملية تطوير الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وتقييد الواردات غير الضرورية، أبريل 1964 وضع ضوابط على النقد الأجنبي كانت مرنة لأنها لم تكن مصممة لمنع تحويلات رأس المال إلى الخارج تتجلى هذه السيطرة في إنشاء جمعيات الشراء المهنية، والتي تشمل المستوردين من القطاع الخاص الذين يمتلكون غالبية رأس المال في شكل أعمال مع مراعاة جعل استلزم تخطيط وعمليات التطوير إجراء بعض التغييرات على هذا المرفق وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمنظمة الاقتصادية. وهذا ماحدث في01سبتمبر 1964 ،بموجب مرسوم رقم 64-279،حيث أصبحت المديرية الفرعية للجمارك مديرية وطنية محدودة الحرية في ممارسة أدوارها.أما بالنسبة لسنة 1968 تمت مراجعة نظام التعريفية وتعديله باعتماد تعريفات جديدة من أجل توجهالواردات لخدمة استراتيجية التنمية الوطني.

ب. **مرحلة من1970 إلى 1979**:[1]

تتميز هذه الفترة بتنشيط الأعمال الاقتصادية وتطبيق مخططات التنمية الاقتصادية المحلية لتسيير عملية الاحتكار.هذه المعطيات الاقتصادية الجديدة أرغمت إعادة هيكلة التعريفة الجمركية تماشيا المعطيات الجديدة لمراقبة التجارة الخارجية التي تتطلب بموجبة ثلاث أنظمة:

- اتباع نظام حصص بالتحديد الكمي للواردات.
- نظام خاص بالموارد الحرة.
- في عام 1973 ، تم إنشاء النظام الخاص لرخصة الاستيراد الشاملة ، المسؤول عن التنظيم والإشراف على الرغم من هذا السجل المتوسط، تغطية المنتج وإتاحة نوع من المرونة في حركة التبديل الزيادة المذهلة في الواردات في عام 1969، المقدرة بنسبة 25 في المائة في ذلك الوقت، تقارن بشكل إيجابي مع الرقم القياسي لعام 1977 وهو 5.31٪الأمر الذي دفع الدولة إلى إصدار القانون رقم 02-78 بتاريخ 11 فبراير 1978 يتفق مع احتكار التجارة الخارجية للبلاد وحظر كل حرية تنقل للقطاع الخاص إصدار قانون الجمارك 1997.

ت. **مرحلة من1980إلى1988**:

[1] ريحانة بوهني وآخرون، **دور السياسة الجمركية في ترقية الصادرات خراج المحروقات في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم التجارية، معهدالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017/2016،ص9

بعد صدور قانون الجمارك عام 1979، هذا الدعم القانوني لمساعدتها على تحقيق أهدافها الحاكمة ولتشجيع المبادرات والأهداف التي تسعى الأخيرة إلى تحقيقها، منحت وزارة المالية الاستقلالية الكاملة للمديرية العامة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-237 لسنة 1982، والذي نص على أن :ساهم في بناء هذا اللوح حيث أنه مقسم إلى خمسة لوحات مركزية:

- المديرية المركزية للانظمة الجمركية والجبائية.
- المديرية المركزية للتنظيم المنازعات الجمركية.
- المديرية المركزية للموظفين والتكوين.
- المديرية المركزية للتسيير الاعتمادات ووالوسائل.

وتجدر الإشارة إلى انه خلال هذه الفترة، تكون الدولة وحدها في المشؤولة عن تنظيم وتسيير العمليات التجارية بتدخل مباشر في التجارة الخارجية ومحاولة تأميها بفضل التخطيط الذي تبنته السلطات الجزائرية نلاحظ أيضا أن دور الجمارك في هذه المرحلة فيما يتعلق بمراقبة وإنفاذ أنظمة الترخيص محدود، مما يجعل العملية صعبة يعمل تحصيل الضرائب والسروم الناتجة عن الضوابط على تمويل الخزانة على حساب غرض آخر، أي حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية.

ث. مرحلة 1988 إلى يومن هذا:[1]

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة كونها تميزت بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية، يظهر وذلك من خلال تعديل القوانين والنصوص التشريعية.

أعطت وزارة الاقتصاد لقطاع الجمارك من خلال المرسوم التنفيذي رقم90-324 بتاريخ20أكتوبر1990 وجها جددا لمسايرة هذه المعطيات، حيث قسمت الإدارة الجمركية إلى مديريات مركزية:

- مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية.
- مديرية النزاعات ومكافحة التهريب.
- مديرية التشريع والاحصائيات والإعلام الآلي.
- مديرية الموظفين والوسائل.

[1] ريحانة بوهني، مرجع سابق، ص10

ومن مميزات هذه المرحلة:

- ✓ التخلي عن سياسة الاحتكار وتبني النظام اقتصاد السوق القائم على مبدأ الحرية التجارية والمنافسة الدولية في السوق على قانون العرض والطلب.
- ✓ تنظيم عملية الاستيراد بمنح السجل التجاري.
- ✓ إصلاح النظام الجبائي والتطبيق الاصطلاحات والاقتصادية.
- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز التي تعرقل عملية المبادلات الخارجية.
- ✓ تعديل القانون الجمركي وفق قوانين وإجراءات حديثة التطبيق.
- ✓ إزالة الوصايا عن المؤسسات الاقتصادية العمومة لتؤدي وظائفها على عدم المساواة مع المؤسسات الخاصة.
- ✓ إرتفاع مستوى التبادل التجاري مع الخارج منذ فتح السوق الوطنية اما المنتجات الأجنبية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك:

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك

المصدر: ريحانة بوهني وآخرون، مرجع سابق،ص16

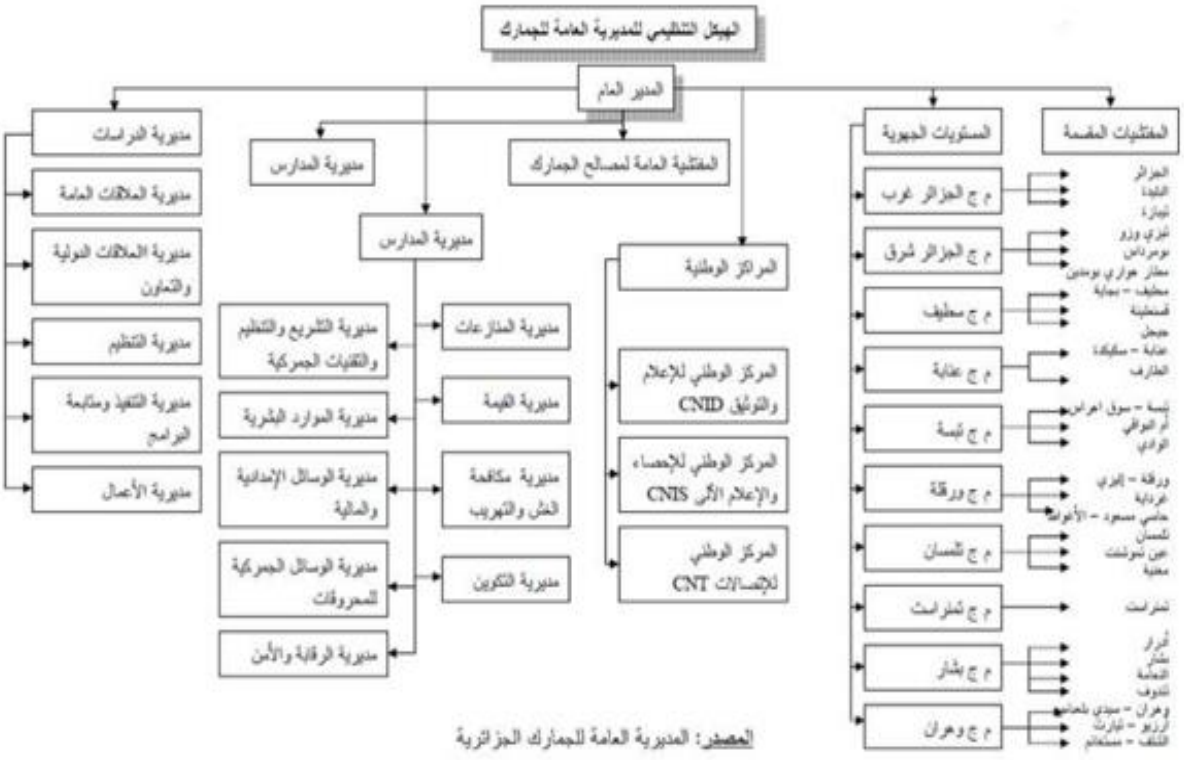

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الجمارك والهيكل التنظيمي لها

أولا: مفهوم إدارة الجمارك

إدارة الجمارك مديرية عامة لوزارة المالية أنشئت بموجب المروم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 1993/12/27 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لمديرية الجمارك.

عرفت المادة 3 من قانون الجمارك إدارة الجمارك كما يلي:

– الجمارك إدارة عمومية مكلفة بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة، كما تساهم وتسهر عند الاستيراد على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الجمركي على جميع البضائع التي تعبر الحدود، سواء عند الدخول أو الخروج من الإقليم الجمركي.[1]

كما عرفها بعض الإقتصاديون كما يلي: "الجمارك هي إدارة مكلفة بمراقبة اجتياز الأشياء ورؤوس الأموال للحدود الوطنية وأصبح عمل الجمارك لا يقتصر على حراسة الحدود وتدوين كل المبادلات من ناحية الكم فقط بل تعدى ذلك إلى تقويم كل عناصر المبادلة من مردودية اقتصادية وادماجها في السياسة التجارية والمالية للبلاد".

تعد الجمارك الجزائر أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الاشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الجمارك هي "الجمارك هي هيئة أو مصلحة حكومية ذات صيغة اقتصادية مالية وجبائيه، تتميز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تعمل هذه الهيئة على حماية الاقتصاد الوطني وتطويره من خلال تطبيق قانون الجمارك وتسير على السير الحسن للمبادلات عبر الحدود ويطبق قانون الجمارك في الإقليم الجمركي أي الحدود السياسية للدولة".

[1] ثابت أمين- بن قاسي أيمن، **فعالية الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص:تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي،برج بوعريريج،2021/2020،ص44

ثانيا: الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك

لإدارة الجمارك كأي الإدارات الأخرى لها هيكل تنظيمي خاص بها

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيكي لإدارة الجمارك

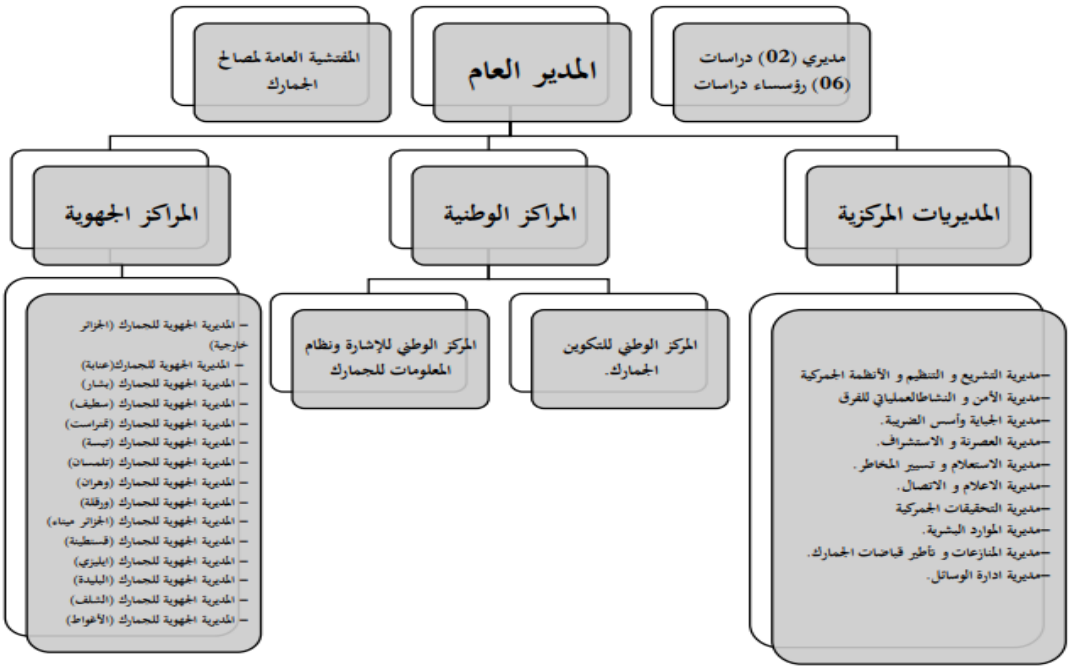

المصدر: مرسوم تنفيذ رقم 90-17مؤرخ في20فبراير 2017

المطلب الثالث: مهام إدارة الجمارك ومجال إدراتها

أولا: مهام إدارة الجمارك

للجمارك عدة مهام مذكورة في المادة الثالثة من قانون الجمارك، لكن مع التحولات التي تشهدها الساحة الإقتصادية العالمية أسند لها مهام أخرى وتتجلى عموما فيما يلي: [1]

- ✓ تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق موحد للتشريع والتنظيم الجمركيين.
- ✓ تحصيل الحقوق والرسوم والضرائب المستحقة عند استيراد وتصدير البضائع والعمل على مكافحة الغش والتهرب الجبائيين.

[1] ثابت أمين-بن قاسي أيمن، مرجع سابق،ص45

- ✓ مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية والإستيراد والتصدير غير المشروعين للممتلكات الثقافية.
- ✓ المساهمة في حماية الإقتصاد الوطني وضمان مناخ سليم للمنافسة بعيدا عن كل ممارسة غير شرعية.
- ✓ ضمان إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها ونشرها.
- ✓ السهر، طبقا للتشريع والتنظيم الساريين المفعول، على:
  - حماية الحيوان والنبات.
  - المحافظة على المحيط.
- ✓ القيام بالتنسيق مع المصالح المختصة، بمكافحة:
  - التهريب وتبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود.
  - الإستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس بالأمن والنظام العموميين.
  - التأكد من أن البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قد خضعت لإجراءات مراقبة المطابقة، وذلك طبقا للتشريع والتنظيم اللذين تخضع لهما.

ثانيا: مجال إدارة الجمارك

تمارس عملها في سائر الاقاليم الجمركي، وفق الشروط المحددة في القانون، وتقوم بتحديد منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي وحسب المادة 29 من القانون الجمارك فإن ما يعرف بالنطاق الذي **يشمل**:[1]

المنطقة البحرية: تكون من المياه الاقليمية والمنطقة المتاحة لها والمياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به.

المنطقة البرية:

- ✓ تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30كلم^2 منه.
- ✓ تمتد على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد30 كلم^2 منه.
- ✓ تسهيلات لقمع الغش يمكن عن الضرورة تحديد عمق المنطقة البرية من30كلم^2 إلى غاية60 كلم^2 غير أنه يمكن تحديد هذه المسافة إلى غاية400كلم^2 ، وولايات تندوف، أدرار، تمنراست.

[1] بطاطاش ثيزيري، مرجع سابق، ص24

✓ وأيضا تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشتركين وزراء مكلفين للمالية والدفاع الوطني وسلطات عدة منها الحراسة والمراقبة والتقنين.

المطلب الرابع: وسائل الأساسيةلإدارة الجمارك

تستعمل إدارة الجمارك وسائل عديدة لقيام بمهامها، وذلك لتحقيق الأهداف المخططة وتنقسم هذه الوسائل الى ثلاثة أقسام:[1]

1. الوسائل القانونية:

تعتبر الوسيلة من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك المتمثلة في مايلي:

❖ **قانون الجمارك:** تعتبر اول وسيلة تنتهجها إدارة الجمارك باعتباره مرشد جمركي يحمي موظفي مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتهم، وكذلك يعتبر بمثابة مرجع يتضمن التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي ويتم تطبيق هذا القانون سنة1992 وفي سنة2000 أصبح يحتوي على 400 مادة ونص قانوني موزع إلى 15 فصل بعد مصادقة البرلمان عليه.

❖ **قانون المالية:** تعتبر قانون المالية بوثسقة تتضمن النفقات الاجمالية للدولة إضافة للضرائب والرسوم المباشرة والغير مباشرة وكذلك المداخل المختلفة خلال سنة لصلح الدول طبقا للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها، وهذا القانون يصدر كل بداية السنة، على إدارة الجمارك اتباع كل تغيير جاء في قانون المالية.

❖ **قانون الدولي:** هي عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية المعروفة لدى إدارة الجمارك وخاصة قوانين مجلس التعاون CDD والمنظمة التعريفة الجمركية وكذلك السوق الأوروبية المشتركة وعلى المنظمات الدولية التي لها علاقة مع الجزائر.

2. الوسائل البشرية:

وتتمثل في العنصر البشري بين إطارات اعوان الجمارك، وهم أعوان الدول وتنظيمهم في إدارات بختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى غاية أعون المراقبة، كما لجأت إدارة الجمارك إلى إنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان، وذلك قبل البدء في ممارسة أعمالهم.

[1] بطاطاش ثيزيري، مرجع سابق، ص39

❖ **القطب الإداري**: تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الإعلام الآلي والإحصائيات، التكوين المراقبات المحاسبة.

❖ **القطب التقني**: ويتمثل في فـءة الأعوان الجمارك، يجب على أعوان الجمارك بمختلف رتبتهم أداء اليمين أمام المحكمة التي توجد بإدارة المقر الذي يهملون فيه، ويسجل لدى كتابة ضبط المحكمة وتعفى الوثيقة أداء هذه اليمين من حقوق الطابع وتسجيل وتدون مجانا في بطاقات التعويض.

وتتكون فئة أعوان الجمارك من:

- ضابط الفرق: مستوى أقل من البكالوريا.
- ضابط المراقبة: المستوى ضابط الفرق+ 5سنوات أو بكالوريا+ سنتين التعليم الجامعي على الأقل.
- المفتش الرئيسي: مستوى ضابط المراقبة+ 5سنوات أو متخرج من المدرسة الوطنية للإدارة.
- مفتش العملاء: مستوى مفتش رئيسي+ 5سنوات أو متخرج من معهد الجمارك الجبائي القليعة.
- المراقب العام: مفتش عميد+5سنوات.

تعتمد الوسائل البشرية على الموارد المالية التالية: ميزانية التسيير وميزانية التجهيز.

➢ **ميزانية التسيير**: تهدف إلى تغطية النفاقات البشرية لسنة واحدة، وتحتوي على:

✓ أجور ورواتب جمركية.

✓ نفقات التكوين.

✓ تكاليف الصيانة.

➢ **ميزانية التجهيز**: يمكن أن تكون مدتها مابين3 إلى5سنوات لأنها تطلب من الدولة بهدف إنشاء مشروع بناء مدرسة، مكتب الجمركي، شراء معدات وتجهيزات آلية.

3. **الوسائل المادية**:

وهي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من مكتب وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي والتطور والانفتاح على العالم، كما قامت إدارة الجمارك بتدعيم نظام المعلومات في جميع مراكزها.

المبحث الثاني: التسهيلات والإجراءات الجمركية في عملية التصدير

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى الوثائق اللازمة في عملية التصدير، وكذا الاجراءات التي تتمشا مع عملية التصدير، والتسهيلات الجمركية الممنوحة من أجل تشجيع الصادرات وحماية المنتوج المحلي كما الزيادة في مداخيل العملة الصعبة، وأخيرا سوف نتطرق إلى احصائيات عملية التصدير خلال فترة(2017-2018) في ولاية الوادي.

المطلب الأول: الوثائق اللازمة في عملية التصدير

التصريح الجمركي: هو الوثيقة أو العقد الذي تتم وفق الشكل المحدد من طرف الجمارك الذي بموجبه المعنيون يعطون النظام الجمركي المناسب لبضائعهم، وكل المعلومات الضرورية لإدارة الجمارك لتطبيق هذا النظام الجمركي.[1]

التصريح المفصل يجب أن يكون محرر على مطبوعات خاصة مطابقة للنموذج الرسمي المحتفظ به في المديرية العامة للجمارك، حيث ينشأ نموذج موحد للتصريح صالح لجميع العمليات و الأنظمة الجمركية المذكورة في المادة 75 مكرر من قانون الجمارك وتنفرد إدارة الجمارك دون غيرها بطبع التصريح المفصل الذي تزوده به المستعملين بمقابل حيث يملأ التصريح المفصل من طرف المصرح ويقوم بإمضائه وإيداع مصلحة الجمارك في خمسة نسخ.

1) **نسخة الجمارك**: تحتفظ بها إدارة الجمارك (بيضاء).
2) **نسخة المصرح**: يحتفظ بها المصرح كإثبات (زرقاء).
3) **نسخة البنك**: لمراقبة البنك حركة رؤوس الاموال(صفراء).
4) **نسخة الرجوع**: يسترجع بها المتعامل أو الناقل مبلغ الكفالة في إطار نظام العبور(حمراء).
5) **نسخة الإحصاء**: للقيام بإحصاء عمليات إدارة الجمارك ومراقبة التجارة الخارجية(خضراء) وترسل نسخة الإحصاء إلى المركز الوطني للإحصائيات للقيام بتحاليل.

ويمكن أن تكون في أربع نسخ، وذلك حسب النظام كنظام العبور المبسط، أي بدون نسخة الرجوع. وتجدر لنا الإشارة أنه عمليا ولحد الآن لا يزال التعامل بأربعة نسخ فقط في عدم وجود نسخة إحائيات وأن هذه النماذج الأربعة نماذج مختلفة الالوان، تعرض في حافظة ورقية مرقمة وتحمل رمز العملة واسم المصرح مصحوبة بمجموعة من الوثائق.

[1] أنظر الملحق رقم(01)

محتوى التصريح المفصل: يحتوي التصريح المفصل على تسع وستون(69) خانة في الوجه الأمامي و(14) خانة في الوجه الخلفي، سنقسمها كما يلي:

خانات الوجه الأمامي:

وتنقسم إلى خانات تتضمن:

1) **القسم الأول:** المعلومات المتعلقة بالعناصر العامة وتشمل الخانات(3،4إلى15،20إلى26،45و46)

- النظام الجمركي للبضائع.
- الإسم وعنوان المستورد الحقيقي أو المصدر الحقيقي.
- إسم وعنوان المورد الحقيقي او المرسل إليه الحقيقي.
- رقم مكتب الجمارك.
- المصرح: إسمه،مقره الاجتماعي، عنوانه، رقم الاعتماد، عدد العمليات التجارية التي قام بها على مستوى مكاتب الجمارك.
- طريقة ووسيلة النقل.
- نوع العملية التجارية.
- تحديد شروط البيع الدولي.
- طبيعة العقد بين المتعاملين.
- مكان التصريح وتاريخه.

2) **القسم الثاني:** المعلومات الخاصة بالبضائع:

وتشمل(1،2،16إلى19،24إلى 25، 27،31،33،35،36،37،39،40) وتشمل معلومات مختلفة عن البضاعة.

- النوع التعريفي للبضاعة.
- طبيعة البضاعة.
- منشأ البضاعة.

– مصدر البضاعة.

– القيمة لدى الجمارك وتتمثل في:

- السعر الإجمالي المفوتر الصافي.
- مصارف الشحن.
- مصارف التأمين.
- المصارف الأخرى.
- سعر الصرف.
- العدد الإجمالي للطرود.
- الوزن الصافي للبضاعة.
- الوزن الإجمالي.
- رقم الرموز الخاصة بالوثائق المرفقة.

3) **القسم الثالث**: معلومات خاصة بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية:

وتشمل الخانات(38،41إلى44،47إلى59) وتشمل المعلومات التالية:

– الرقم الدال على الرسم.

– النسبة المئوية للرسم.

– الوعاء الجمركي أو الضريبي.

– المبلغ الصافي الخاص بكل رسم.

– المبلغ الاجمالي للحقوق والرسوم الجمركية.

– تحديد طبيعة الدفع.

4) **القسم الرابع**: معلومات أخرى، وتتضمن معلومات متعلقة بإدارة الجمارك:

وتشمل الخانات(56،6إلى68) حيث يشمل هذا القسم لمعلومات المتعلقة بالرقم الإحصائي، النظام الجمركي، الوثائق المقدمة، مكتب الجمارك المعني، تاريخ تحرير التصريح لدى الجمارك، إمضاء وتأشيرة المصرح.

خانات الوجه الخلفي:إن الوجه الخلفي للتصريح المفصل كله مخصص لمصالح إدارة الجمارك، حيث يحدد فيها ملاحظات وإمضاء العون الذي قام بالمعاينة الميدانية لبضائع وملاحظات وإمضاء النفتش الذي قام بفحص التصريح وتصفيته، وسنحاول توضيح كما تحتويه الخانات كما يلي:

Cadre L :reconnaissance du service: الإطار"L" تحقق المصلحة هو إطار خاص بمعاينة البضاعة من طرف مفتش أو عون الفحص ويودون فيه المفتش نتائج المعاينة ويتكون من:

- **الخانة 01**: يدون فيها اسم الفحص الذي أجرى التحقق.
- **الخانة02**: خاص بالعمليات المتعلقة بالمحروقات، حيث يدون فيها: التارخ، درجة الحرارة، الكثافة، الحجم أو الوزن الحقيقي أو الحجم الظاهري.
- **الخانة 03**: ويدون فيها تحصيل الفحص، إحصاء عدد الطرود ورقم الطرود التي تمت مراقبتها ووسيلة النقل التي تم نقل البضاعة فيها والطرود التي تم رفع عينات منها، ثم يدون نتائج المعاينة.

Cadre M : Certificat de vérification: الإطار "M" شهادة الفحص: يحررها مفتش الفحص ويؤرخها ويمضيها ويدون فيها عناصر الفحص(قيمة، منشأ، وضعية تعريفية والوزن)، وطبيعة الفحص هو مادي أو على الوثائق.

Cadre N : Régularisation des consignations: الإطار"N" نظام الضمان: هذا الإطار مخصص لقابض الجماك ليوضح عليه مبلغ الضمان وتطبيق الحقوق والرسوم الجمركية وعمليات أخرى، والمبلغ المسترجع احتمالا ويؤرخ ويمضي في هذه الخانة.

Cadre O : Restitution après dédouanement: الإطار "O" إرجاع بعد الجمركة: هذه الخانة تستعمل في حالة رد عينات أو وثائق مطلوبة في مجال الفحص، وهذا الإرجاع يقع على عاتق المصرح.

Cadre p:Liquidation rectifiée : الإطار "P" تصحيح التصفية: هذا الإطار مخصص لتصحيح تصفية الحقوق والرسوم الجمركية عند رفض القيمة، ويحتوي هذا الإطار على الخانات التالي:

- **الخانة08**: تحدد فيها رموز الحقوق والرسوم الجمركية.
- **الخانة09**: وتحدد فيها قيمة الحقوق وارسوم قبل الاعتراض عليها.
- **الخانة10**: وتحدد فيها التصفية المصححة بعد الاعتراض على قيمة الحقوق والرسوم.

- **الخانة11**: تحدد فيها قيمة الحقوق والرسوم الجمركية المستوردة.
- **الخانة12**: للحقوق والرسوم المعادة(المسترجعة).
- **الخانة13**: التصفية الإضافية(المتممة) ويذكر فيها(الرقم، التاريخ والمبلغ لصالح الخزينة العمومية).
- **الخانة 14**: التصفية المعاد ويذكر فيها الرقم والتاريخ والمبلغ لصالح المتعامل.

الوثائق المرفقة بلتصريح المفصل

سقوم المصرح بعد تحرير التريح المفصل بتكوين الملف الخاص بجمركة البضائع، والذي يجب أن يحتوي إضافة إلى النسخ المذكورة للتصريح على بعض الوثائق الأخرى التي ترفق به مهما كانت طبيعة البضاعة ونوه المبادلة التجارية يغرض الإثبات، ونذكر على سبيل المثال:

1. **الفاتورة التجارية الموطنة:** هي عبارة عن وثيقة تجارية محاسبية وجودها ضروري في ملف الجمركة، ويجب أن يكون فيها اسم وعنوان المشتري والبائع وطبيعة ونوعية وسعر الوحدة والسعر الإجمالي للبضاعة، ويجب أن يكون كذلك عليها تاريخ والتوقيع وشروط البيع، كما توضح شكل التغليف والعلامة والوزن للسماح بمراقبة التطابق مع الوثائق الأخرى، وكيفية الدفع وعملته.[1]

2. **شهادة التوطين البنكي:** معظم الصفقات التجارية تمر عن طريق البنوك، حيث تعد هذه الأخيرة أداة وصل بين طرفي الصفقة التجارية أو المتعاملين أي البائع والمشتري، وتقترن هذه الشهادة بالفاتورة الموطنة، حيث يتم إحضار الفاتورة لدى البنك الذي يقوم بتجميد رصيد المشتري ويتكفل بعملية تحويل قيمة الفاتورة إلى رصيد البائع في البنك الأجنبي ومقابل ذلك يقوم البنك بتحرير شهادة التوطين البنكي عليها رقم التوطين في الفاتورة.[2]

يحتوي التوطين البنكي على:

- الولاية.
- رقم البنك.
- رقم الوكالة.
- السنة.
- الثلاثي.

[1] أنظر للملحق رقم(02)

[2] أنظر للملحق رقم(03).

- عملية التصدير/الاستيراد.
- رقم العملية.
- العملة

الوثائق اللزمة للحصول على التوطين البنكي:

➢ **طلب فتح ملف توطين تصدير:** حيث تحتوي هذه الوثيقة على كافة المعلومات الخاصة بالمصدر وهي:[1]

- تاريخ.
- الوكالة والكود الخاص بها.
- العنوان.
- اسم الشركة.
- العنوان بالكامل.
- رقم التعريف الضريبي.
- رقم التعريف الاحصائي.
- رقم السجل التجاري.
- رقم الحساب.
- الغرض الاقتصادي.

وبيانات اخرى متعلقة بالبضاعة:

- عقد تجاري.
- مرجع والتاريخ.
- المبلغ بالعملة.
- مقابل القيمة بالدينار بالسعر المؤقت.
- اسم العميل أو اسم الشركة.
- طبيعة المنتج(جيد/خدمة).

[1] أنظر للمحلق رقم(04)

- التعريفة الجمركية.
- اصل المنتج.
- اختيار الدفع.
- وقت العودة إلى الوطن.

➢ **تعهد لدى البنك الجزائري الخارجي**: حيث يحتوي التعهد على:[1]

- اسم السيد.
- التاريخ.
- المنتوج.
- الكمية.
- الدولة المستوردة.
- رقم الفاتورة.
- تاريخ.

وبعد إتخاذ الإجراءات الجمركية اللازمة إحضار الوثائق المرفقة بالملف الجمركي في أقرب وقت والمتمثلة في:

- الفاتورة النهائية.
- قائمة التعبئة.
- وثيقة الشحن، بوليصة الشحن، شهادة السيارة أو التوصيل.
- التصريح الجمركي(D11).

3. **شهادة المطابقة**: هي وثيقة رسمية مهمتها إثبات أن المنتج يلبي كافة المتطلبات المعمول بها في الجهة التي يتم التصدير إليها، ويطلق عليها في بعض الأحيان اسم شهادة الإمتثال أو شهادة المطابقة.[2]

تتضمن شهادة المطابقة كل من الاسم ومعلومات الإتصال التي تخص السلطة المصدرة، وكذلك اسم المنتج أو الخدمة التي يتم إعتمادها وكمية المنتج، ورقم الفاتورة، وتاريخ الشهادة، وبين يفيد بأن المنتج أو الخدمة تفي متطلبات المعايير ذات الصلة.

[1] أنظر للملحق رقم(05)

[2] أنظر للمحلق رقم(06).

4. **شهادة المنشأ**: وثيقة رسمية تحدد المنشأ الأصلي للبضائع المستورد مع بيان العناصر الأساسية لتعريفها ليسهل تطبيق النصوص القانونية التي تمنع أو تسمح بدخول بضاعة ما قادمة من بلدان معينة تصدرها الغرفة التجارية أوو مصالح الجمارك للبلد المصدر، كما يكمن هدفها أيضا في إمكانية استفادة النستورد من إعفاءات جمركية في حالة وجود أتفاقيات ثنائية بين البلد المستقبل للبضائع والبلد المصدر لها تنص على إعفاء بضاعة ما من الحقوق الجمركية.[1].

وتحتوي هذه الوثيقة على المعلومات الآتية:

- المصدر وعنوانه.
- الشركة المنتجة.
- المستورد وعنوانه.
- رقم وتاريخ الفاتورة.
- عدد الطرود.
- نوع وارقام وعلامات الطرود.
- نوع البضاعة.
- الوزن(القائم والصافي).
- القيمة بالعملة الأجنبية.

5. **السجل التجاري**: هو وثيقة لجمع المعلومات الوافية عن التجار، وعن العناصر المختلفة التي يتألف منها نشاطهم، وعن المؤسسات التجارية التي تشكل هدف هذا النشاط.[2]

ويتكون السجل التجاري من المعلومات التالية:

- رقم التسجيل.
- تاريخ التسجيل في السجل التجاري.
- عنوان الشركة أو تسميتها.
- الشكل القانوني.
- عنوان مقر الشركة.
- ولاية التواجد.

[1] أنظر للمحلق رقم(07)

[2] أنظر للمحلق رق(08)

- مبلغ رأسمال الشركة.
- تاريخ بداية النشاط.
- ملكية القاعدة التجارية.
- ملكية المحل التجاري.
- عدد المؤسسات الثاونية.
- الممثل أو الممثلون الشرعيون.
- قطاع النشاط.
- رمز أو رموز النشاط، النشاطّ أو الانشطة الممارسة.

حسب المادة 5 من مرسوم التنفيذي رقم15-111 مؤرخ في 14 رجب1436 الموافق ل3مايو2015، يحدد كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري: القيد في السجل التجاري له طابع شخصي.

لا يسلم للخاضع للقيد في السجل التجاري إلا رقم واحد للقيد الرئيسي الذي لا يمكن تغييره إلى غاية شطبه.

يتم القيد الثانوي بالرجوع إلى القيد الرئيسي.

وحسب المادة6 من نفس المرسوم فإن: يعتبر في مفهوم أحكام المادة 5 أعلاه ما يأتي:

أ. **القيد الرئيسي**: هو أول قيد في السجل التجاري يقوم به كل شخص يمارس نشاطا خاضعا للقيد في السجل التجاري.

ب. **القيد الثانوي**: كل قيد يتعلق بانشطة ثانوية يمارسها كل شخص طبيعي أو معنوي ويمثل امتدادا للنشاط الرئيسي أو ممارسة أنشطة تجارية أخرى متواجدة باقليم ولاية المؤسسة الرئيسية أو ولايات أخرى.

وللحصول على القيد في السجل التجاري للشخص طبيعي فإنه يجب عليه إرفاق الوثائق التالي:

- صورة شمسية.
- شهادة ميلاد.
- عقد كراء+ نسخة(عقد ايجار).
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- الحقوق4000دج في الضرائب،451200دج للبنك الوطني الجزائري.

وينقسم شكل النشاط التجاري الممارس لشخص طبيعي إلى : تجارة قارة، وتجارة غير قارة.

وحسب المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 11/15 الذي يحدد كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري فإنه: يتم قيد كل شخص طبيعي في السجل التجاري على أساس طلب ممضى ومحرر على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري.[1]

يرفق الطلب بإثبات وجود محل مؤهل لاستقبال نشاط تجاري بتقديم سند ملكية أو عقد إيجار او امتياز للوعاء العقاري الذي يحوي النشاط التجاري أو كل عقد أو مقرر تخصيص مسلم من طرف هيئة عمومية.

وحسب المادة 8 من نفس المرسوم: يتم قيد كل شخص طبيعي يمارس نشاط تجاري غير قار في السجل التجاري على أساس طلب ممضى ومحرر على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري مرفقا بنسخة من مقرر تخصيص مكان على مستوى فضاء مهيأ لهذا الغرض، تسلمه الجماعات المحلية للأنشطة التجارية الممارسة عن طريق العرض أو النسخة من بطاقة تسجيل المركبة المستعملة في إطار التجارة غير القارة، وإثبات الإقامة المعتادة.

وللحصول على السجل التجاري للشخص معنوي فإنه يرفق الوثائق التالية:

- صورة شمسية.
- القانون الاساسي.
- عقد الكراء+ عقد الايجار(مقر الشركة).
- الاشهار القانوني.
- شهادة ميلاد.
- 4000دج للضرائب.
- 96000دج الايداع القانوني للبنك الوطني الجزائري.
- 915200دج للبنك الوطني الجزائري.

وحسب المادة9 من نفس المرسوم المذكور أعلاه فإن: يتم قيد الشخص المعني في السجل التجاري، على اساس طلب ممضى ومحرر على استمارات يسلمها المركز الوطني للسجل التجاري، مرفقا بالوثائق الآتية:

[1]أنظر للمحلق رقم(9).

– نسخة(1) من القانون الأساسي المتضمن تأسيس الشركة أو نسخة من النص التأسيسي للشركة عندما يتعلق الأمر بمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

– نسخة من إعلان نشر القانون الأساسي للشركة في النشرة الرسمية للإعانات القانونية.

– إثبات وجود محل مؤهل لاستقبال نشاط تجاري بتقديم سند ملكية أو عقد إيجار أو امتياز للوعاء العقاري الذي يحوي النشاط التجاري أو كل عقد أو مقرر تخصيص مسلم من طرف هيئة عمومية

6. **رقم التعريف الضريبي**: هي وثيقة تثبت الرقم الضريبي وهو رمز رقمي، والغرض منه هو تسهيل التعرف على الشخصيات القانونية والمادية للإدارة العامة.حيث يسمح بتتبع الاموال وإدارة الحسابات المصرفية: الحالات شهرية الخاصة بتحويل الاموال من وإلى الجزائر.[1]

عموما يشمل رقم التعريف الضريبي خمسة عشر(15) وضعية، ومع ذلك، نجده على عشرين(20) وضعية، عندما يتعلق الأمر بتسجيل اما شخص معنوي أو كيان إداري، وحدات المؤسسات الثانوية: الكيانة الثانوية، الفروع، وما إلى ذلك من أشكال.

هيكل رقم التعريف الضريبي يختلف وفقا لفئة دافعي الضرائب والتي يجب تحديدها، وهكذا نجد ثماني(08) فئات وهي:

- الاشخاص الطبيعية.
- الاشخاص المعنوية.
- الكيانات الإدارية.
- مكاتب الإتصال لشركة أجنبية.
- الاخاص المعنوية ذات صفة أجنبية.
- الشركات المدنية والجمعيات المعتمدة والمجموعات ذات الاهتمام المشترك والمنظمات المهنية.
- المنظمات المهنية أو المنزمات المهنية الزراعية.
- الممثلين الدبلوماسيين والقنصليات والهيئات التي أنشئت بموجب إتفاق دولي.

7. **شهادة الضمان، شهادة الجودة،والشهادة الصحية والبيطرية:**

➢ **شهادة الضمان:** يحررها المورد وتسلم للمستورد وتثبت سلامة البضائع.

[1] أنظر للمحلق رقم(10).

- **شهادة الجودة:** وتبين النوعية الجيدة ومدى مطابقتها للمقاييس.
- **الشهادات الصحية والبيطرية:** تحرر من طرف المؤسسات المؤهلة والمختصة وتتعلق بالمنتجات ذات الأصل الحيواني وذلك لإثبات مطابقتها للمعايير الصحة العامة وقابليتها للاستهلاك.

وللحصول على هذه الوثيقة يجب إرفاق بطلب تصدير لمنتوجات المباتية للاستهلاك والتي تحتوي على الشكل القانوني للمؤسسة.[1]

- العنوان.
- رقم الهاتف و الفاكس.
- نوع المواد.
- الكمية.
- نقطة الخروج.
- البلد الموجهة إليه.
- عنوان البلد الموجهة إليه.

مع إرفاقها بالوثائق التالية:

- نسخة من دفتر الشروط يحدد نوعية التحاليل الصحية للمنتوج النباتي للبلد المستورد(في حالات وجود اتفاقية مبرمة بين الطرفين).
- نسخة من الفاتورة المؤشرة من البنك.
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من بطاقة التعريف.
- رقم التعريف الضريبي.

المطلب الثاني :الإجراءات الجمركية عند التصدير

لتصدير البضاعة يجب أن تكون عبر عدة مراح وهي كالأتي:

أ:إحضار البضاعة لدى الجمارك

[1] أنظر للمحلق رقم(11).

يجب إحضار البضائع المعدة للتصدير أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للمراقبة الجمركية وفق المادة 51 من قانون الجمارك , يمكن أن يكون مكتب الجمارك هو مكتب الخروج (المكتب الحدودي) أو المكتب الأقرب من مقر مؤسسة المصدر[1]

إذ يتم تبيين كيفية نقل البضاعة وهناك ثلاث وسائل لنقل البضاعة وهي كما يلي :[2]

أ / حالة النقل البري : يجب أن يتم إحضار البضاعة إلى المكتب الجمركي عبر طريق يدعى الطريق القانوني، وهو الطريق الأقصر المباشر بين الحدود و اقرب مركز للجمارك، والذي لا يجوز الابتعاد عن خطه إلا في حالة وجود حالة طارئة أو قوة قاهرة. (نظر المواد من 60 إلى 61 مكرر .)

ب/ حالة النقل البحري :لا يسمح برسو السفن إلا في الموانئ التي يوجد فيها مكتب للجمارك ، و يجب أن تسجل البضائع المنقولة في " بيان الحمولة " الذي يعد بمثابة جرد يوقعه الربان و يوضع تحت تصرف أعوان الجمارك . أن ربان السفينة ملزم بالإحضار الجمركي للبضاعة، بمجرد الدخول إلى المنطقة البحرية من النطاق الجمركي ، التي تمتد على طول 24 ميل بحريا بدأ من الشاطئ ، ويتعين عليه أن يقدم : بيان الحمولة موقع من طرفه ، بيان مؤونة الطاقم ، قائمة الركاب و كل الوثائق المطلوبة(أنظر المواد من 53 إلى 58 مكرر من ق ج .)

ج/ حالة النقل الجوي : يخضع النقل الجوي إلى إجراءات مشابهة للنقل البحري ، بحيث ال يجوز للمراكب الجوية التي تقوم برحلة دولية أن تهبط في غير المطارات التي توجد فيها مكاتب جمركية ، إلا إذا أذنت لها بذلك مصالح الطيران المدني بعد استشارة إدارة الجمارك ، و يجب على قائد المركبة الجوية فور وصولها أن يقدم ألعوان الجمارك بيان البضاعة، و التي تعرف أيضا بتسمية " رسالة النقل الجوي " وتحتوي على معلومات حول وسيلة النقل، نوع البضاعة، عدد الطرود، الوزن، مكان الشحن كما يلزم بتقديم بيان مؤونة الطائرة وكل الوثائق المطلوبة من إدارة الجمارك(أنظر المواد من 62 إلى 65.)

إذ يلزم المصدر إحضار الوثائق المطلوبة الخاصة بالتصدير وهي كالأتي[3] :

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للوزارة المالية ,التسهيلات الجمركية عند التصدير ,**التسهيلات الجمركية عند التصدير** ,المديرية العامة للجمارك 2022,بتاريخ 8ماي2023, 13:30,www .douane.gov.DZ

[2] ك.نجار , محاضرات السداسي الأول السنة الثالثة تخصص: تجارة دولية وإمداد مقياس: **العمليات الجمركية والعبور**, كلية العلوم االقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية,جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ,2021/2020,ص8

[3] مقابلة مع مدير غرفة التجارة والصناعة بولاية الوادي ,بتاريخ 2023/05/1, 10:45

_ فاتورة موطنة

_شهادة المنشأ

_شهادة الصحة

_شهادة المطابقة

-السجل التجاري الخاص بالمصدر

_نسخة عن البطاقة الجبائية الصادرة عن المصالح الجبائية المختصة إقليميا

ب .فحص البضائع :

يتم فحص البضائع موضوع تصريح للتصدير عن طريق مراقبة مادية انتقائية قبل الشحن.كما يمكن أن تتم هذه المراقبة داخل محلات المصدر.

بعد ذلك يقوم المفتش بفحص وسائل النقل إذ يجب عليه أن يتأكد من توفر الشروط السالفة الذكر ، وبعد ذلك يقوم بفحص البضائع بنفس العناية التي يبذلها عند فحص البضائع الموجهة للاستهلاك (تعداد البضائع ، وزنها ، طلب إجراء خبرة ، أخذ عينات ....الخ),وفي هذا الإطار وبعد إتمام عملية الفحص تشحن البضائع على وسائل النقل و توضع الأختام الجمركية على موضع إدخال أو إخراج البضاعة عدد ها نوعها وأرقامها يجب أن نكتب على وثيقة التصريح المفصل

أثناء عملية الفحص يقوم مفتش الفحص بالتزام كل العناية في ملء بطاقة الفحص مدونا كل المعلومات المتعلقة بوسائل النقل ، البضائع، أرقام الأختام وكذا كل عنصر من شأنه أن يساعد القابض على تقييم المخاطر من أجل تحديد مبلغ الكفالة وكذا أجل الطريق ، هذا الأخير الذي يحدد اعتبارا بحالة وسائل النقل ، نوعها ، حالة الطرقات ، طول المسافة ، وحتى الحالة الجوية.بعد ذلك يقوم مفتش الفحص بالإمضاء على التصريح المفصل وعلى بطاقة الفحص[1]

يتم إعفاء البضائعمن المراقبة في مكتب الخروج في حالة ما تم مراقبتها في المكتب الداخلي إذ يجب قبل تفريغ البضاعة في الشاحنة تكون الجمارك حاضرة للتأكد من سلامة العمليةعندما لاتكون البضائع موضوع تصريح مفصل، فور

[1] سعدي رفيق,**الأنظمة الجمركية الاقتصادية**,, Réalisé par : **Inspecteur principal** ,ص33,34

وصولها إلى مكتب الجمارك، يجوز تفريغها في أماكن معينة لهذا الغرض للمكوث فيها تحت المراقبة الجمركية، في إنتظار إيداع التصريح المفصل، وفق مانصت عليه المادة 66 من قانون الجمارك.**هذه الأماكن تتمثل في:**[1]

_المخازن المؤقتة .

_الموانئ الجافة

أما في حالة بضائع سريعة التلف تتم العملية بطريقة فورية مع رخصة للتنقل

يتم تشميع الشاحنة بعد إتمام إجراءات الجمركة من طرف الجمارك مع مراعاة عدم فتح البضاعة أو الشاحنة إلى غاية وصولها للمصنع الخاص بالشخص المستورد ويتم تسليم ناقل البضاعة الوثائق الخاصة بالتصدير في ظرف مع ختم من المكتب الجمرك يمع مراعاة عدم فتحها إلا إذا لزم الأمر في الميناء وإعطاء نسخة من الوثائق إلى الناقل لتفادي عراقيل السير[2]

ج)إيداع الكفالة :

بعد إتمام عملية الفحص يحول المفتش ملف التصريح وخاصة بطاقة الفحص إلى القابض والذي يحدد مبلغ الكفالة أو مبلغ الإيداع ويمنح أمر بالإيداع وهو وثيقة تسلم إلى المصرح من أجل إيداع المبلغ على مستوى مؤسسة بنكية في حالة الكفالة البنكية التي لا تتجاوز قيمتها أكثر من 10 % من مبلغ الحقوق و الرسوم المستحقة ، وفي حالة رغبة المصرح في إيداع مبلغ نقدي بدل الكفالة فهو الوثيقة التي بموجبها يقوم بهذه العملية,ويكون مبلغ الكفالة أو الإيداع ب:

_ العملة الأجنبية للأجانب

_ العملة الوطنية للجزائريين

بعد إيداع الكفالة أو مبلغ الإيداع يسلم القابض للمصرح الملتزم سند الإيداع من أجل إثبات حقه وترفق الكفالة بالتزام كتابي يتعهد من خلاله الملتزم بإيصال البضائع في الآجال المحددة و بالتزام الطريق المحدد و بأختام سليمة[3]

[1] زعكير هشام ,يوم إعلامي حول : التسهيلات الجمركية الممنوحة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال التصدير ,المديرية الفرعية للتقنيات الجمركية , جمارك ورقلة ,16نوفمبر 2022

[2] مقابة مع رئيس المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية بالوادي,بتاريخ 2023/05/3 , 08:30

[3] سعدي رفيق,مرجع سبق ذكره ,ص36

د) وصول البضاعة إلى المكتب الخارجي(الميناء):

تحديد الطريق الواجب اتخاذه والأجل المستغرق الطريق النهائي وكذا الأجل الذي يلتزم المصرح بإيصال البضائع في حدوده يحدد من طرف القابض أو المفتش الرئيسي لمراقبة العمليات التجارية ، أو المفتش الرئيسي لسير سندات الإعفاء بكفالة ، وذلك بتحديد الطرقات ومكاتب الجمارك التي يجب المرور عليها وكذا المدن التي يجب المرور عليها وذلك على النسخة الخامسة من التصريح بالعبور وكذا نسخة المصرح ، ويجب على الناقل الالتزام بالطريق المحدد ويسمى الطريق الشرعي وأن يؤشر النسختين السابقتين من طرف مكاتب المرور[1]

عند وصول البضاعة إلى المكتب الخارجي يتم التأكد من الوثائق الخاصة بالتصدير الصادرة من المكتب الجمركي مع طلب وثائق التنقل[2] من السائق الخاصة بمعلومات وسيلة التنقل ويتم تمرير البضائع عن طريق الكاشف الألي للتاكد من عدم وجود بضائع خارج نطاق العملية أو غير مرغوب فيها[3]

المطلب الثالث:التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير:

يتم منح التسهيلات الجمركية لعمليات التصدير على ثلاث (03) مستويات ، إجراءات، أنظمة جمركية، مراقبة.

تم وضعها حيز التنفيذ لمرافقة المصدرين و ترقية ودعم المصدرين خارج المحروقات، الهدف المنشود منها هو خفض التكاليف و توفير الوقت.

[1] سعدي رفيق,نفس المرجع السابق ,ص37

[2] أنظر للملحق رقم(12)و(13).

[3] مقابلة مع رئيس المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية بالوادي بتاريخ 2023/05/3 , 08:30

الشكل رقم(03): مخطط يوضح طريقة عبور السلع.

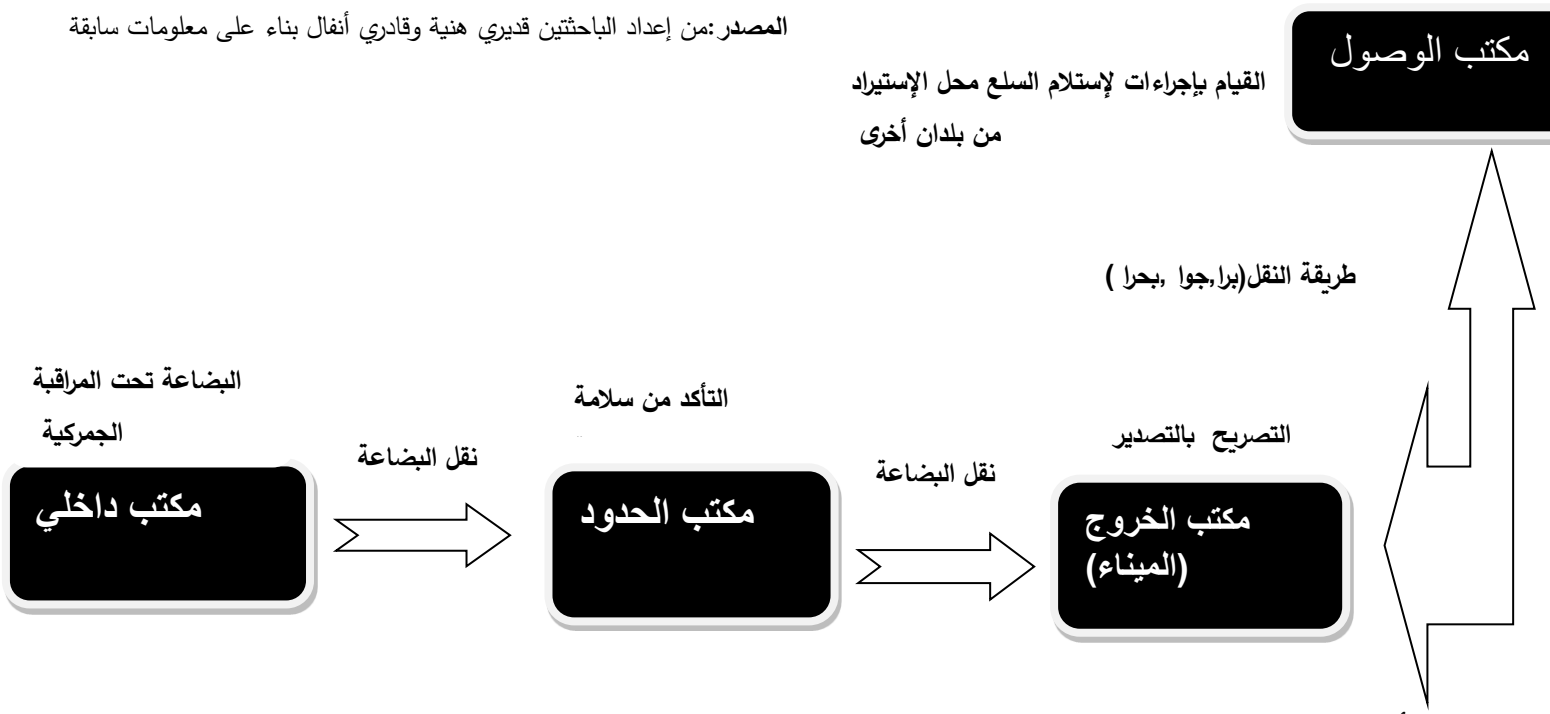

المصدر:من إعداد الباحثتين قديري هنية وقادري أنفال بناء على معلومات سابقة

أولا:المراقبة

1)بالنسبة للصادرات من الخضر والفواكه والمنتوجات الأخرى الطازجة وسريعة التلف:

منح الرواق الأخضر للصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف:

إن الصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف والموجهة للبيع أو للبيع بالإيداع، تستفيد بشكل ألي من الرواق الأخضر مهما كانت صفة المصدر سواء كان متعاملا اقتصاديا معتمدا أو غير ذلك.

وعلى هذا، يكون الفحص الجمركي المطبق على هذا النوع من المنتوجات عاجلا وذوي أولوية، كما تصفى التصريحات المتعلقة بها ويسلم سند التصدير في اليوم ذاته.

2) بالنسبة للصادرات من المنتوجات الأخرى:

تتم الإجراءات الجمركة بالنسبة للصادرات من المنتوجات الأخرى في أجل لا يتعدى 48ساعة ابتداء من تاريخ تسجيل تصريح التصدير[1]

[1]زعكيرهشام,مرجع سبق ذكره,ص30

تعفى البضائع من المراقبة عن طريق الكاشف الضوئي في الحالات الأتية:

_إذا كان متعاملا إقتصاديا معتمدا

_إذا قد خضعت إلى مراقبة مادية

_ تقديمها إلى مكتب الخروج الجمركي بأختام جمركية سليمة

3)استعمال النظام الالي في عملية الجمركة: (**SIGAD**) مع تزايد عدد المتعاملين الاقتصاديين و حجم المبادلات التجارية مع الخارج خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية لم يعد من الممكن إبقاءها على الطرق اليدوية لمعاجة التصريحات الجمركية، كما أصبح التحكم في النشاطات التجارية الدولية من خلال المراقبة البعدية حتمية ملحة .تلك هي أهم الاسباب التي دفعت الجمارك الجزائرية الى اعتماد نظام الاعلام و التسيير الالي للجمار(SIGAD)منذ اكتوبر 1995 معوضا بذلك النظام الذي كان سائدا منذ 1986 ، و هذا بغية تسريع عملية الجمركة[1]. حيث يقوم على عدة مهام وهي كالأتي:[2]

- سيسمح بمراقبة أنية وألية لكافة عمليات الجمركة الخارجية على مستوى داخلي .
- سيمكن المستورد من دفع تكاليف التصريح الجمركي عن بعد بإستعمال هاتفه النقال.
- سيسهل عمليات الجمركة للسلع على مستوى الموانئ وتحديد أجال معينة .ومن ثم تدخل مسؤولي المديرية في حال تسجيل أي تأخير من طرف الأعوان .
- سيجعل مراقبة العمليات الجمركية تتم بصفة ألية وعن بعد.وعليه تحبط كافة محاولات الغش وبالتالي التخلص من قضايا الفساد.
- سيبسط إجراءات الجمركة ويسرع من وتيرتها ويكشف وبصفة دقيقة عن المداخيل الجمركية .
- سيضفي الطابع المادي على جميع الإجراءات الجمركية ,وبالتالي القضاء على السلطة التقديرية لموظفي الجمارك وضمان شفافية العمليات وتقليل مخاطر التواطؤ.

[1] خديم كريم ، حاكمي بوحفص,ال**تسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018),مجلة آفاق علمية**,المجلد 14,العدد 01,تاريخ النشر 2022/03/17,ص12

[2] فراح فريال ,**رقمنةإدارةالجمارك وحتمية النتقالمنSIGADإلىE -DOUANE,مجلة المنهل الاقتصادي**،المجلد: 04،العدد: 02،جامعةالشهيد حمه لخضر الوادي ,تاريخ النشر 20أكتوبر 2021,ص6,7

- سيخفض وبشكل كبير من التكاليف الجمركية .والتي كانت تثقل كاهل المتعاملين الاقتصاديين والناجمة من مكوث الحاويات ,لمدة زمنية طويلة في الموانئ مما سيؤدي بالضرورة لانخفاض في أسعار مختلف المواد والمنتجات محل المستوردة ,كذلك سيلغي المراقبة اليدوية للحاويات والسلع التي تستغرق 8أيام في غالب الأحيان وتعويضها بنظام أوتوماتيكي يشرف عليه مفتش جمركي .
- سيعمل على تقليص الأجال الجمركية إلى فترة تتراوح مابين ستين دقيقة وأربعة وعشرين ساعة .
- ستتم عملية جمركة للسلع عن بعد .من خلال ملء استمارة عبر الموقع الإلكتروني عن طريق نسخ الوثائق ليتم دراستها من طرف أعوان الجمارك والموافقة عليها عن بعد.
- سيوفر هذا النظام موقع إلكتروني جديد يمكن من خلاله الحصول على كافة الإحصائيات الرسمية لواردات وصادرات السلع وقيمتها
- سيضمن درجة عالية من الشفافية في التعاملات الجمركية وذلك في إطار التصدي للعمليات التجارية والمالية الغير قانونية
- سيسمح بمعالجة الملفات بسرعة وذلك عن طريق ألية تنسيق البيانات عبير جميع المواقع التي تديرها إدارة الجمارك (الموانئ ,المطارات ,الموانئ الجافة والمعابر الحدودية)
- كما يهدف هذا النظام الجديد إلى الجمركة والتخليص الالكترونيين والانتقاء الأوتوماتيكي للسلع والمسافرين محل الخطر العالي وهذا عن طريق نظام تسيير المخاطر .
- سيسمح أيضا بالتبادل الالكتروني للمعطيات والوثائق المرقمنة (الشباك الوحيد)وكذا المتابعة الأنية لمراحل الجمركة
- وأخيرا سيسير التنقل الدوري لأعوان الجمارك .ومراقبة تطور الوظائف والمهارات ,وضمان الامتثال لمدونة قواعد السلوك والانظباط وكذا تأمين ملفات الموظفين الفردية من خلال إدارة المستندات الإلكترونية ,وهذا لضمان إدارة الموارد البشرية على أساس ومعايير محدد مسبقا.

ثانيا:الإجراءات

يتمثل هذا الإجراء في السماح بالتصديرالمؤقت للبضائع ,بعد الحصول على الموافقة المسبقة لمصالح الجمارك ,وذلك بغرض بيعها في الأسواق الخارجية ويتم تسوية التصريح بالتصدير من أجل البيع بالإيداع عن طريق إما[1] :

_ تصريح تكميلي بالتصدير النهائي في حالة ما إذا تم بيع البضائع فعليا في الأسواق الخارجية

_تصريح بإعادة إستيراد للبضائع التي لا يتم بيعها بعد الأجال الممنوحة لذلك

_تصريح بالتصدير النهائي مرفوق بمعاينة التلف أو الفساد بالنسبة للبضائع الفاسدة أو التالفة بالخارج .وتتم عن طريق تصريحات مختلفة[2] :

أ. **التصريح المؤقت**

يمنح هذا الاجراء المبسط من طرف المصلحة، بعد تقديم طلب من طرف المصدر.

يجب أن يتم استكمال التصريح المؤقت بتصريح تكميلي في الآجال المحددة من طرف المصلحة.

يشكل التصريح التكميلي مع التصريح الابتدائي فعل واحد غير منفصل،ويسري مفعوله إبتداء من تاريخ تسجيل التصريح الأصلي

ب. **التصريح المبسط** :يحتوي التصريح المبسط على جزء من المعلومات المدونة في التصريح المفصل. يجب أن تكون هذه الأخيرة كافية من أجل تحديد البضائع المعنية بالتصدير و قبول النظام الجمركي المطلوب.

يتم تسويته عن طريق إيداع تصريح تكميلي خلال المدة الممنوحة من طرف المصلحة.

غير أن التصريحات المقدمة وفقا للنماذج الخاصة التالية، ليست معنية بعملية إيداع التصريح المفصل المسوى :

– نماذج الاستخدام الدولي المنصوص عليها في الاتفاقيات، البروتوكولات و الاتفاقات الدولية، الموقع و المصادق عليها من طرف الجزائر (مثال "دفتر القبول المؤقت")

–نماذج الاستخدام الخاص، والتي نماذجها وأشكالها محددة و منظمة بموجب الأحكام التنظيمية،التي تنظم عمليات جمركة البضائع (مثال:التصريح المبسط لنقل البري،رخصة العبور لدى الجمارك)؛

– التصريحات البريدية الدولية نموذج «CN23» et «CN22»

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للوزارة المالية ,**التسهيلات الجمركية عند التصدير** ,التسهيلات الجمركية عند التصدير ,المديرية العامة للجمارك 2022,بتاريخ 8ماي2023, 13:30 ,www .douane.gov.DZ

[2] مقابلة مع رئيس المفتشية الرئيسية لمراقبة العملية التجارية بالوادي بتاريخ3/ 05/ 2023, 8:30

ت. التصدير عن طريق دفتر القبول المؤقت:

يعد دفتر القبول المؤقت وثيقة دولية تسمح للمهنيين بالتصدير المؤقت لبضائعهم مع الوقف الكلي للحقوق و الرسوم و كذا الإعفاء من الكفالة.

مثل ما هو مبين أعلاه، فإن هذا الدفتر يعوض التصريحات التي يجب القيام بها عادة عند عبور الحدود

ثالثا: الأنظمة الجمركية

تهدف الأنظمة الجمركية إلى تخفيف خزينة المؤسسات و تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المراد تصديرها، كذلك الاستفادة من بعض التقنيات الناتجة عن استخدام المدخلات و التغليفات.[1]

أ. نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع:

يسمح هذا النظام، مع وقف الحقوق والرسوم، للمتعاملين باستيراد البضائع الأجنبية (المواد الأولية و المنتجات النصف مصنعة) الموجهة لإعادة التصدير، و ذلك بعد خضوعها لعملية تصنيع، تحويل أو معالجة إضافية أو صيانة أو تصليح.

ب. نظام التصدير المؤقت لتحسين الصنع:

يسمح هذا النظام الجمركي للمتعاملين المستفيدين، بالتصدير المؤقت للبضائع التي اكتسبت حرية التنقل داخل الإقليم الجمركي الجزائري و إعادة استيرادها خلال مدة محددة و ذلك بعد خضوعها لعملية تصنيع، تحويل، معالجة إضافية أو تصليح، مع الإعفاء الكلي أو الجزئي من الحقوق و الرسوم.

ث. نظام إعادة التموين بالإعفاء:

يسمح هذا النظام للمصنعين بإعادة التموين بالإعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية، عن طريق إستيراد (المواد الأولية و المنتجات النصف مصنعة) لاستبدال تلك المعروضة للاستهلاك و المستعملة للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

ج. التصدير المؤقت للمعارض والتظاهرات مع إمكانية البيع :

يسمح هذا النظام الجمركي الاقتصادي للمصدرين بالترويج لمنجاتهم في الخارج، مع إمكانية البيع خلال المشاركة في الأحداث التجارية أو الثقافية في الخارج.

التسهيلات الجمركية الهادفة إلى مرافقة المؤسسات للبحث عن أسواق خارجية: بالإضافة إلى الأنظمة الجمركية الاقتصادية، فإن إدارة الجمارك تسعى إلى مرافقة المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين عن طريق تسهيلات أخرى تهدف إلى البحث عن أسواق خارجية . ومن جملة هذه التسهيلات الجمركية نجد السماح للمتعاملين الاقتصاديين بتصدير

[1] مقابلة مع رئيس المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية بالوادي بتاريخ 2023/05/03, 08:30

عينات معقولة و نماذج من أجل عرضها و تجربتها بالإضافة إلى نظام التصدير المؤقت الذي كرسه قانون الجمارك الذي يعرفه كما يلي" :هو النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الخطر ذو الطابع الاقتصادي و هذا بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع ".

يساهم نظام التصدير المؤقت في ترقية التجارة الخارجيةبتحسين صنع إدخال تكنولوجيات متطورة عليها مما يساهم في رفع الأجهزة و المعدات بتطويرها والإنتاج و بالتالي تنمية الاقتصاد الوطني[1]

المطلب الرابع: إحصائيات حجم التصدير في ولاية الوادي خلال فترة(2017-2022)

من خلال معطليات كل من إدارة الجمارك وكذا الغرفة التجارية لخصنا جميع الاحصائيات في الجدولين المواليين:

الجدول رقم(01): عدد التصريحات الجمركية اللفترة(2018-2022) بناء على الإحصائيات المقدمة من إدارة الجمارك.

السنوات	عدد التصريحات	البضاعة المصدرة	النظام المعمول به
2018	75	تمر، علق الزيتون،قارورات عطور	بالنسبة للتمور: نظام القبول المؤقت ثم نظام التصدير النهائي بالنسبة للبضائع الأخرى: نظام التصدير النهائي
2019	45	تمر، بطاطا،بصل،ثوم، يقطين،فول سوداني	بالنسبة للتمور: نظام القبول المؤقت ثم نظام التصدير النهائي بالنسبة للبضائع الأخرى: نظام التصدير النهائي
2020	3	بطاطا	نظام التصدير النهائي
2021	1	فول سوداني	نظام التصدير النهائي
2022	1	طماطم، جزر	نظام التصدير النهائي

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات إدارة الجمارك بالوادي

ومن خلال معطيات الجدول تم تمثيل هذه القيم في المنحنى التالي:

الشكل الأول(04):: منحنى بياني يمثل عدد التصريحات الجمركية للفترة(2018-2022) حسب معطايات إدارة الجمارك بالوادي.

[1] خديمكريم ، حاكمي بوحفص,مرجع سبق ذكره ,ص10

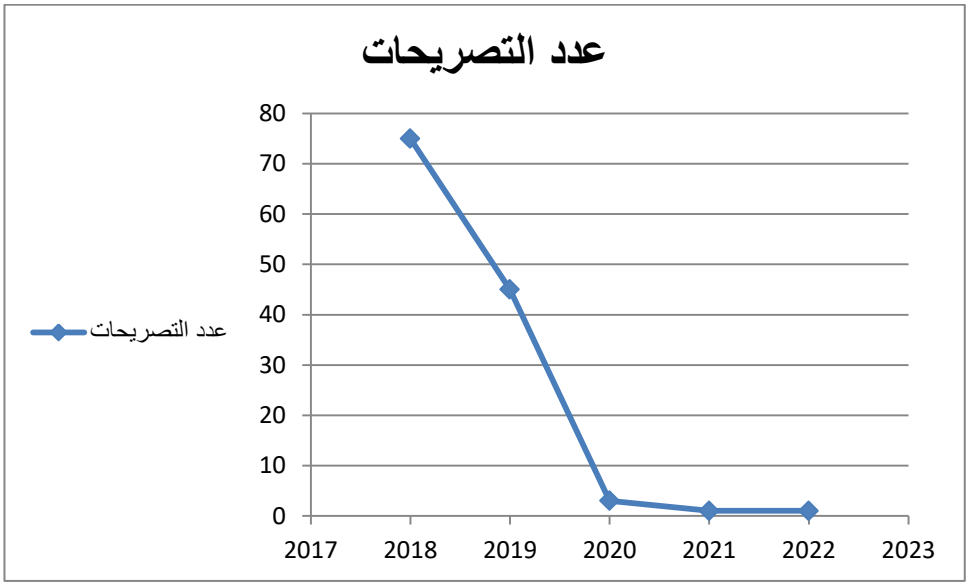

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول

منحنى رسومي يمثل عدد التصريحات الجمركية للفترة(2018-2022)حيث نلاحظ، عدد التصريحات سنة 2018بلغت 75 تصريح جمركي ، ثم انخفضت إلى 45 تصريح وهذا راجع لعدم الاهتمام بالتصريحات والتصدير عن طريق الغرفة التجاري بشهادة المنشأ وعدم اللجوء إلى الجمارك، بينما في سنوات الاخيرة(2020-2021-2022) انخفضت تماما بسبب الوضعية الوبائية التي شهدها العالم في سنة2020.

الجدول رقم(02): حصيلة التصدير للفترة(2017-2018) حسب شهادة المنشأ المقدمة من طرف الغرفة التجارية

السنوات	حصيلة التصدير حسب شهادة المنشأ	حصيلة تصدير التمور حسب شهادة المنشأ	حصيلة تصدير البطاطا حسب شهادة المنشأ
2017	5	4	0
2018	16	12	1
2019	20	7	10
2020	7	3	3
2021	15	10	3
2022	21	7	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الغرفة التجارية بالوادي

ومن خلال معطيات الجدول تم تمثيل هذه القيم في الأشكال التالية:

الشكل رقم(05): منحنى بياني يمثل حصيلة التصدير حسب شهادة المنشأ للغرفة التجارية بالوادي للفترة(2017-2022).

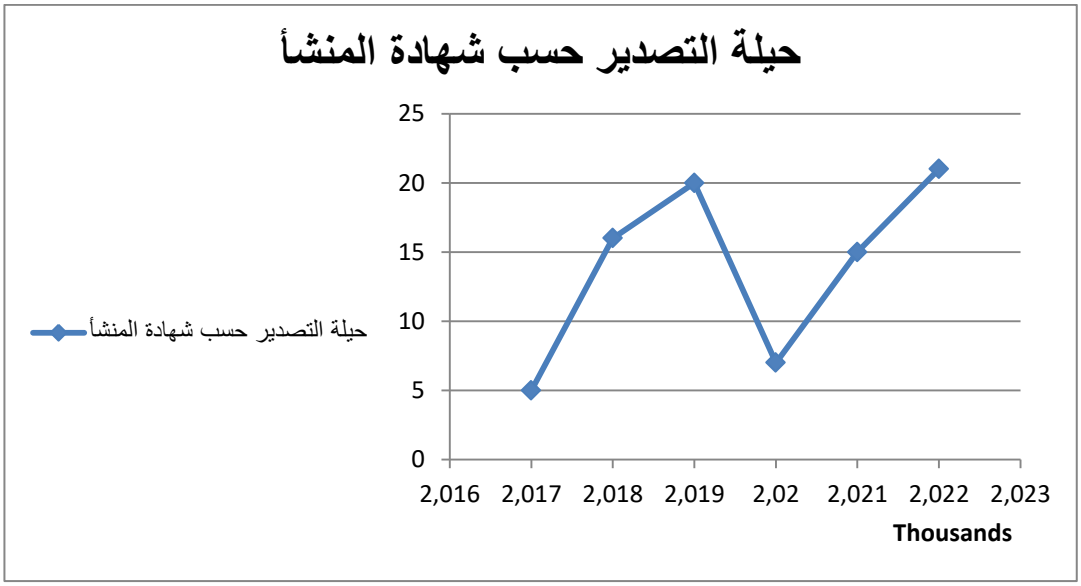

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول

وفقا لشهادة المنشأ للفترة(2017-2022)، وهومنحنى رسومي يمثل حصيلة التصدير حيث نلاحظ، كانت حصيلة التصدير5 في سنة2017، ثم شهدت ارتفاع محسوس في سنتين 2018-2019 نتيجة لبعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا لزيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة وكذا التخلص من العجز الكبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والاهم ترقية الصادرات خارج المحروقات، بينما في سنة2020 شهدت تناقص في حصيلة التصدير وهذا راجع للوضعية الوبائية التي شهدها العالم، ثم عادت بالتعافي والارتفاع في السنوات الاخيرة(2021-2022) نتيجة الاهتمام الكبير الذي تتلقاه الصادرات خارج الحروقات من قبل المسؤولين على مختلف المستويات.

الشكل رقم(06): أعمدة بيانية تمثل حصيلة تصدير التمور للفترة(2017-2022) حسب شهادة المنشأ المقدمة من الغرفة التجارية بالوادي

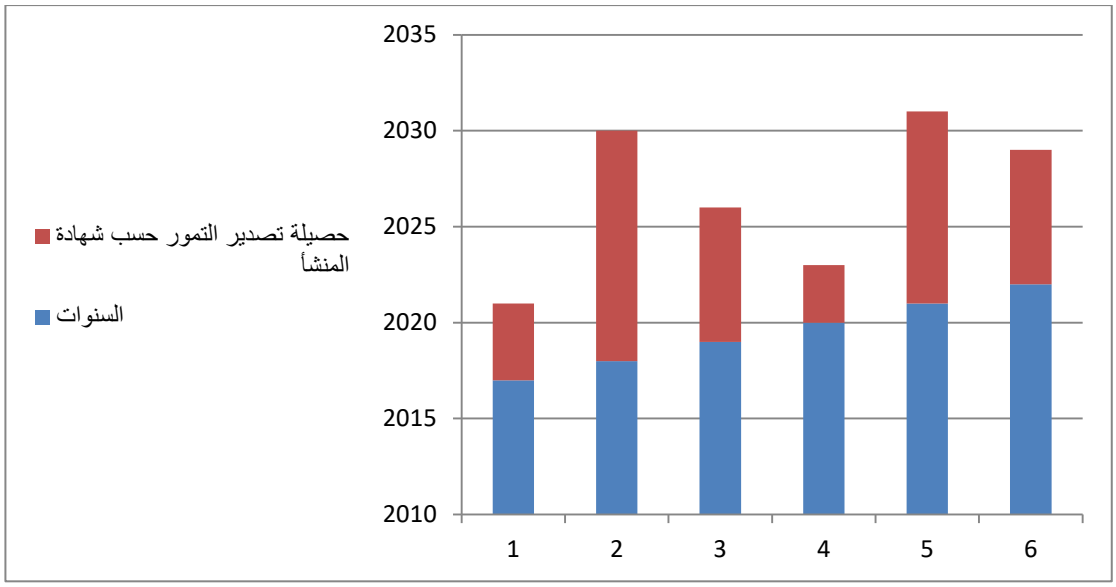

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول

تمثل الاعمدة البيانية لحصيلة تصدير التمور للفترة(2017-2022) حسب شهادة المنشأ حيث نلاحظ، حصيلة التصدير 4 في سنة 2017، ثم شهدت بإرتفاع ملحوظ في 2018 لبلوغها 12 عميلة، وهذا نتيجة وجود وفرة كبيرة من كمية التمور وكذا النوعية الجيدة وهذا راجع لاستعمال الاسمدة العضوية في مزاريع النخيل، بينما انخفضت في سنة 2019، بسبب الجفاف ونقص المياه وهذا ما أدى الى وجود كمية قليلة، أما في سنة 2020شهدت انخفاض كبير في حصيلة التمور وهذا راجع للوضعية الوبائية(الكورونا)،في سنة 2021 زادت الحصيلة وذلك للخروج من اجراءات أزمة الكورونا وفتح الحدود، اما اخيرا في سنة 2022 انخفضت قليلا نتيجة ارتفاع اسعارها في السوق العالمي.

الشكل رقم(07): أعمدة بيانية تمثل حصيلة تصدير البطاطا للفترة(2017-2022) حسب شهادة المنشأ المقدمة من الغرفة التجارية لولاية الوادي

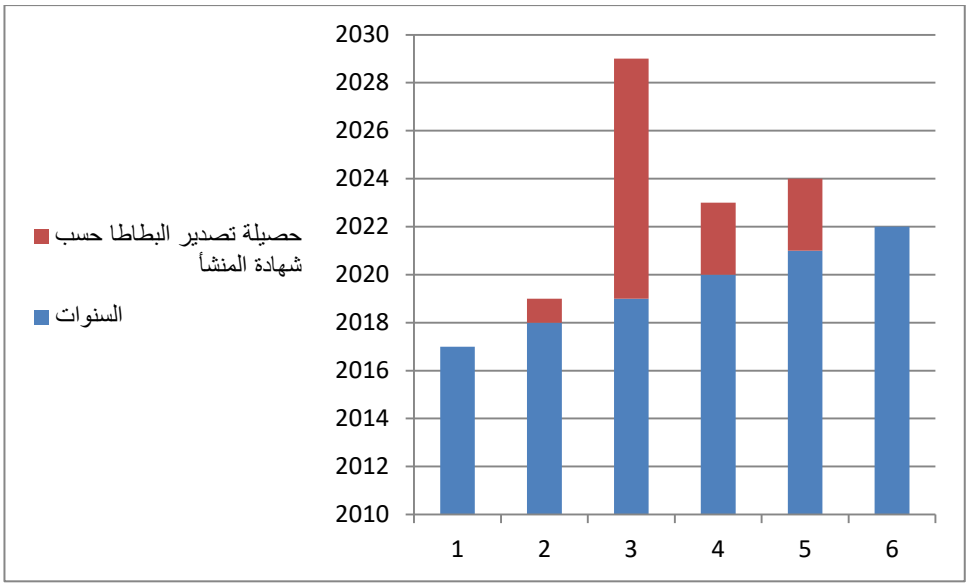

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول

أعمدة بيانية تمثل حصيلة تصدير البطاطا للفترة(2017-2022) حسب شهادة المنشأ حيث نلاحظ: في عام 2017 كانت غائبة تماما، زادت بواحدة في سنة2018 وهذا راجع للجفاف الذي شهدته الولاية وكذا ارتفاع التكاليف للزراعة، بينما في سنة2019 شهدت ارتفاع ملحوظ في حصيلة التصدير نتيجة وجود وفرة كبيرة في انتاج البطاطا، اما في السنوات الاخيرة(2020-2021-2022)انخفضت كثيرا لتعود إلى الصفر بسبب وباء الكورونا لما أدت إلى خلق الحدود وايقاف المبادلات التجارية.

المبحث الثالث:اختبار الفرضيات وعرض النتائج ومناقشتها

يحتوي هذا المبحث على اختبار فرضيات الدراسة الميدانية وعرض نتائجها ومناقشتها والتي تهدف عموما إلى معرفة دور الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات,وقمنا بذلك عن طريق معرفة العلاقة بين الأنظمة الجمركية الخاصة بالتصدير وأثرها على المصدرين والمتعاملين الاقتصاديين .

المطلب الأول :إختبار الفرضيات

من خلال ماتم دراسته سوف يتم التطرق إلى اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة

أولا:إختبار الفرضية الرئيسة

والتي مضمونها هو :هل يوجد تأثير للأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات

وقدمت هذه الفرضية للإجابة على التساؤل التالي:فيما يتمثل دور الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات

لقد تفرعت هذه الفرضية إلى العديد من الفرضيات الفرعية:

1_ ما هي مشاكل وتحديات قطاع الجمارك في الجزائر؟

2_هل تسهل الأنظمة الجمركية عمل المصدرين والمؤسسات الإقتصادية ؟

3_ما مدى فعالية الأنظمة الجمركية في الأنشطة الصناعية والتجارية؟

4_ هل تساهم الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني وترقيته؟

ثانيا:اختبار الفرضيات الفرعية

- **الفرضية الأولى : تتمثل تحديات الجمارك الجزائرية في ضعف الجهاز الجمركي من الناحية التشريعية والتنظيمية والتكنولوجية**

أهم المشاكل و التحديات التي تواجه الجمارك الجزائرية تتمثل في عدم تكيف القانون الجمركي مع الوضعية الحالية للسوق الخارجية كانت بسبب قدم تنظيم الإدارة الجمركية، لهذا عملت الجزائر على تطوير هذه

الجوانب بإصلاحات التشريع الجمركي و العمل على الاستغلال الواسع للتكنولوجيا وتطوير عالقاتها مع

الهيئات الداخلية والخارجية، وكذا استعمال الوسائل الكافية لمنع التهريب السلعي حيز القيد وتوسيع نطاق المكاتب الحدودية , و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية :تسهل الأنظمة عمل المصدرين والمؤسسات الاقتصادية

من خلال دراستنا اتضح لنا ان هناك تأثير في تسهيل الأنظمة عمل المصدرين والمؤسسات الاقتصادية إذ أن لأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة ، حيث أنها توفر حوافز جبائية ومالية و إدارية.تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي:

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي(التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي
- زيارة الموقع و التخليص الجمركي عن بعد
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛
- إنشاء الرواق الأخضر ، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛
- تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، و هو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج. و يسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI)
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع

الفرضية الثالثة :الأنظمة تسمح بتنظيم الأنشطة الإقتصادية الصناعية والتجارية

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن هناك عدم وجود تأثير في سماح الأنظمة بتنظيم الأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية,إذ أن الأنظمة الجمركية هي عبارة عن آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية (التصدير) و تقوية الإمكانات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي و الاقتصادي. وهي ليس بالضرورة أن تجعل الأنشطة الصناعية والتجارية محل تنظيم فكل حسب نشاطه وتعاملاته في البلد.

الفرضية الرابعة: تساهم الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني

من خلال ما تم دراسته تم ملاحظة أن هناك وجود تأثير للجمارك على حماية الاقتصاد الوطني تسعى إدارة الجمارك إلى حماية الاقتصاد الوطني وضمان ازدهاره، حيث تقوم بعدة مهام تتنوع بين الاقتصادية المالية و دور حمائي، باعتمادها عدة وسائل أساسية مختلفة ومحاولة جهاز الجمارك التماشي مع معطيات التطورات الاقتصادية الراهنة، بهدف تطوير دورها في إطار السعي إلى ازدهار الاقتصاد الوطني والمساهمة بنسبة كبيرة في مراقبة الانشطة التجارية لمنع غير المشروعة منها رفع مردودية الخزينة العامة للدولة وذلك من خلال تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية وجعلها موردا أساسيا لها، ومعاقبة ما يخالف ذلك لاعتبار ذلك استنزاف الميزانية الدولةإذ تقومبضمان حماية المستهلك كهدف أساسي، من خلا ل الدور الحمائي الذي تلهيه إدارة الجمارك في عدة مجالات.

المطلب الثاني :عرض نتائج الدراسة

من خلال اختبار الفرضيات قمنا باستخلاص عدة نتائج وهي كالأتي:

1_محاولة تكييف ادارة الجمارك مع الوضع الاقتصادي الراهن، للارتقاء بدور هذه المؤسسات في اطار حماية الاقتصاد الوطني.إذ أن تجهيز ادارة الجمارك بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تجعلها تؤدي وظائفها بشكل أفضل وأسرع

2_الأنظمة الجمركية تقدم مجموعة من التسهيلات الجمركية في عملية التجارة وهذا بهدف تشجيع الاقتصاد الوطني في عمليات التصدير وكذا تشجيع السلع المحلية وتضامن معها.

3_من خلال الاحصائيات المتوصل إليها تم ملاحظة أن الأنظمة المعمول بها بكثرة هو القبول المؤقت من أجل إعادة التصدير والتصدير النهائي إذ لاقت قبول ملحوظ من طرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين في حين تم ملاحظة تراجع في عدد التصريحات المقدمة نتيجة عدم تكملة الإجراءات الخاصة بالتصدير و تسجيل السلع المصدرة في جهات أخرى إذ هناك تأثير بين الأنظمة الجمركية في تسيير الإجراءات الخاصة بها .

4_نسبة كبيرة من حصيلة التصدير تم تسجيلها في غرفة التجارة أكثر من الجمارك أي أن الإجراءات الجمركية ليس بشرط أن تتم في مكان التصدير كل حسب رغبة المصدر .

5-هناك تأثير للأنظمة الجمركية على المصدرين وهذا التأثير يظهر من خلال العمليات التي تقوم بها الجمارك من رقابة وتسهيلات وإجراءات .

6_هناك تأثير بين الإجراءات الجمركية والمصدر إذ أن عدم إتمام الإجراءات الجمركية لا يجعل عملية التصدير محل إتمام إذ يلزم القيام بها.

المطلب الثالث :مناقشة النتائج

على ضوء النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية، سنحاول الآن شرح النتائج بإعطاء بعض التفسيرات والتأويلات للظاهرة المدروسة، ومحاولة مناقشة كل نتيجة متحصل عليها كما يلي:

1_بفضل هذه الدراسة تأكدنا من مدى أهمية إجراءات جمركة البضائع إذأنها مهمة لسيرورة العمليات التجارية , فالعملية الجمركية تشكل حلقة مهمة من حلقات إتمام عمليات التبادل الدولي للسلع وكل البضائع الموجهة للتصدير يجب أن تكون موضوع تصريح مفصّل. هذا الاخير يمكن تسجيله في أي مكتب جمارك(مركز الخروج، مقر الاقامة أو مكتب داخلي). حيث تعتبر إجراءات الجمركة هي الإجراءات القانونية المنظمة ضمن التشريع والتنظيم الجمركيان التي تخضع لها البضائع منذ دخولها إلى الإقليم الجمركي إلى غاية تخليصها من الجمارك ويجب على المتعامل الاقتصادي إتباعها ليسهل بذلك عمل إدارة الجمارك التي تقوم من خلال ذلك بمراقبة عمليات التصديروما يصاحب الإجراءات الجمركية من تسهيلات في عمليات التبادل من مرافقة المؤسسات والاعفاء من الرسوم الجمركية وتسريع تصدير المنتوجات في أقل وقت وبالتالي تخفيض التكلفة وهذا ما يوطد العلاقة بين المؤسسة والجمارك

2_ بناء على ما تقدم من إحصائيات حول التصدير تم ملاحظة تراجع وتقدم عمليات التصدير من سنة إلى أخرى وهذا راجع لأسباب من بينها ارتفاع أسعار السلع المصدرة من مثيلتها التي تستوردها البلدان الأخرى وكذا عمليات التسجيل المسبق كشروط دخول المنتجات إلى سوق البلد المستورد وأيضا يعود إلى عوامل العرض والطلب داخل السوق خصوصا مع الظروف الاقتصادية التي شهدتها الدول في جائحة كورونا التي أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى المستهلكين وزيادة تكاليف الشحن .

3_ من خلال دراسة الموضوع تم التوصل إلى أن الأنظمة الجمركية المستعملة بكثرة هي التصدير المؤقت والنهائي إذ انها تلعب دور مهم في عملية التصدير وعليه يمكن القول أنها عملية تكملة واحد لأخرى وهذا راجع لسهولة الإجراءات والمعاملات ولاقت قبول أغلبية المصدرين والمؤسسات الاقتصادية .

4_ التصريحات الجمركية وثائق تلعب دور مهم في عملية جمركة السلع وهذا راجع لأهميتها في عملية التصفية في الميناء نحو الخارج حيث تستعمل في عملية التحري عن نوعية السلعة وطريقة العبور .

5_ تواجه إدارة الجمارك العديد من العراقيل التي تعطل سيرها من ناحية عدم إكتمال الوثائق او الإجراءات او عدم مطابقة السلع المصدرة للتصريحات الخاصة بها أو عمليات تهريب سلع محظورة عبر النقل البحري لكن هذا لن يمنعها من سيرورة عملها في حماية الوطن وتشجيع البلد على تصدير السلع المحلية في الأسواق الأجنبية .

6_ من خلال الموضوع نرى أن الجمارك سهلت سيرورة البضائع من خلال النظام الألي الذي يسرع عملية تحويل الملفات الخاصة بالمصدر والسلع وباقي الوثائق وهذا تفادي للوقت ,كما تم القيام بوضع كاشف ضوئي يحلل عملية الشحن البضاعة في مكتب الوصول عن طريق عمل بوليصة تأمين .

7- من بين المواد الأكثر تصدير هي المواد الغذائية بناء على ما تقدم من غرفة الصناعة والتجارة بالوادي و ومديرية الجمارك وبالأخص التمور والبطاطا إذ لاقت قبول كبير من طرف البلدان المستوردة في الأسواق ,حيث تواجه عدة صعوبات من بينها ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي و التقلبات الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة .

8_بينت الدراسة أن الهدف الحقيق من وراء تبني الدولة الجزائرية للسياسات الجمركية والمتمثلة في الأنظمة الجمركية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على عمليات التصدير وتشجيعها من أجل تنمية الوطن .

9_ على الرغم من التسهيلات الجمركية الممنوحة من طرف الدولة تجاه عملية التصدير إلا أن نسبة الصادرات الغير نفطية تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية ، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، كما يعتبر التوزيع أو التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادراتعكس الصادرات الغير نفطية تبقى متقلبة من حين لأخر .

10_ من بين السبل التي قد تساعد على تنمية هذا النوع من الصادرات ,هو تقديم الدعم والمرافقة من طرف الهيئات التي وضعتها الدولة في متناول المؤسسات ,خاصة منها التي تملك المقومات التصديرية حتى تتمكن من ولوج الأسواق العالمية بدون صعوبات .

11_اجراءات التصدير لها دور مهم في المؤسسات الجزائرية من أجل الدخول في الأسواق الخارجية وإختيار الموردين وأحسن طرق للتمويل لذلك فإن تطوير طرق ووسائل الاتصال واستخدام أحدث التقنيات وتسهيل الإجراءات الإدارية يساهم في تنمية التجارة الخارجية واجراء عمليات التصدير في الوقت المناس والكمية والجودة المناسبتين

12_ حسب ماتم دراسته تم ملاحظة أنه من الأسباب التي تجعل التصدير موضع خطر أن يكون بين الدول المصدرة والدول المستوردة عداءات سياسية .فيجب تجنب أخطار مثل هذه المشكلة عن طريق دراسة الأحوال السياسية والداخلية للدولة المستوردة وكذا أخذ الحذر كتغير مفاجئ في العملة الأجنبية أو عدم وجود سيولة الكافية لدى المستورد وغيرها من الأخطار .

13_ من خلال التسهيلات المقدمة في الدراسة تم استنتاج أنه يمكن لإدارة الجمارك مراقبة المسافرين و اللجوء إلى نظام المراقبة الجمركية المبسطة التي تسمح للمسافرين بالقيام بالتصريح بالاختيار بين نوعين من الأروقة:

-أحدهما معين بإشارة مميزة يسمى "**الرواق الأخضر** " مخصص للمسافرين، على مسؤولياتهم، الذين لا ينقلون بضائع ذات كمية أو قيمة تتعدى تلك المقبولة بالإعفاء التي ليست محظورة أو خاضعة لتقييدات عند الاستيراد،

-والآخر معين بإشارة مميزة وهو مخصص للمسافرين غير المتواجدين في الوضعية المذكورة أعلاه.

خلاصة الفصل

تعتبر الإدارة العامة للجمارك من أهم الأجهزة الإدارية بالدولة، حيث تقوم بمهام في مجال حماية الاقتصاد الوطني ومراقبة التجارة الخارجية، وذلك لوجودها عند المنافذ الحدودية تنفيذا للإدارة الأكثر فعالية للدولة لسياسات التي تعيق أو تسهل تدفق هذه السلع، وتحمي الاقتصاد الوطني، وكذا ضمان التطبيق القانوني للرقابة على البضائع العابرة وفقا للقوانين والانظمة التي تتطلبها الجمارك، وكذلك القيام بدور رقابي في مكافحة الغش والتزوير والتهريب ومراقبة التجارة الخارجية.

عن طريق الدراسة الميدانية وتوضيح نتائجها ومناقشتها للوصول إلى دور الأنظمة الجمركية في ترقية الصادرات، تقوم الجمارك بعديد من التيسيرات الجمركية لمرافقة المصدرين وخفض التكاليف وتوفير الوقت لهم، إذ تم الإعفاء من الرسوم والضرائب في نشاطات التصدير، وهذا الإجراء من أجل خفض التكاليف للمصدرين، مثلما تم إستخدام نظام الآليSIGAD لإدخار الوقت، أم بصصد المنتوجات متعجلة(قابلة للتلف) فانها تستفيد من الرواق الأخضر ويكون التحليل قريبا وذوي أولوية، مثلمايسلم سند التصدير في اليوم نفسه، في حين عملية التشميع وذلك لتسهيل اعملية التصدير وتوفير الوقت بات الأصل يمكنه أن يقوم بعملية التشميع ضمن المستودع الخاص به، وذلك لإدخار الوقت في الميناء فتقوم بالمراقبة فحسب ثم النقل.

من خلال الإحصائيات الواجهة من طرف إدارة الجمراك بالوادي وإضافة إلى الغرفة التجارية فنلمح أن عملية التصدير تهبط وترفع من سنة إلى أخرى، وهذا راجع لزيادة أسعار الإنتاج وإضافة إلى خلال الفترة الأخيرة راجع لجائحة الكورونا، أما بشأن الأنظمة المعمول بها كثيرا هما نام القبول المقت من أجل إعادة التصدير ونظان التصدير النهائي.

من خلال النتائج المتوصل إليها فإن الأنظمة الجمركية الاقتصادية لها اهمية وآثار كما لها دور كبير في ترقية الصادرات، من خلال العلاقة الأنظمة الجمركية الخاصة بالتصدير وأثرها على المصدرين والمتعاملين الاقتصاديين.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز مدى مساهمة إدارة الجمارك وأنظمتها الجمركية المفروضة في ترقية الصادرات نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في كونها محركا للنمو الاقتصادي إذ أن انتهاج الجزائر لسياسة إقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وضع إدارة الجمارك في الواجهة حيث أصبحت مهامها إقتصادية وليست جبائية فقط ,مما فرض عليها ضرورة إمتلاك الوسائل الكفيلة بتسهيل وتبسيط وتسريع عمليات المراقبة الجمركية ,ولن يتأتى ذلك إلا بالتحكم في الإجراءات الجمركية وتحديثها.وقد تجلت مجهودات المنظومة الجمركية في التكيف مع سياسة الانفتاح الاقتصادي غرضها أو هدفها بالدرجة الأولى هو إرضاء المتعاملين الاقتصاديين من خلال تقديم التسهيلات الجمركية لهم ,وجعلت في متناول المصدر عدة إجراءات تسمح له بزيادة حجم الصادرات من خلال الأنظمة الجمركية الاقتصادية ,وبما أن عمليات تتعلق بأنواع كثيرة من البضائع أصبحت غير خاضعة للحقوق والرسوم الجمركية فإن التهرب الضريبي أصبح لا يشكل خطرا لكن ما لا يقل خطورة عنه هو عدم استرداد الأموال الذي أصبح الخطر الوحيد الذي تطرحه عمليات التصدير ,إذ قمنا باستبعاد المخاطر المتعلقة بتهريب بضائع أخرى خلال عملية التصدير .

وهنا يظهر دور نجاعة إدارة الجمارك كونه الطريق الوحيد للعمليات التجارية إذ لا يمكن تصور عملية تصدير دون المرور بدائرة جمركية وذلك حفاظا على دعم الصادرات من خلال الأنظمة الجمركية الاقتصادية المقدمة من خلال المحافظة على سيرورة عملية التصدير ,فاليوم عن طريق الأنظمة الجمركية تم تحقيق عدة نتائج نذكر منها ما يلي:

-الأنظمة الجمركية الاقتصادية تعمل على تنظيم وتنمية الصادرات عبر البلدان من خلال المبادلات الدولية

- تلعب الجزائر دورا محوريا على المستوى الدولي في تطبيق القانون الجبائي والتشريع الجمركي المرتبط بحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج

-من أجل إيجاد بديل للصادرات ,ساهمت الجمارك عن طريق التسهيلات التي قمتها للمتعاملين الاقتصاديين عن طريق الأنظمة الجمركية الاقتصادية في تشجيع الصادرات وتوسع دائرتها وبدأت تعطي ثمارها

-تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية (التصدير) و تقوية الإمكانات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي و الاقتصادي.

_تسمح الأنظمة الجمركية الاقتصادية بتخزين البضائع و تحويلها و استعمالها و تنقلها مع الإعفاء من الحقوق الجمركية و الرسوم الداخلية للاستهلاك و كذا من الحقوق و الرسوم الأخرى و من إجراءات الحظر الاقتصادية التي يمكن أن تخضع لها.

-تلعب الجمارك دورا كبيرا على المستوى الدولي المتمثل في تطبيق القوانين الجمركية المرتبطة بالتجارة الخارجية والعلاقات المالية مع الخارج ومراقبة الحدود.

-إصلاح و عصرنة هيكل إدارة الجمارك التي تعتبر من بين أهم مؤسسات الدولة من أجل تحقيق الحرية التامة للمبادلات التجارية عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية والغير جمركية.

إختبار صحة الفرضيات :

الفرضية1: تم التأكد من صحة الفرضية إذ أن الأنظمة الجمركية الاقتصادية تساعد على زيادة الصادرات إذ انها تشجع التصنيع والتحويل من خلال تعليقها للحقوق والرسوم الجمركية ما يجنب المؤسسات التكاليف الباهظة لجمركة البضائع التي تستخدم في التحويل والتصنيع.

الفرضية 2: تم التأكد من صحة الفرضية إذ تسهل الأنظمة الجمركية عمل المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال استيراد المواد الأولية دون دفع الحقوق والرسوم الجمركية,وتحويلها وتصديرها إلى الخارج .

الفرضية 3:الأنظمة الإقتصادية الجمركية تمثل آليات و مكانيزمات للدولة لتنظيم وتسهيل وحماية أو تحرير القطاع الإقتصادي للبلد كما أنها تمثل وسيلة هامة لتحريك عجلة الإنتاج و الصناعة و ترقية التجارة الخارجية.وبالتالي فإن الفرضية الثالثة غير صحيحة

الفرضية 4:تعتبر الجمارك هيئة نظامية لحماية الاقتصاد الوطني، بل و تسيير عمليات الاستيراد و التصدير، و التشجيع و التحفيز على الاستثمار، كما أنها مصدر لإيرادات الدولة بعد البترول .وبناء على هذه الفرضية فتم التأكد من صحتها .

التوصيات والاقتراحات :

-على الجزائر تفعيل الأنظمة الجمركية خاصة القبول المؤقت من أجل النهوض بالإقتصاد.

_ توعية المتعاملين الإقتصاديين عن طريق وسائل الإعلام والاتصال بأهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات.

-إعادة النظر بأحكام قانون الجمارك لمواكبة التطورات الحاصلة من أجل تبسيط الإجراءات الجمركية وتوفير الشفافية في إنجاز المعاملات الجمركية .

- تحسين التكوين للأعوان الجمركيين بتنظيم دورات تكوينية مستمرة لمسايرة التطور الحاصل في المعاملات الجمركية للدول المتطورة مع مواطنيها وزوارها .

-ترقية صيغ الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأجنبية في إطار استعمال الأنظمة الجمركية .

- ضرورة بناء إستراتيجية واضحة لتشجيع التصدير.

أفاق الدراسة :

إن موضوع دور إدارة الجمارك الجزائرية وأنظمتها في ترقية الصادرات يبقى مفتوحا لدراسات أخرى يمكن أن تساهم فيإثره وبذلك يمكن أن نقترح بعض المواضيع

-الإدارة الجمركية وإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارةOMC

-تحديات الصادرات الزراعية في ظل الظروف الراهنة.

-الإجراءات الجمركية في التصدير بنظام القبول المؤقت والنهائي .

قائمة

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. جويدة القصاص جلال،النظم الجمركية في ظل إتفاقيات التجارة الدولية، دار التعليم الجامعي، 2018.
2. سعيد ممطر موسى وآخرون،التجارة الخارجية،دار الصفاء،الإسكندرية،طبعة2001.
3. عمر بن فيجان المرزوقي، التبعية الإقتصادية في الدول العربية وعالجها في الإقتصاد االإسلامي، مكتبة الرشد، ط1 ، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2005 .
4. العيسوي براهيم،قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، نوفمبر ,1989 .
5. محمد السواعي خالد، التجارةالدولية: النظرية وتطبيقاتها،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية،2010.
6. المحمود عمر رضوان ، التسويق الدولي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006م.
7. المستودعات الجمركية , كتاب النديب دليل الملخص الجمركي,الهيئة العامة للجمارك,النسخة الأولى أكتوبر. 2019
8. ناصر دادي عدون،اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998 .
9. النجار فريد, "تسويق الصادرات العربية" دار قباء،القاهرة،الجمهورية مصر العربية،2002،
10. النجار فريد، التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008 .

مذكرات التخرج:

1. الأطرش جيهان , أحمدي خديجة , دور الجمارك الجزائرية في تسهيل عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات دراسة حالة مؤسسة تصدير التمور ذهب بالوادي, مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر العلوم االقتصادية,تخصص: مالية وتجارة دولية, جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- ,2022\2021
2. بالــرقي فريدة ,بن عــاشور سفيان, تخليص البضائع لدى الجمارك, مذكرة استكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص : قانون شركات, كلية الحقوق, جامعة قاصدي مرباح - ورقلـة-,2018-2017
3. برواين شهرزاد, محددات الصادرات الصناعية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص: تسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة أب بكر بلقايد- تلمسان-, 2018/2017

4. بطاطاش ثيزيري ,عصرنة الجمارك ودورها في ترقية التجارة الخارجية 2019-1990دراسة حالة جمارك الجزائر-,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية, تخصص: مالية وتجارة دولية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-,2018 2019,

5. بلحوت نعيمة، مخولفي ساجية, فعالية الاجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير في تطوير التجارة الخارجية, مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في القانون, تخصص:قانون العون الاقتصادي, قسم القانون, كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة مولود معمري- تيزي وزو-,2015/09/29

6. بلقاسمي حمزة "ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ,مذكرة تخرج نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجلفة ,دفعة 2011/2012

7. بن ساحة محمد، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو االقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، نقلاعن العابد حسام الدين،معيمر نور الدين،آليات تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص:مالية وتجارة دولية، شعبة: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2022/2021

8. بن سالم التجاني، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2014)،كلية العلوم االقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصددي مرباح ورقلة , 2016,

9. بن سعادة مريم ، بومعيزة سامية , إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية, مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص:إقتصاد دولي, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-, 2019/2018

10. بن لحرش صراح،تشجيع الصادرات خارج المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص:إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2013/2012.

11. بن لمخربشنجاة , دور إدارة الجمارك في المبادالت الدولية دراسة حالة جمارك -المسيلة-, مذكرة متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي, تخصص: مالية وتجارة دولية, جامعة المسيلة محمد بوضياف,2020-2021.

12. بوهني ريحانة وآخرون , دور السياسة الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر, مذكرة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي, تخصص:تجارة دولية, قسم العلوم الاقتصادية, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة حمه لخضر- الوادي- ,2018/2017

13. ثابت أمين,بن قاسي أيمن، فعالية الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص:تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي،برج بوعريريج،2021/2020.

14. ثلب بلقاسم, الإمتيازات الجبائية والجمركية لبواعث إقتصادية في التشريع الجزائري, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في القانون العام تخصص: القانون العام الاقتصادي, كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة غرداية ,2018-2019

15. حامد حمد بن الطيب مراد ، دراسة الصادرات لجزائرية خارج المحروقات، مذكرة تخرج شهادة الماستر، جامعة الجزائر، 2013.

16. حميداتو عبد الحميد، واقع الصادرات خارج المحروقات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص:مالية وتجارة دولية، قسم:العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-2022/2021.

17. خنوس توفيق المدني ,أوليدي محمد عمر ,الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية ,مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق,تخصص قانون عام ,جامعة ورقلة , 2020-2021

18. زغاد مرزاق , يوسف عصام ,صبايحي جمال ،"ترقية الصادرات"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية ، جامعة الجلفة ، دفعة 2013/2012 .

19. زمام أمال ,تأثير تحرير المبادلات التجارية الدولية على التشريع الجمركي الجزائري, رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون,تخصص قانون أعمال ,كلية الحقوق,جامعى الجزائر 1, 2019 /2020 .

20. زواتيني عبد الوهاب ,زكري إسماعيل,النظم الجمركية الإقتصادية في التشريع الجزائري, مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون الاعمال, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة يحي فارس بالمدية,2022/2021.

21. سليمان محمد، مخطارية يحي, الصادرات في خدمة التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة(20162000)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة لماستر، تخصص:مالية وتجارة دولية، قسم:العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادي، جامعة إبن خلدون، تيارت-2018/2017

22. شباح سارة,بوركوة فريدة,دورالأنظمةالجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية – دراسةحالةنظام القبول المؤقت في الجزائر- , مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص إقتصاد دولي ,جامعة محمد صديق بن يحي,2018/2017.

23. شريك رانيا,قطاف باية,الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر–, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي, تخصص: مالية وتجارة دولية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة محمد بوضياف– المسيلة–,2021 2022.

24. شنوفي ياسين , أثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات, مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية, تخصص: مالية وتجارة دولية, جامعة أكلي محند أولحاج– البويرة–, 2019/2018

25. العابد حسام الدين،معيمر نور الدين،آليات تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص:مالية وتجارة دولية، شعبة: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2022/2021،

26. عبدي زكريا،آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات، مدرسة العليا للتجارة،2016/2015

27. عدة محمد،تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: تجارة ولوجستيك أورو متوسطي، قسم:العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2016/2015

28. علياتي فاطمة الزهراء، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990–2019)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص:إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، 2021/2020.

29. فراقة سماح, رباحي روميساء,عصرنة قطاع الجمارك ودوره في تسهيل التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر–,مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة 8 ماي 1945 قالمة,2020/ 2021

30. فرجاني محمد حسين, الأنظمة الاقتصادية الجمركية, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي,تخصص قانون الأعمال العام,ميدان الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– 2018/2017.

31. قادي قادي وآخرون،أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص:إقتصاد كمي، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2018/2018.

32. محمد ال الجبارية كحيلي، دور استراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي (دراسة حالة م سسة حدود سليم – طولقة بسكرة–) مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014،

33. محمد عبد الرحمان مها , دور الصادرات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية السورية خلال فترة(2000-2010) انعكاسات تغيراتها الهيكلية خلال مرحلة الأزمة (2011-2015), رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد,قسم الاقتصاد,كلية الاقتصاد, جامعة دمشق- دمشق-, 2018

34. مراح محمد , عامري سمية , الجمارك و دورها في حماية المنتوج الوطني, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص : قانون جنائي – ماستر 2, كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق, جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-,2021-2022 .

35. مكيوياسين , تطبيق الإجراءات الجمركية على البضائع المستوردة عبر النقل البحري دراسة حالة إستيراد السيارات عبر ميناء جن جن -جيجل- , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص : تجارة دولية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة محمد خيضر-بسكرة- ,2010/ 2011.

36. موسي سهام,إستراتيجية تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية –أطروحة لنيل دكتورافي العلوم التجارية- تخصص:تجارة دولية- قسم العلوم التجارية- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد خيضر –بسكرة-2018/2017

37. ميلودي عمار ,تقييم فعالية السياسة الجمركية في الجزائر خلال فترة 2007-2017,أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: العلوم االقتصادية تخصص: علوم اقتصادية,2020/2019

38. ميلودي عمار,ولهي بوعلام,السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات –دراسة حالة الجزائرخلال فترة 2015-2017 -,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة المسيلة ,2020.

39. وشن عماد الدين,يحياوي هاجر,الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيك برج بوعريريج), مذكرة مقدمة للإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي, التخصص: مالية وتجارة دولية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير,جامعة محمد البشير إبراهيمي,2018/ 2019.

المداخلات:

1. زعكير هشام ,يوم إعلامي حول : التسهيلات الجمركية الممنوحة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال التصدير ,المديرية الفرعية للتقنيات الجمركية , جمارك ورقلة ,16نوفمبر 2022

المجلات:

1. إنمار أمين البروارين،قحطان ذياب سليمان، محددات الصادرات الصناعية في الصين للمدة(1989-2016)،مجلة تكريم للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد15، العدد46، الجزء2، جامعة تكريت

2. د.مبارك بن طيبي,نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري,مجلة دفاتر السياسة والقانون ,العدد 19.جوان 2018

3. رجب لطيفة، بطوري رمضان , التغطية المؤسسية لاخطار التصدير في الجزائر, العدد02, المجلد05, جامعة العربي التبسي- تبسة- ,2020/10/01

4. فراح فريال ,رقمنةإدارةالجمارك وحتمية النتقال منSIGADإلىE -DOUANE,مجلة المنهل الاقتصادي،المجلد: 04،العدد: 02،جامعةالشهيد حمه لخضر الوادي ,تاريخ النشر 20أكتوبر 2021.

5. قدري عبدالمجيد، وصاف سعيدي، 2002 ،أليات ضمان إئتمان وتنمية الصادرات حالة دراسة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة.نقلا عن إنمار أمين البروارين،قحطان ذياب سليمان

6. مصطفى زهرة , واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(الفترة من 2010 إلى 2021), مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, المجلد05, العدد02, مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة, جامعة تسيمسيلت,2021/09/15.

الجريدة الرسمية :

1. المادة م 125 من قانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979,الجريدة الرسمية ,العدد 11,الصادرة في الأحد 22 جمادى الأولى عام 1438 هـ الموافق 19 فبراير سنة 2017 م,والمتضمنة العبور في النظام الجمركي .

2. المادة 129 مكرر 02،الجريدة الرسمية،العدد11،22جمادى الأولى 1438هـ الموافق ل 19فبراير 2017م،

3. المادة 187 من الجريدة الرسمية،العدد 11،بتاريخ 22جمادى الاولى 1438 هـ،الموافق ل 19 فبراير 2017م،ص29 ،المتضمنة سير وشروط وكيفيات منح نظام إعادة التموين بالإعفاء.

قانون الجمارك:

1. المادة 195 مكرر من قانون الجمارك ،قاانون رقم ، 79/07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 والمتضمنة إستثناء حول التصدير المؤقت

2. المادة 187 من الجريدة الرسمية،العدد 11،بتاريخ 22جمادى الاولى 1438 هـ،الموافق ل 19 فبراير 2017م،ص29 ،المتضمنة سير وشروط وكيفيات منح نظام إعادة التموين بالإعفاء.

3. المادة 154 و 156 من قانون الجمارك ،79/07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979، المتعلقة بشروط فتح و تسيير المستودعات الخاصة

4. المادة 160 م ن قانون الجمارك،قانون رقم 79/07، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 ،والتي تتضمن مفهوم لنظام المستودع الصناعي
5. المادة 175 من قانون الجمارك 79/07 ، .المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979، تحدد شروط تطبيق نظام القبول المؤقت, .
6. المادة 185 من قانون الجمارك، قانون رقم 79/07 ، المؤرخ في 26 شعبان لعام 1399هـ، الموافق ل 21 يوليو 1979،و المتضمنة إجراءات سير نظام القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع الإيجابي.
7. المادة 196 من قانون الجمارك،قانون رقم 79/07 ، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 ،والمتضمنة مدة وآجال مكوث البضائع تحت نظام التصدير المؤقت.
8. لمادة 194 من قانون الجمارك،قانون رقم 79/07، المؤرخ في 26 شعبان عام 1399هـ الموافق ل 21 يوليو 1979 و المتضمنة شروط الإستفادة من نظام التصدير المؤقت.

المحاضرات:

1. حايد فاطمة,محاضرات في قانون الجمارك, ملقاة على طلبة السنة الأولى ماستر السداسي الأول تخصص قانون الأعمال,كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد الصديق بن يحي– القطب الجامعي تاسوست– 2021/2020,

2. خضير عقبة , محاضرات في تقنيات التصدير والاستيراد,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , تخصص إقتصاد وتسيير مؤسسات ,جامعة حمه لخضر الوادي ,2021/2020.

3. سعدي رفيق,الأنظمة الجمركية الاقتصادية,, Réalisé par : Inspecteur principal

4. ك.نجار , محاضرات السداسي الأول السنة الثالثة تخصص: تجارة دولية وإمداد مقياس: العمليات الجمركية والعبور, كلية العلوم االقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية,جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ,2021/2020

مقابلة :

1. مقابلة مع رئيس المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية بالوادي,بتاريخ 2023/05/3 , 08:30
2. مقابلة مع مدير غرفة التجارة والصناعة بولاية الوادي ,بتاريخ 2023/05/1, 10:45

المداخلات:

1. زعكير هشام ,يوم إعلامي حول : التسهيلات الجمركية الممنوحة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال التصدير ,المديرية الفرعية للتقنيات الجمركية , جمارك ورقلة ,16نوفمبر 2022

الأنترنت:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للوزارة المالية ,التسهيلات الجمركية عند التصدير ,التسهيلات الجمركية عند التصدير ,المديرية العامة للجمارك 2022,بتاريخ 8ماي2023, 13:30, www .douane.gov.DZ.

المراجع باللغة الأجنبية

المقالات:

1. Denis Yeryomin , Dinara Zhaxygulova, Sergey Trepashko, Daulet Akhmedov , SIMULATION MODEL OF TRANSPORT TRACEABILITY SYSTEM FOR TRANSIT CUSTOMS GOODS WITHIN THE EEU, Transport and Telecommunication, volume 20, no. 2,2019

المجلات:

1. Doan Hong Le, Revenio C. Jalagat , Hoang Thi Thanh Ha, Factors affecting the satisfaction of importers and exporters on e-tax payment procedures at Ho Chi Minh City's customs department, Contaduría y Administración 66 (1), 2021, 1-2, 1 Duy Than University Vietnam , Al Zahra College for Women Oman , The Customs Department of Ho Chi Minh Vietnam, Received March 3, 2019; accepted February 11, 2020 Available online February 18, 2020.
2. Khouilid Mustapha et Echaoui Abdellah, Comparaison de l'impact des mesures non tarifaires et des tarifs douaniers appliqués aux exportations marocaines : Les enseignements d'un modèle de gravité, Etude de cas Maroc; Revue "Repères et Perspectives Economiques" Vol. 3/N° 2 / 2 ème semestre 2019 Date de mise en ligne : 12 juillet 2019.
3. Stephan Klasen-Does the designation of least developed country status promote exports, The Journal of International Trade & Economic Development,Number,02VOL. 30Published online: 11 Oct 2020
4. Tanjina Rais, Organizational Infrastructure Set Up and Management of Customs Valuation in Bangladesh , International Journal for Multidisciplinary Research, Volume 4, Issue 6, November-December 2022.
5. TERESA S, DUE AS CAPARAS.Firm-Level Determinants of Export Performance: Evidence from the Philippines,Philippine Journal of Development,Number 62, First Semester,Volume XXXIV,The Philippines 2007.

6. MUHAMMAD TARIQ MAJEED and EATZAZ AHMAD,Determinants of Exports in Developing Countries ,Research Papers in Economics,The Pakistan Development Review -45 : 4, Part II, (Winter 2006).

مذكرات تخرج:

1. Moussaoui Hanane,étude de l'impact de facilitations douanières à l'importation sur la performance de l'entreprise,cas de cevital, Universite de Bejaia,2016l2017.

ورقة عمل :

1. Exports to the EU: Adapting to Competitiveness Challenges Following Graduation from Least Developed Country Status,INTERNATIONAL TRADE WORKING PAPER,Commonwealth Secretariat 2019 -London -, 2019.
2. Mohammad A. Razzaque and JillurRahman,Bangladesh's Apparel Exports to the EU: Adapting to Competitiveness Challenges Following Graduation from Least Developed Country Status,INTERNATIONAL TRADE WORKING PAPER,Commonwealth Secretariat 2019 -London -, 2019

الملاحق

الملحق رقم(01): التصريح الجمركي

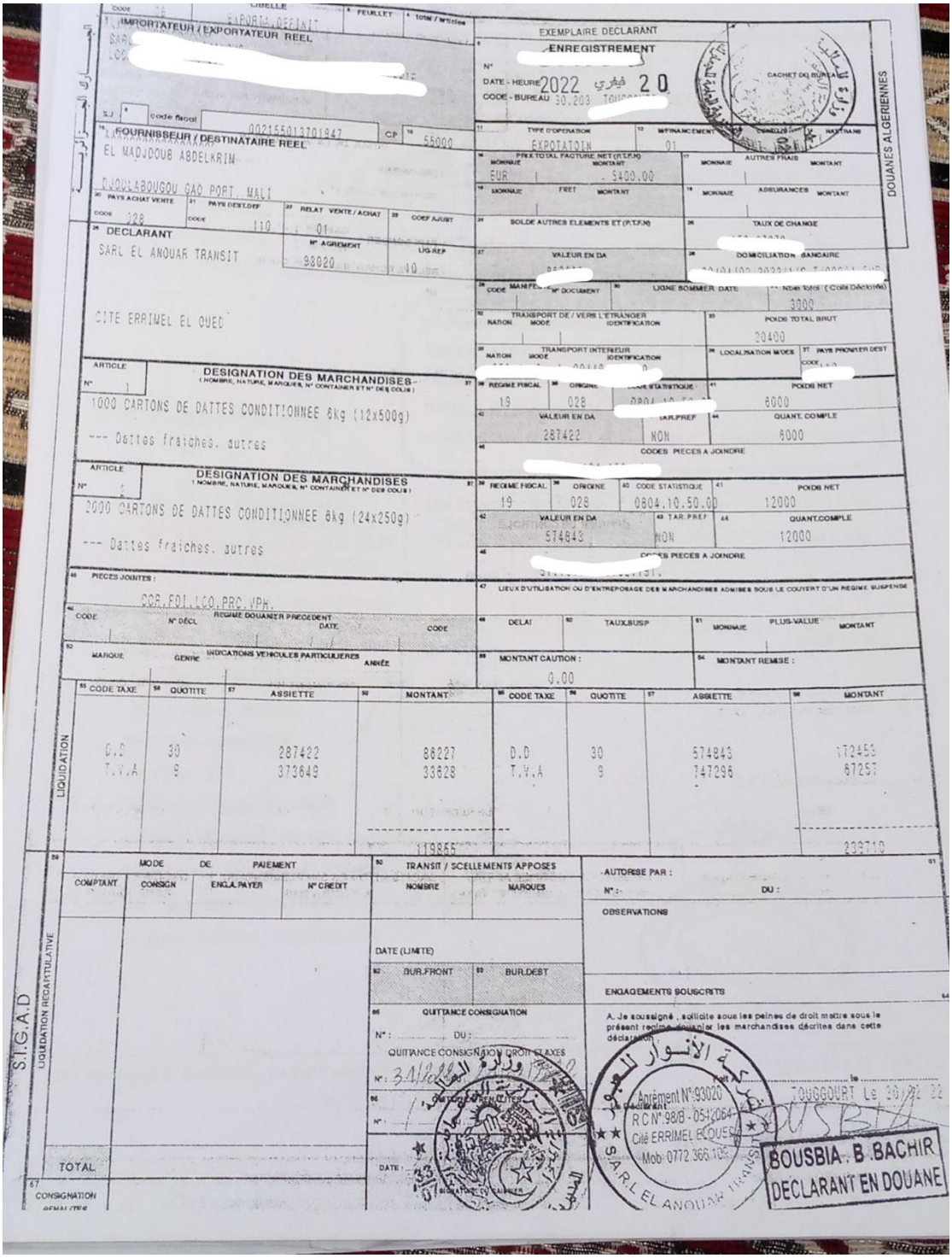

الملحق رقم(02): الفاتورة التجارية الموطنة

SARL TOUMOUR EL DJANOUB

ADRESS : LOCAL N° 01 CITE SALAM N°3 ZAOUIA LABIDIA-TOUGGOURT-ALGERIE

TOUGGOURT LE : 24/01/2022

RC N° : 00[redacted]

NIF N° : [redacted]

COMPTE BANCAIRE : [redacted]

2022 1 [redacted] 05/02/2022

E[redacted]M

ADRESSE : DJOULABOUGOU GAO PORT .....MALI

RCCM N° [redacted]

N°FISCAL : [redacted]

COMPTE BANCAIRE : ECO BANK N° [redacted]

FACTURE N° 0001/22

N	Désignation de marchandise	Quantité /Kg	N.des colis	Prix Unit KG/EUR	MONTANT
01	Dattes Conditionnés 2000 carton /6kg (24U*250g)	12000kg	2000	0.3EUR	3600 EUR
	1000 Carton 6kg 12*500g	6000kg	1000	0.3 EUR	1800 EUR
	TOTAL	18000 KG			5400 EUR

La facture arrêtée à la deuze mille euro

Pays d'origine : Algérie

Pays destination : Mali

Incoterm : DAT

Destination Final : GAO-Mali

Mode de transport : par voie routière

Post de sortie : Bordj Badji Mokhtar

Tarif douanière : 0804.10.50.00/0804.10.50.00

Mode de paiement : Transfert libre

Le Gérant

RC N° [redacted]

SARL TOUMOUR EL DJANOUB ...ZAOUIA LABIDIA-TOUGGOURT-ALGERIE

Tél : 0661.19.24.24 – 0662.52.5

الملحق رقم(3): التوطين البنكي

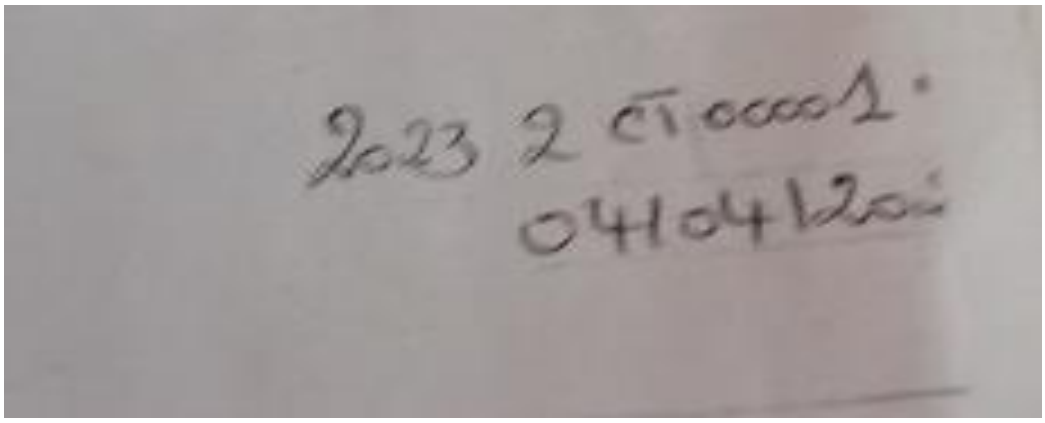

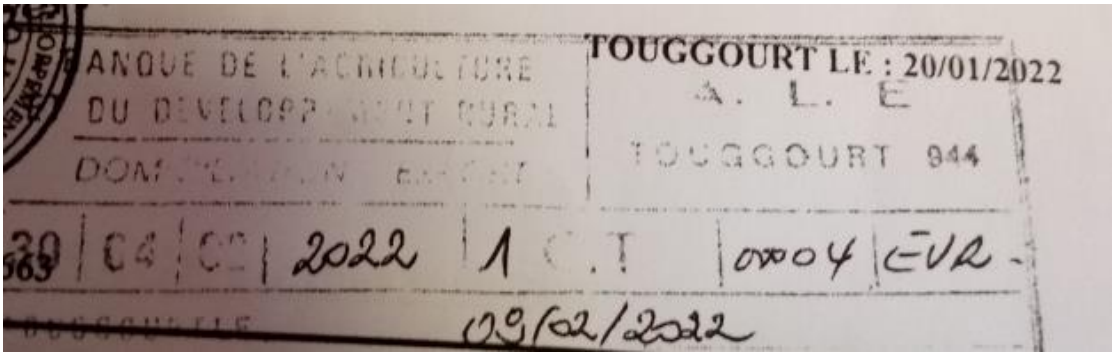

الملحق رقم(04): طلب فتح ملف توطين بنكي

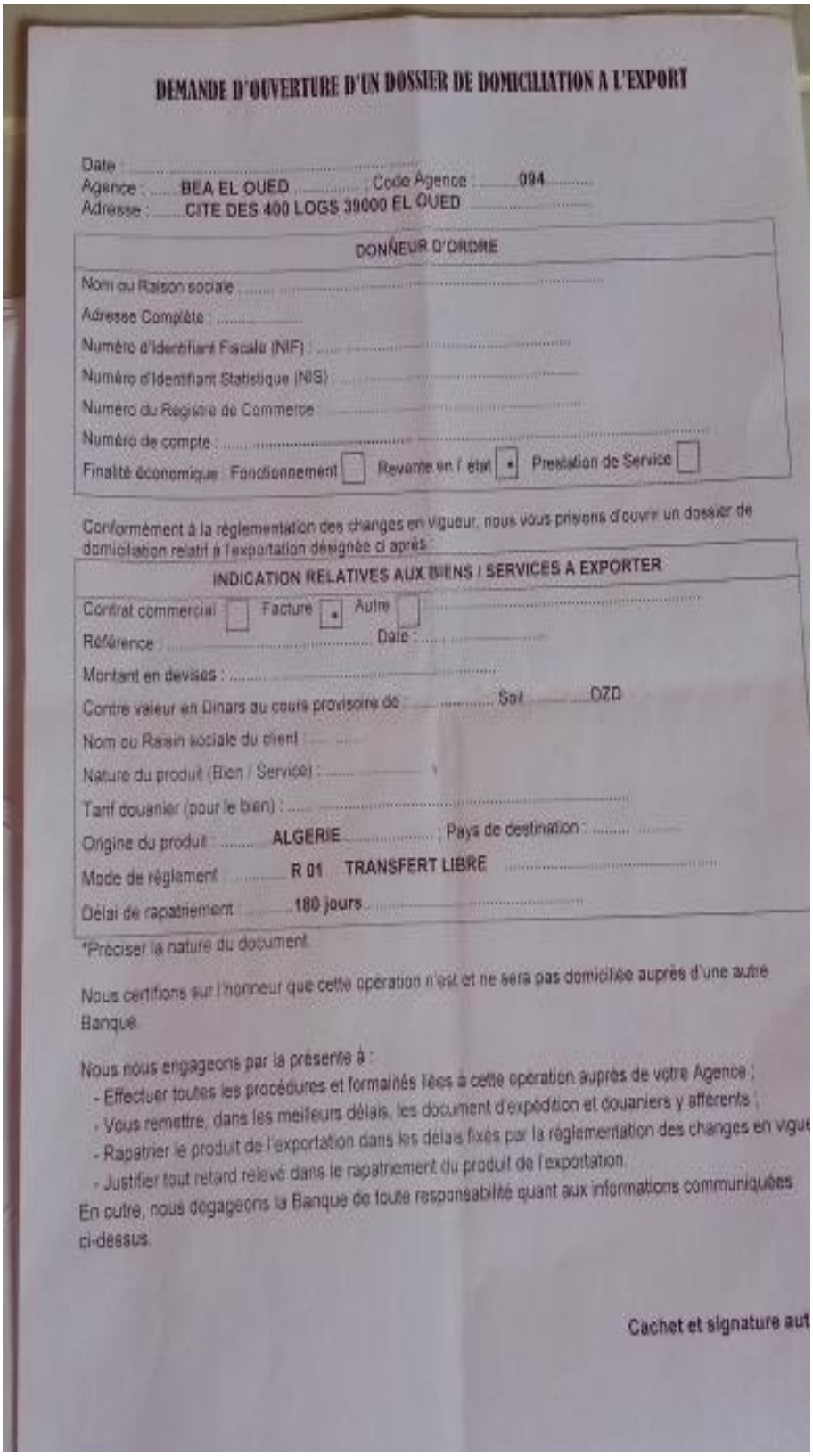

DEMANDE D'OUVERTURE D'UN DOSSIER DE DOMICILIATION A L'EXPORT

Date :
Agence : BEA EL OUED Code Agence : 094
Adresse : CITE DES 400 LOGS 39000 EL OUED

DONNEUR D'ORDRE

Nom ou Raison sociale :
Adresse Complète :
Numéro d'Identifiant Fiscale (NIF) :
Numéro d'Identifiant Statistique (NIS) :
Numéro du Registre de Commerce :
Numéro de compte :
Finalité économique : Fonctionnement [ ] Revente en l'état [•] Prestation de Service [ ]

Conformément à la réglementation des changes en vigueur, nous vous prions d'ouvrir un dossier de domiciliation relatif à l'exportation désignée ci après :

INDICATION RELATIVES AUX BIENS / SERVICES A EXPORTER

Contrat commercial [ ] Facture [•] Autre [ ]
Référence : Date :
Montant en devises :
Contre valeur en Dinars au cours provisoire de : Soit : DZD
Nom ou Raisin sociale du client :
Nature du produit (Bien / Service) :
Tarif douanier (pour le bien) :
Origine du produit : ALGERIE Pays de destination :
Mode de règlement : R 01 TRANSFERT LIBRE
Délai de rapatriement : 180 jours

*Préciser la nature du document

Nous certifions sur l'honneur que cette opération n'est et ne sera pas domiciliée auprès d'une autre Banque

Nous nous engageons par la présente à :
- Effectuer toutes les procédures et formalités liées à cette opération auprès de votre Agence ;
- Vous remettre, dans les meilleurs délais, les document d'expédition et douaniers y afférents ;
- Rapatrier le produit de l'exportation dans les délais fixés par la réglementation des changes en vigue
- Justifier tout retard relevé dans le rapatriement du produit de l'exportation

En outre, nous dégageons la Banque de toute responsabilité quant aux informations communiquées ci-dessus.

Cachet et signature aut

الملحق رقم(05): تعهد لدى البنك الجزائري الخارجي

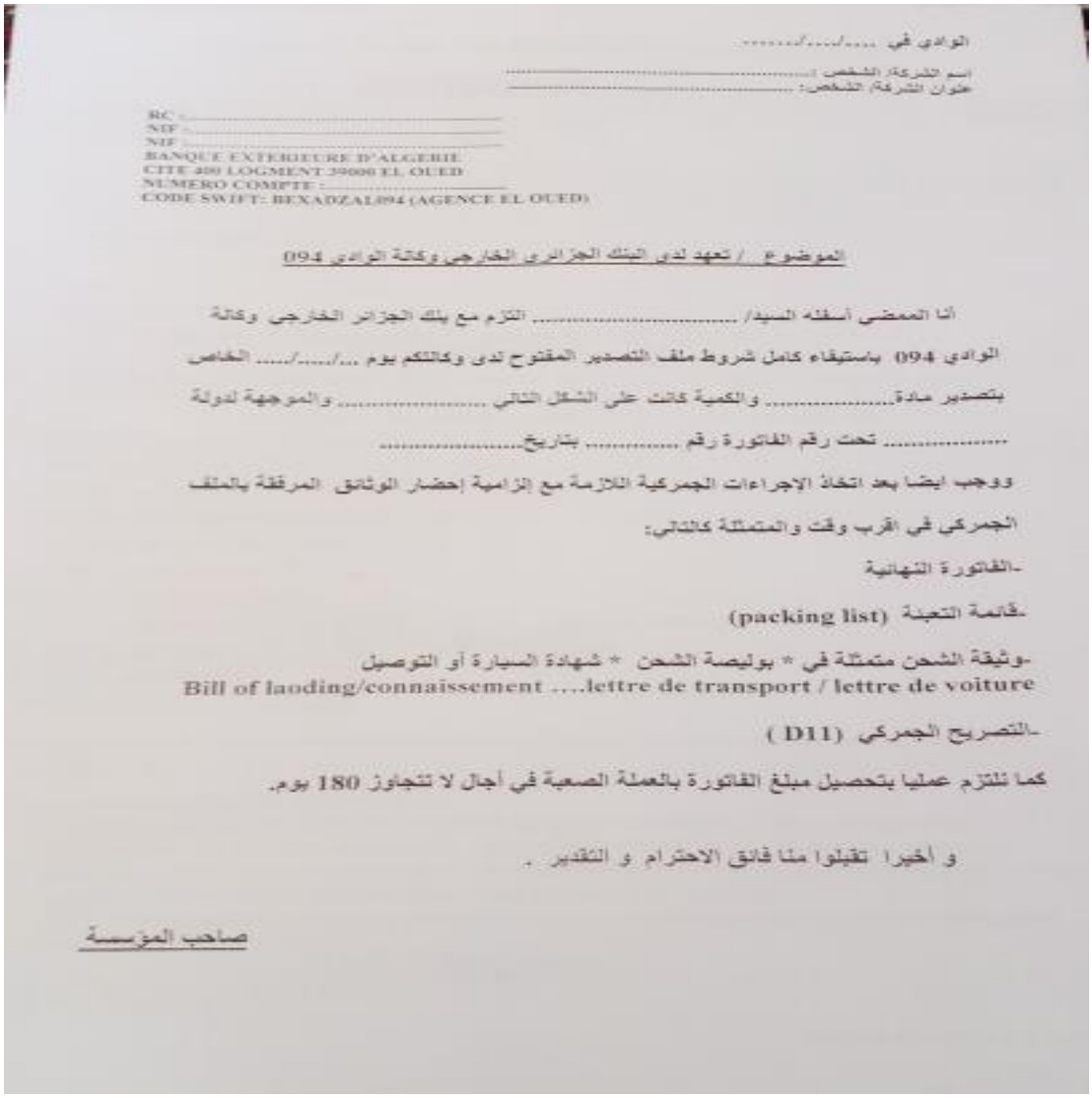

الوادي في ...../...../.....

اسم الشركة/ الشخص :.....
عنوان الشركة/ الشخص:.....

RC :.....
NIF :.....
NIF :.....
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
CITE 400 LOGMENT 39000 EL OUED
NUMERO COMPTE :.....
CODE SWIFT: BEXADZAL094 (AGENCE EL OUED)

الموضوع / تعهد لدى البنك الجزائري الخارجي وكالة الوادي 094

أنا الممضي أسفله السيد/ ..... التزم مع بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي 094 باستيفاء كامل شروط ملف التصدير المفتوح لدى وكالتكم يوم .../...../..... الخاص بتصدير مادة..... والكمية كانت على الشكل التالي ..... والموجهة لدولة ..... تحت رقم الفاتورة رقم ..... بتاريخ.....

ووجب ايضا بعد اتخاذ الإجراءات الجمركية اللازمة مع إلزامية إحضار الوثائق المرفقة بالملف الجمركي في اقرب وقت والمتمثلة كالتالي:

-الفاتورة النهائية

-قائمة التعبئة (packing list)

-وثيقة الشحن متمثلة في * بوليصة الشحن * شهادة السيارة أو التوصيل
Bill of laoding/connaissement ....lettre de transport / lettre de voiture

-التصريح الجمركي (D11)

كما نلتزم عمليا بتحصيل مبلغ الفاتورة بالعملة الصعبة في أجال لا تتجاوز 180 يوم.

و أخيرا تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير .

صاحب المؤسسة

الملحق رقم(06): شهادة المطابقة

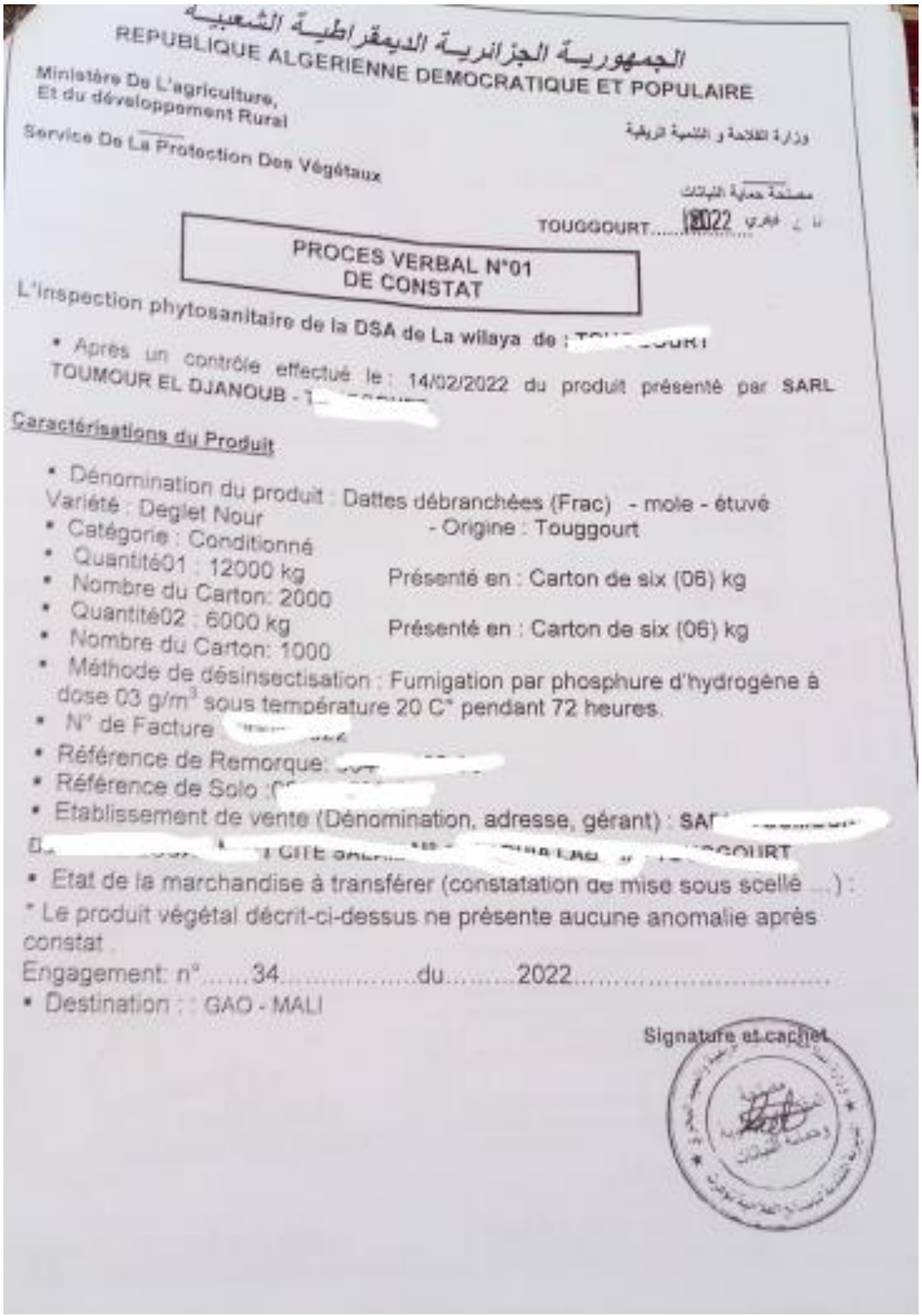

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère De L'agriculture,
Et du développement Rural

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

Service De La Protection Des Végétaux

مصلحة حماية النباتات

TOUGGOURT..... 2022

PROCES VERBAL N°01
DE CONSTAT

L'inspection phytosanitaire de la DSA de La wilaya de :

• Après un contrôle effectué le : 14/02/2022 du produit présenté par SARL TOUMOUR EL DJANOUB -

Caractérisations du Produit

• Dénomination du produit : Dattes débranchées (Frac) - mole - étuvé
Variété : Deglet Nour - Origine : Touggourt
• Catégorie : Conditionné
• Quantité01 : 12000 kg Présenté en : Carton de six (06) kg
• Nombre du Carton: 2000
• Quantité02 : 6000 kg Présenté en : Carton de six (06) kg
• Nombre du Carton: 1000
• Méthode de désinsectisation : Fumigation par phosphure d'hydrogène à dose 03 g/m³ sous température 20 C° pendant 72 heures.
• N° de Facture
• Référence de Remorque:
• Référence de Solo :
• Etablissement de vente (Dénomination, adresse, gérant) : SAR
• Etat de la marchandise à transférer (constatation de mise sous scellé ...) :
* Le produit végétal décrit-ci-dessus ne présente aucune anomalie après constat .
Engagement: n°.....34.....du.....2022.....
• Destination : : GAO - MALI

Signature et cachet

الملحق رقم(07): شهادة المنشأ

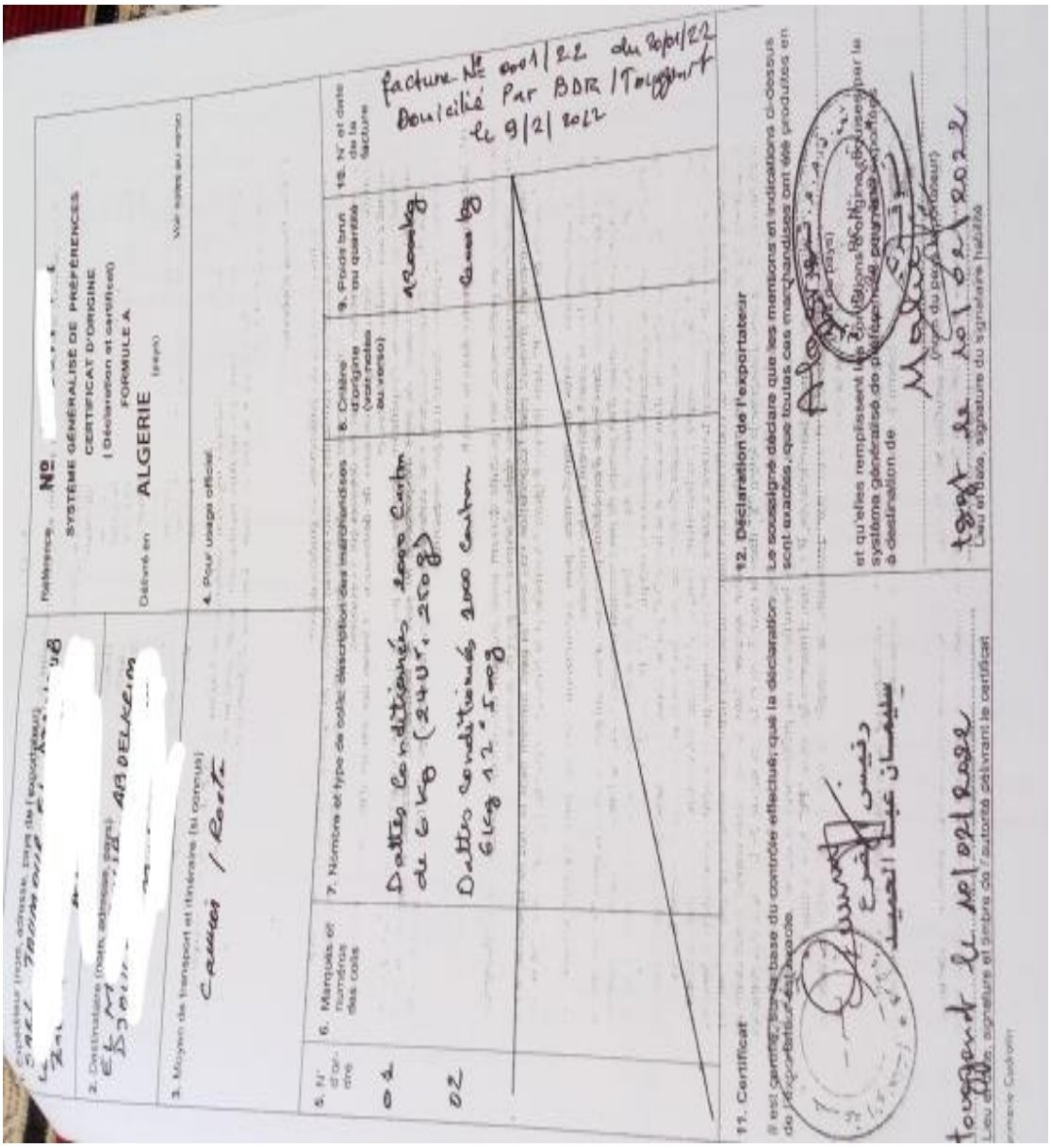

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

رقم الشهادة : № 18907
تاريخ الشهادة :

شهادة منشأ

بموجب أحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

1– المصدر و عنوانه كاملا :	2– المنتج و عنوانه كاملا :	
3– المستورد و عنوانه كاملا :	4– بلد المنشأ :	5– تم تطبيق التراكم مع دول أخرى؟ ☐ نعم اسم الدولة : ☐ لا
6– تفاصيل الشحن :	7– ملاحظات :	

8– وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد و نوع و أرقام الطرود :	9– الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (لتر، متر مكعب... الخ) :	10– رقم و تاريخ الفاتورة (الفواتير) :

11– إقرار و تعهد المصدر :	12– توقيع و ختم الجهة المصدرة للشهادة :	13– تصديق الجهة الحكومية المختصة :
أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة و أن السلع الوارد وصفها أعلاه مستوفاة للشروط و المعايير اللازمة لإكساب صفة المنشأ. المكان : ..... التاريخ : ..... التوقيع	التوقيع : الختم : التاريخ :	التوقيع : الختم : التاريخ :

Spécimen

1. Expéditeur (nom, adresse, pays de l'exportateur)	Référence N° 044686 E SYSTÈME GÉNÉRALISÉ DE PRÉFÉRENCES CERTIFICAT D'ORIGINE (Déclaration et certificat) FORMULE A Délivré en ALGERIE (pays) Voir notes au verso
2. Destinataire (nom, adresse, pays)	
3. Moyen de transport et itinéraire (si connus)	4. Pour usage officiel

5. N° d'ordre	6. Marques et numéros des colis	7. Nombre et type de colis; description des marchandises	8. Critères d'origine (voir notes au verso)	9. Poids brut ou quantité	10. N° et date de la facture

11. Certificat	12. Déclaration de l'exportateur
Il est certifié, sur la base du contrôle effectué, que la déclaration de l'exportateur est exacte. Lieu et date, signature et timbre de l'autorité délivrant le certificat	Le soussigné déclare que les mentions et indications ci-dessus sont exactes, que toutes ces marchandises ont été produites en (nom du pays) et qu'elles remplissent les conditions d'origine requises par le système généralisé de préférences pour être exportées à destination de (nom du pays importateur) Lieu et date, signature du signataire habilité

Spécimen

Imprimerie Cadratin

الملحق رقم(08): السجل التجاري للشخص المعنوي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة
المركز الوطني للسجل التجاري
C.N.R.C

مستخرج السجل التجاري
قيد
شخص معنوي

رقم التسجيل : [redacted]
تاريخ التسجيل في السجل التجاري : 2021/10/07

المعلومات التي يتضمنها القانون الأساسي في حالة قابلية أحكام القانون رقم 08.04 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم.

ملاحظة :
"لا يعفي التسجيل في السجل التجاري التاجر من الالتزامات التي تنتج على عاتقه جراء ممارسة أنشطته، لا سيما عندما تكون هذه النشاطات موضوع تنظيم خاص."

إمضاء وتاريخ
مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري
بتاريخ : 07 أكتوبر 2021
الرقم التسلسلي : [redacted]

إمضاء الناشئ للقيد أو ممثله الشرعي

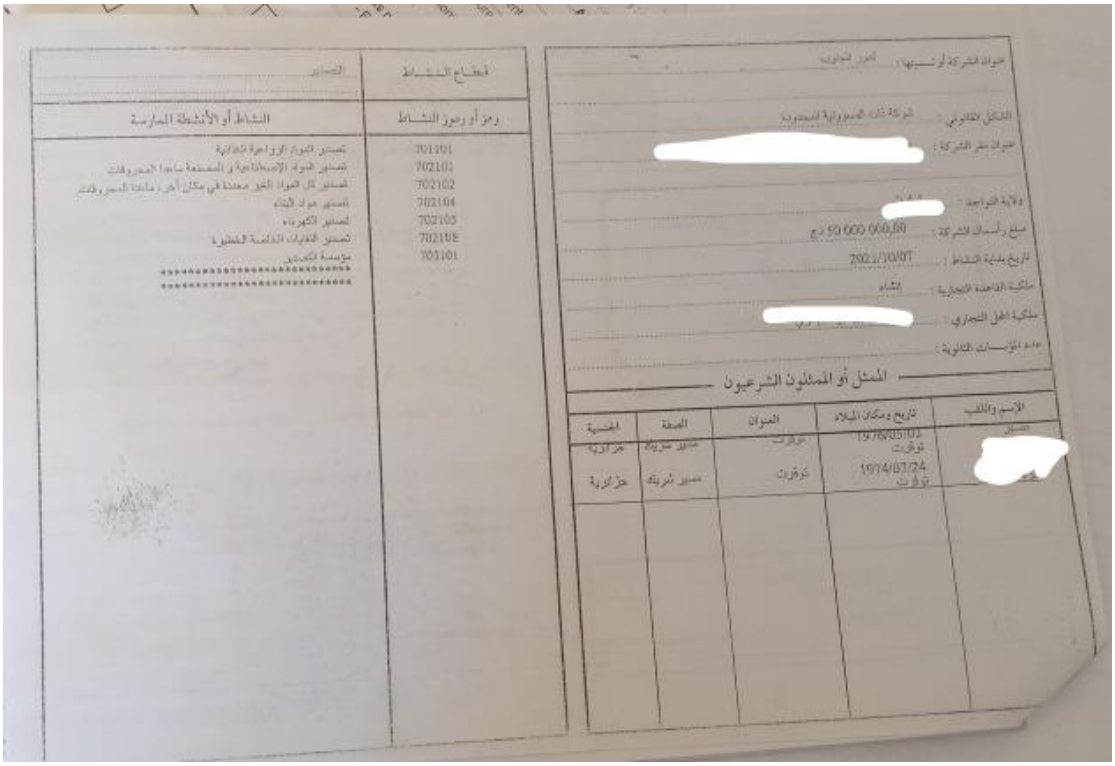

قطاع النشاط	التصدير
رمز أو رموز النشاط	النشاط أو الأنشطة الممارسة
701101	تصدير المواد الزراعية الغذائية
702101	تصدير المواد الإستهلاكية في الصنعة ماعدا المحروقات
702102	تصدير كل المواد الخام معدنية في مكان آخر، ماعدا المحروقات
702104	تصدير مواد البناء
702105	تصدير الكهرباء
702108	تصدير النفايات الخاصة الخطيرة
703101	مؤسسة التصدير

عنوان المقر الاجتماعي : [redacted]
ولاية التواجد : [redacted]
مبلغ رأسمال الشركة : 50 000 000,00 دج
تاريخ بداية النشاط : 2021/10/07
ملكية القاعدة التجارية : إنشاء
ملكية المحل التجاري : [redacted]

الممثل أو الممثلون الشرعيون

اللقب والاسم	تاريخ ومكان الميلاد	العنوان	الصفة	الجنسية
[redacted]	1976/05/02 تيزرت	تيزرت	صاحب شركة	جزائرية
	1974/07/24 تيزرت	تيزرت	مسير الشركة	جزائرية

الملحق رقم(09): السجل التجاري للشخص طبيعي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التجارة
المركز الوطني للسجل التجاري
C.N.R.C

CNRC

مستخرج السجل التجاري
قيد
شخص طبيعي

رقم السجل
تاريخ التسجيل في السجل التجاري: 2023/04/02

المعلومات التي يتضمن لها الملامح للتقييد في حالة عدم أحكام القانون رقم 08.04 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم.

طبقا لأحكام المواد 21، 11 مكرر، 22، 22 مكرر، 24، 25، 35 مكرر، 36، 37، 38، 39، 40، 41 و 41 مكرر من القانون المذكور أعلاه، يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 500.000 دج و/أو الحبس من ستة (6) أشهر إلى سنة (1)، كل من:

- يمارس نشاطا تجاريا قارا أو غير قار دون التسجيل في السجل التجاري،
- يمارس نشاطا تجاريا ممنوع سجل تجاري مسبق العلاجية،
- يمثل مصرحا بحجج غير صحيحة أو يمثل معلومات غير كاملة بهدف التسجيل في السجل التجاري،
- يمارس نشاطا تجاريا قارا دون حيازة محل تجاري،
- يمارس نشاطا أو مهنة مقننة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري دون الرخصة أو الاعتماد المطلوبين،
- يمارس تجارة خارجة عن موضوع السجل التجاري،
- لم يشهر البيانات القانونية المفروض عليه إشهارها المواد 11، 12 و 15 من القانون المذكور أعلاه،
- يظل أو يعود مستخرج السجل التجاري أو الوثائق المرتبطة به،
- لم يجدد بيانات مستخرج السجل التجاري،
- صح و كلفة لممارسة نشاط تجاري باسم صاحب السجل التجاري بإحدى الوزن، الأصول والفروع من الدرجة الأولى.
- لم يحترم الآجال و/أو الشروط المفروض عليها في الفقرة 2 من المادة 22 من القانون المذكور أعلاه.

ملاحظة:

- لا يمكن التسجيل في السجل التجاري الناجم من الالتزامات التي تقع على عاتقه خلال ممارسة أنشطته، لا سيما عدم ذكره هذه المعلومات موضوع تنظيم خرقي.

لبصمة الإصبع للقيد أو ممثله الشرعي

التاريخ:
الرقم الذ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم(10): رقم التعريف الضريبي

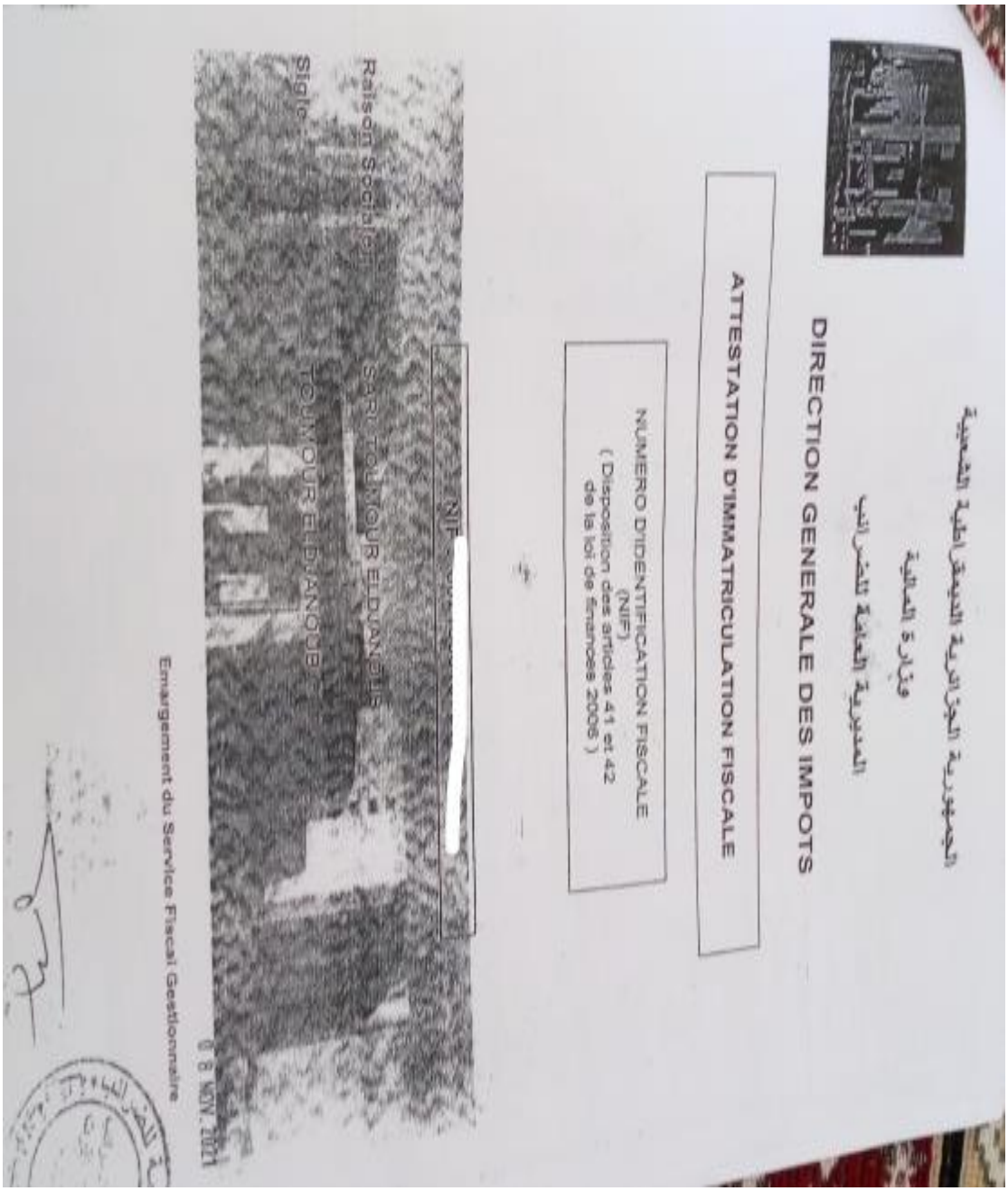
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

ATTESTATION D'IMMATRICULATION FISCALE

NUMERO D'IDENTIFICATION FISCALE (NIF)

(Disposition des articles 41 et 42 de la loi de finances 2006)

NIF

Raison Sociale : SARL TOUMOUR EL DJANEB

Sigle : TOUMOUR EL DJANEB

Emargement du Service Fiscal Gestionnaire

الملحق رقم(11): طلب تصدير المنتوجات النباتية للإستهلاك

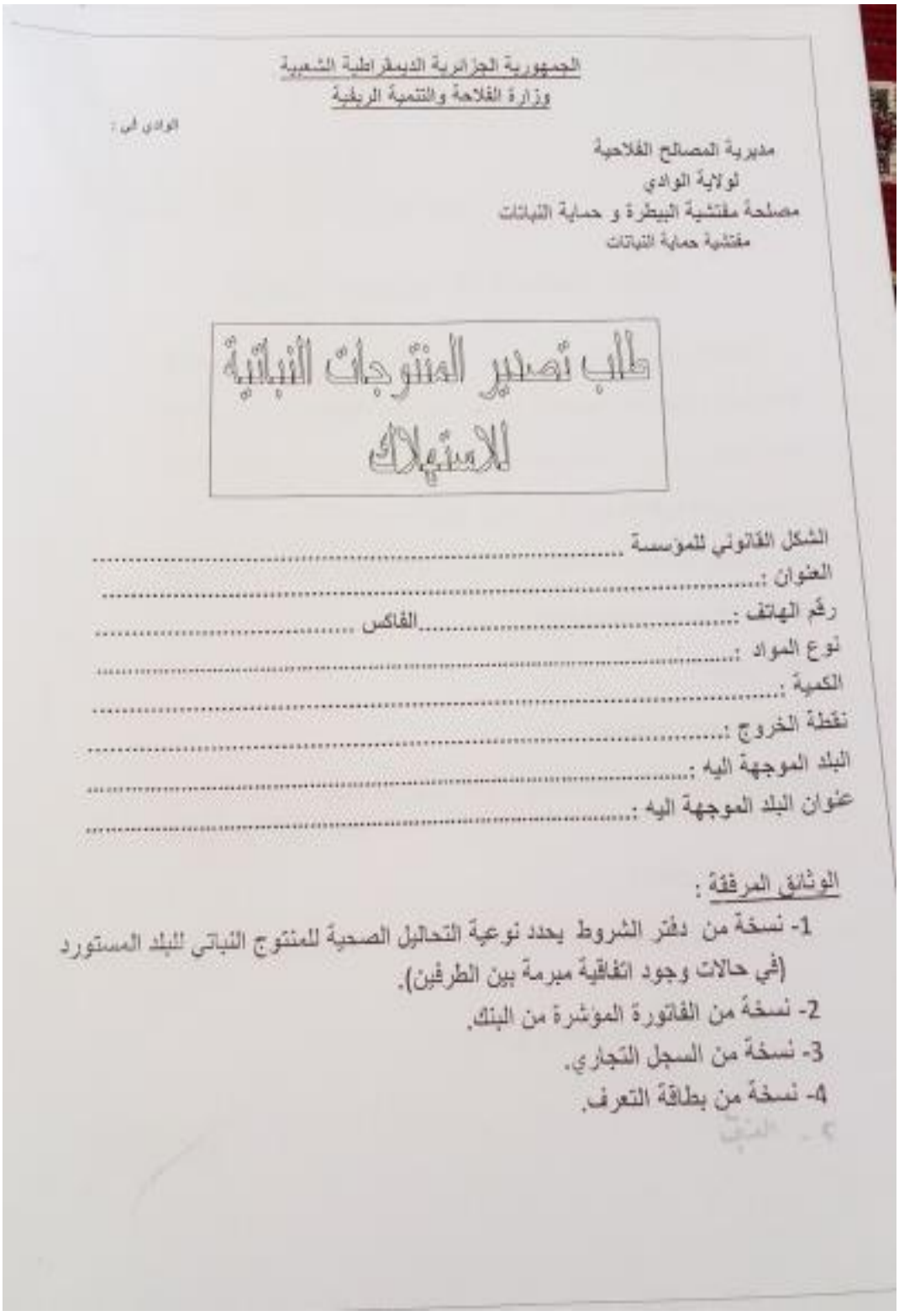

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الوادي في :

مديرية المصالح الفلاحية
لولاية الوادي
مصلحة مفتشية البيطرة و حماية النباتات
مفتشية حماية النباتات

طلب تصدير المنتوجات النباتية للاستهلاك

الشكل القانوني للمؤسسة .....
العنوان :.....
رقم الهاتف :.....الفاكس .....
نوع المواد :.....
الكمية :.....
نقطة الخروج :.....
البلد الموجهة اليه :.....
عنوان البلد الموجهة اليه :.....

الوثائق المرفقة :

1- نسخة من دفتر الشروط يحدد نوعية التحاليل الصحية للمنتوج النباتي للبلد المستورد (في حالات وجود اتفاقية مبرمة بين الطرفين).
2- نسخة من الفاتورة المؤشرة من البنك.
3- نسخة من السجل التجاري.
4- نسخة من بطاقة التعرف.

الملحق رقم(12) : شهادة تنقل السلع بموجب الاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

شهادة تنقل السلع

بموجب الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري التونسي
الموقع بتونس في 04 ديسمبر 2008

1_ المصدر (الإسم و العنوان الكامل، البلد)	شهادة منشأ رقم : N° 0000943
	راجع الملاحظات في الخلف قبل ملء الإستمارة
3_ المرسل إليه (الإسم و العنوان الكامل، البلد) (اشارة اجبارية)	2_ شهادة مستعملة للمبادلات التفاضلية بين الجزائر و تونس
	4_ بلد المنشأ / 5_ بلد الوجهة
6_ معلومات متعلقة بالنقل (اشارة اختيارية) :	7_ ملاحظات :

8_ وصف السلع، (رقم ترتيبي، علامات، الأرقام، عدد و طبيعة الطرود) (1)	9_ كتلة خام (كغ) أو مقاييس أخرى (ل، م³ إلخ).	10_ رقم و تاريخ الفاتورة

11_ تصريح المصدر	12_ جهة الإصدار،	13_ تأشيرة الجمارك:
إنا الممضي أسفله، أصرح أن السلع أعلاه تستوفي كل الشروط المطلوبة للحصول على هذه الشهادة.	توقيع و ختم الجهة المصدرة للشهادة :	تصريح مصادق عليه طبق الأصل.
بـ ..... في	.....	تصريح بالتصدير (2).
التوقيع	.....	نموذج ..... رقم .....
.....	.....	بتاريخ .....
	.....	مكتب الجمارك .....
	.....	بـ ..... في .....
		الختم و التوقيع .....

1_ اذكر عدد الطرود أو السلع غير المعبأة بدون ترتيب
2_ لا تملأ إلا إذا اقتضت القواعد الوطنية لبلد التصدير

Spécimen

الملحق رقم(13): شهادة التنقل بموجب اتفاق تفاضلي بن الجزائر والمجموعة الأروبية

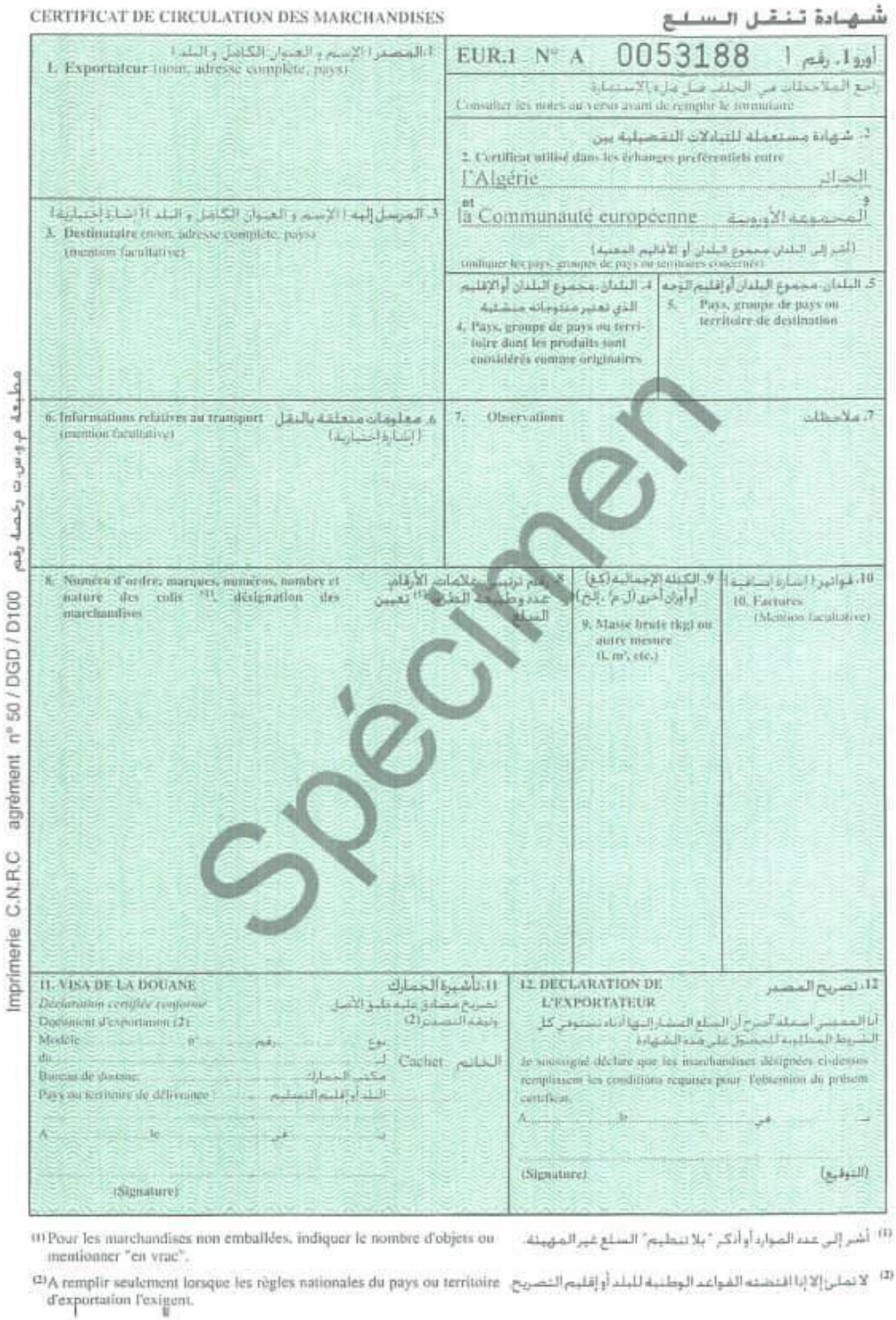

CERTIFICAT DE CIRCULATION DES MARCHANDISES

شهادة تنقل السلع

1. Exportateur (nom, adresse complète, pays)
1. المصدر (الإسم و العنوان الكامل و البلد)

EUR.1 N° A 0053188

أورو 1. رقم

Consulter les notes au verso avant de remplir le formulaire
اجع الملاحظات في الجلف قبل ملء الاستمارة

2. Certificat utilisé dans les échanges préférentiels entre
2. شهادة مستعملة للتبادلات التفضيلية بين

l'Algérie
الجزائر

et
و

la Communauté européenne
المجموعة الأوروبية

(Aller au pays, groupe de pays ou territoires concernés)
(أشر إلى البلدان مجموع البلدان أو الأقاليم المعنية)

3. Destinataire (nom, adresse complète, pays) (mention facultative)
3. المرسل إليه (الإسم و العنوان الكامل و البلد) (إشارة إختيارية)

4. Pays, groupe de pays ou territoire dont les produits sont considérés comme originaires
4. البلدان مجموع البلدان أو الإقليم الذي تعتبر منتوجاته منشئية

5. Pays, groupe de pays ou territoire de destination
5. البلدان مجموع البلدان أو إقليم الوجه

6. Informations relatives au transport (mention facultative)
6. معلومات متعلقة بالنقل (إشارة إختيارية)

7. Observations
7. ملاحظات

8. Numéro d'ordre, marques, numéros, nombre et nature des colis (1); désignation des marchandises
8. رقم ترتيبي، علامات الأرقام، عدد وطبيعة الطرود (1)؛ تعيين السلع

9. Masse brute (kg) ou autre mesure (l, m³, etc.)
9. الكتلة الإجمالية (كغ) أو أوزان أخرى (ل، م³، إلخ)

10. Factures (Mention facultative)
10. فواتير (إشارة إختيارية)

11. VISA DE LA DOUANE
11. تأشيرة الجمارك

Déclaration certifiée conforme
تصريح مصادق عليه طبق الأصل

Document d'exportation (2):
وثيقة التصدير (2)

Modèle n° ..... du ..... نوع ..... رقم ..... لـ .....

Cachet الخاتم

Bureau de douane ..... مكتب الجمارك .....

Pays ou territoire de délivrance ..... البلد أو إقليم التسليم .....

A ..... le ..... في ..... بـ .....

(Signature)

12. DECLARATION DE L'EXPORTATEUR
12. تصريح المصدر

Je soussigné déclare que les marchandises désignées ci-dessus remplissent les conditions requises pour l'obtention du présent certificat.

أنا الممضي أسفله أصرح أن السلع المشار إليها أعلاه تستوفي كل الشروط المطلوبة للحصول على هذه الشهادة

A ..... le ..... في .....

(Signature)
(التوقيع)

(1) Pour les marchandises non emballées, indiquer le nombre d'objets ou mentionner "en vrac".
(1) أشر إلى عدد الموارد أو أذكر "بلا تعليم" السلع غير المهيئة

(2) A remplir seulement lorsque les règles nationales du pays ou territoire d'exportation l'exigent.
(2) لا تملئ إلا إذا اقتضته القواعد الوطنية للبلد أو إقليم التصريح

Spécimen

Imprimerie C.N.R.C agrément n° 50 / DGD / D100 مطبعة ه.و.س.ت رخصة رقم

الملحق رقم(14): أداة تشميع